تسهيل المسالك

الى الفية ابن مالك

تأليف

الشيخ احمد ابى الفضل بن عبد الشكور السنورى

للقسم الثانى من المعلمين

بمدرسة روضة العلوم

بشوق كجايان فاسوروان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ التنازع في العمل ﴾

(ش) هذا مبحثه. والتنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدّم عاملان على معمول كلٌّ منهما طالبٌ له من جهة المعنى نحو قولك : ضربت وضربني زيد. وهي معنى قول المصنف :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ❁ قبل فللواحـــد منهما العمل

(ش) يعني أنّه اذا تقدّم عاملان فأكثر على معمول واحد وكان كلّ منهما طالبا أن يعمل فيه من جهة المعنى، فالذي يستحقّ العمل فيه هو أحدهما لامتناع أن يتوارد العاملان على معمول واحد بالعمل. فإذا قلت : ضربت وضربني زيد، فكل من ضربت وضرب طلب أن يعمل في زيد ولا يجوز إعمالهما معا فيه لأن ضربت يطلب النصب فيه على أنّه مفعول به. وضرب يطلب الرفع فيه على أنّه فاعله. والاسم الواحد لا يجوز أن يكون منصوبا مرفوعا معا، فحينئذ يجب أن يكون العامل فيه أحدهما فتقول : ضربت وضربني زيد بإعمال ضرب وإهمال ضربت، أو تقول : ضربت وضربني زيدا بإعمال ضربت وإهمال ضرب. (ص)

والثّاني أولى عند أهل البصرة ❁ واختار عكسا غيرهم ذا أسرة

(ش) يعني أنّ النحاة إختلفوا في الأولى من العاملين المتنازعين بالإعمال ، فعند أهل البصرة أنّ الأولى بالإعمال هو العامل الثاني. وعند أهل الكوفة أنّ الأولى به هو العامل الأوّل. (ص)

وأعمل المهمل في ضميرما ۞ تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا ۞ وقد بغى واعتديا عبداكا

(ش) يعني أنّ المهمل من العاملين المتنازعين يجب أن تُعْمِلَه في الضمير العائد على الإسم المتنازع فيه فيكون عائدا على لفظ متأخّر ويجب أن تلتزم فيه ما وجب التزامه من مطابقة الضمير للاسم الظاهر العائد عليه من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ومن امتناع حذفه إن كان عمدة سواء في ذلك الأول أوالثاني. مثال إعمال الأول في الضمير مع الإفراد قولك : يحسن ويسيء ابنُك، ففي يحسن ضمير عائد على ابنك فاعل له، ومع الإفراد والتأنيث قولك : تحسن وتسيء ابنتك، ففي تحسن ضمير عائد على ابنتك فاعل له. وهذان المثالان صالحان لإعمال الثاني في الضمير أيضا. ومثال إعمال الأول في الضمير مع التثنية والتذكير : يحسنان ويسيء ابناك، ومع التثنية والتأنيث : تحسنان وتسيء ابنتاك. ومثال إعمال الاوّل في الضمير مع الجمع والتذكير قولك : يحسنون ويحسن بنوك. ومثاله مع الجمع والتأنيث قولك : يحسنّ وتحسن بناتك. ومثال إعمال الثاني مع الإفراد والتذكير أو التأنيث ما تقدّم. ومثاله مع التثنية والتذكير قولك : بغى واعتديا عبداك. ومثاله مع التثنية والتأنيث قولك : بغت واعتدتا ابنتاك. ومثاله مع الجمع والتذكير قولك : بغى واعتدوا عبيدك. ومثاله مع الجمع والتأنيث : بغت واعتدين إماؤك. (ص)

ولا تجئ مع أوّل قد أهْملا ۞ بـــمضمر لغـــير رفع أوهلا

بل حذفه الزم إن يكن غيرَ خبر ۞ وأخّرنه إن يكن هو الـــخبر

(ش) يعني أنّه اذا كان العامل المهمل المعمل في الضمير هو العامل الأوّل من العاملين فلا بد أن يكون ذلك الضمير ضميرَ رفع أو ضمير نصب. فان كان ضمير رفع أُثبت معه نحو : أطعماني وسقاني أخواك. وإن كان ضمير نصب فهو إما أن لا يكون خبرا في الحال أو في الأصل أو يكون خبرا في ذلك. فإن لم يكن خبرا في ذلك وجب حذفه نحو قولك : ضربت وضربني زيد. فلا تقول : ضربته وضربني زيد. وأمّا قول الشاعر :

إذا كنتَ تُرضيه ويرضيك صاحب ۞ جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد

وأَلْـغِ أحـاديثَ الوُشـاةِ فـقلّما ۞ يـحاولُ واشٍ غيرَ هجران ذي ودّ

حيث لم يحذف الهاء من قوله : ترضيه فلضرورة الشعر. وأمّا اذا كان ذلك الضمير خبرا فإنه وجب تأخيره نحو : كنت وكان زيد قائما إيّاه ونحو ظنّني وظننت زيدا عالما إيّاه. ويُفهم من كلام المصنف أنّه إذا كان المُعمَل في الضمير هو العامل الثاني فإنّه يجوز اثبات الضمير وحذفه. مثال إثباته قولك : ضربني وضربته زيد. ومثال حذفه : ضربني وضربت زيد. (ص)

وأظهر إن يكن ضمير خبرا ۞ لـــغير ما يـــطابق الـــمفسّرا

نـــحو أظـــنّ ويظنّاني أخـــا ۞ زيدا وعمرا أخوين في الرّخا

(ش) يعني أنّه اذا كان الضمير الذي أُعمل فيه العاملُ المهمل خبرا في الأصل لمبتداء لم يطابق الاسم الظاهر الذي فسّره في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وجب الإتيان في موضعه بالاسم الظاهر لوجوب المطابقة بين الخبر

والمخبر عنه نحو قولك : أظنّ ويظنّاني أخا زيدا وعمرا أخوين. وخرجت هذه المسئلة عن باب التنازع.

★ ★ ★

﴿ المفعول المطلق ﴾

(ش) هو المصدر الذي جيء به لتوكيد عامله أولبيان نوعه أولبيان عدده ولم يكن خبرا نحو : ضربته ضربا ، ضربته ضربا مُؤْلِما ، ضربته ضربة. (ص)

المصدر اسم ما سوى الزّمان من ۞ مدلولي الفعل كأمن من أمن

(ش) يعني أنّ الفعل له مدلولان وهما الحدث والزمان. فاذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الاسم الدّال على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل هو المسمى بالمصدر. وما سوى الزمان هو الحدث، ولذا يعرَّف بأنّه اللفظ الدّال على المعنى الحادث للذات لا غير. (ص)

بِمثله أو فعل أو وصف نصب ۞ وكونه أصلا لِهذين انتخب

(ش) يعني أنّ المصدر إذا كان مفعولا مطلقا يجب نصبه. وناصبه إما مصدر مثله ولو معنى نحو قوله تعالى : ﴿ فإنّ جهنّم جزاؤكم جزاء موفورا ﴾. وقولك : يعجبني إيْمانك تصديقا. أو فعلٌ مشتقّ منه ولو معنى نحو قوله تعالى : ﴿ وكلّم الله موسى تكليما ﴾ وقولك : جلست قعودا. أو وصف مشتقّ منه ولو معنى نحو قوله تعالى : ﴿ والذاريات ذروا ﴾. وقولك : إني قائم ههنا وقوفا. ثم ذكر المصنف أنّ المختار من بين الأقوال أنّ المصدر أصل للفعل والوصف في الإشتقاق. ومعنى كونه أصلا في الإشتقاق أنه مشتقّ منه. والإشتقاق هو ردّ لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف. وهذا

مذهب البصريين. وذهب الكوفيون الى أنّ الفعل أصل للمصدر والوصف في الاشتقاق. وزعم ابن طلحة الى أنّ كلاّ من المصدر والفعل أصلٌ برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر. والصحيح هو مذهب البصريين. (ص)

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد ❁ كسرت سيرتين سير ذي رشد

(ش) يعني أنّ المفعول المطلق إنّما جيئ به لأحد ثلاثة أغراض. الأوّل لتوكيد معنى عامله كضربته ضربا. الثاني لبيان نوعه كسرت سير ذي رشد. الثالث لبيان عدده كسرت سيرتين. (ص)

وقد يـــنوب عنه ما عليه دلّ ❁ كجدّ كلّ الجدّ وافرح الجذل

(ش) يعني أنّ المصدر قد ينوب عنه في الإنتصاب على المفعول المطلق ما دلّ عليه. وذلك ستة عشر شيئا فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيئا. الأوّل كلّيّته نحو : جدّ كلّ الجدّ. الثاني بعضيّته نحو : ضربته بعض الضرب. الثالث نوعه نحو : رجعت القَهْقَرَى. الرابع صفته نحو : سرت أحسنَ السير. الخامس هيئته نحو : يَموت الكافر ميتة سوء. السادس مرادفه نحو : افرح الجذل. السابع ضميره نحو قوله تعالى : ﴿ فمن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذابا لا أعذّبه أحدا من العالمين ﴾. الثامن وقته نحو : ألم تغتمض عيناك ليلة أَرْمَدِ أي إغتماض ليلة أرمد. التاسع المشار به اليه نحو : ضربته ذلك الضرب. العاشر مَا الاستفهامية نحو : ما تضرب زيدا. الحادي عشر مَا الشرطية نحو ما شئتَ فاجلس. الثاني عشر آلته نحو : ضربته سوطا. الثالث عشر عدده نحو قوله تعالى : ﴿ فاجلدوهم ثَمانين جلدة ﴾. وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء. الأوّل مرادفه نحو : شَنَأْتُهُ بُغضًا. الثاني ملاقيه في

الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وتبتّل إليه تبتيلا ﴾. الثالث اسم مصدر نحو : توضّأ وضوأ واغتسل غسلا. (ص)

وما لتوكيد فوحّد أبدا ۞ وثنّ واجمع غيره وأفردا

(ش) يعني أنّ الْمصدر المؤكّد يَجب أن يكون مفردا فلا يثنّى ولا يُجمع لأنه بمنزلة تكرار الفعل، والفعل لا يثنّى ولا يجمع. وأمّا غيره وهو المبين للعدد أَوالنوع فإنّه يجوز أن يكون مثنّى أو مجموعا. أمّا المبين للعدد فاتّفق النحاة على جواز ذلك نحو : ضربت زيدا ضربتين. وأمّا المبين للنوع فانّهم اختلفوا فيه، والمشهور جواز ذلك فيه نحو : سرت سيري زيد الحسن والقبيح. وشاهده قوله تعالى : ﴿ وتظنّون بالله الظّنونا ﴾. وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشَّلَوْبِيْن. (ص)

وحذف عامل الْمؤكّد امتنع ۞ وفي سواه لدليل متّسع

(ش) يعني أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله لأنه إنّما جيئ به لتقوية عامله أو تقرير معناه. والحذف ينافي ذلك. وأمّا غيره من المبين العدديّ أو النوعيّ فإنه يجوز حذف عامله إذا كان هناك دليل يدلّ عليه من قرينة لفظيّة أوحاليّة كأن يقول لك انسان : ما ضربت زيدا فتقول له : بلى ضربتين أو بلى ضربا مُؤْلِما. وكقولك لمن قدم من سفر : قدوما مباركا. ولمن أراد الحجّ : حجّا مبرورا. والحذف في هذه الأمثلة جائز لا واجب. (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا ۞ من فعله كندلا اللذ كاندلا

(ش) اذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله وجب حذف عامله لأنّه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه. وهو على نوعين. النوع الأوّل هو الواقع في

الطلب وهو يعمّ الأمر والنهي والدعاء والمقرون بالاستفهام التوبيخي. مثال الأول قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جلّ أمورهم ❁ فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالب

أي اندل يا زريق الْمال. ومثال الثاني قولُهم : قياما لا قعودا أي قم لا تقعد. ومثال الثالث قولهم : سُقيًا لك ورَعيا. ومثال الرابع قولهم : أَتَوَانيًا وقد جدّ قرَنَاؤُك. والنوع الثاني هو الواقع في الخبر وهو ما دلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْدًا أي حمدت ، وقولهم عند تذكر الشدة : صبراً لا جزعاً أي صبرت وما جزعتُ. (ص)

وما لتفصيل كإمّا منّا ❁ عامله يحذف حيث عنّا

كذا مكرّر وذو حصر ورد ❁ نائب فعل لاسم عين اسند

(ش) يعني أنّ المصدر المسوق لتفصيل عاقبة ما قبله يجب حذف عامله أيضا لأنه بدل من اللفظ بعامله نحو قوله تعالى : ﴿ فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ والتقدير فإمّا تَمنّون وإمّا تفدون. وقيّد ابن الحاجب بكون ما قبله جملة. وأمّا اذا كان ما قبله مفردا فلا يجب حذف عامله نحو قولك : لزيدٍ سفرٌ فإمّا يصحّ صحةً وإمّا يغتنم إغتناما. وكذا يجب أيضا حذف عامل المصدر المكرّر والمصدر المحصور حال كون كلّ منهما نائبا عن فعل مسند الى اسم عين نحو قولك : أنت سيرًا سيرًا وإنّما أنت سيرًا وما أنت إلا سيرًا. وذلك لأنّ التكرار عوض عن اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرار. وأمّا إذا لم يكن مكرّرا ولا محصورا فلا يجب الحذف نحو قولك : أنت سيرًا وأنت تسير سيرًا. وخرج باسم العين غيره فيجب أن يُرفع المصدر بعده على

الخبرية لعدم الاحتياج الى إضمار فعل نحو قولك : أمرُك سيرٌ سيرٌ ، وما أمرُك إلا سيرٌ ، وإنّما أمرُك سيرٌ، بخلافه بعد اسم العين لأنه يؤمن فيه اعتقاد الخبرية لأنّ المعنى لا يخبر به عن اسم العين إلا مجازا. (ص)

ومنه مـــا يدعـــونه مؤكّدا ❁ لنفسه أوغيـــره فالـــمبـــتدا

نـــحو له عليّ ألف عـــرفا ❁ والثّاني كابني أنت حقّا صرفا

(ش) يعني أنّ من المصدر الواجب حذف عامله ما يسمى عندهم مؤكّدا. وهو على نوعين. النوع الأوّل المؤكّد لنفسه وهو المصدر الواقع بعد جملة هى نص فى معناه. ويسمى بذلك لأنّه بمنـــزلة إعادة الجملة فكأنّها نفسه نحو قولك : لزيد عليّ ألف عرفا أى اعترافا. فإنّ قولك : لزيد عليّ ألف نصّ فى الإعتراف، فعرفا منصوب على أنه مصدر لفعل محذوف تقديره أعترف. النوع الثانى المؤكّد لغيره وهو المصدر الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا. وسمى بذلك لأنّه أثّر فى الجملة فكأنّها غيره لأنّ المؤثِّر غير المؤثَّر فيه نحو : أنت ابنِي حقّا. فأنت ابنِي يحتمل أنّ المراد أنت ابنِى حقيقة ويحتمل أنّ المراد أنت ابنِى مجازا بِمعنى أنت كابنى. فلما جىء بحقّا زال الإحتمال الثاني وصار نصا فى أنّ المراد أنت ابنِى حقيقة. فحقا منصوب بفعل محذوف تقديره أحقه. (ص)

كـــذاك ذو التشبيه بعد جملة ❁ كلي بكا بكاء ذات عضـــلة

(ش) يعني أنّ مما يجب حذف عامله من المصادر المصدر الدّال على التجدّد الذى جيء به للتشبيه بعد جملة حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت

عليه للعمل فيه نحو : لي بكاء بكاء ذات عضلة ، ولزيد ضرب ضرب الملوك.

★ ★ ★

﴿ المفعول له ﴾

(ش) وهو المصدر الذى جيء به لبيان علة الحدث بشروط مخصوصة ويسمى المفعول من أجله ولأجله. (ص)

ينصب مفعولا له الْمصدر إن ❁ أبان تعليلا كجد شكرا ودن

(ش) يعني أنّه اذا جيء بلفظ المصدر لبيان علة الحدث وجب نصبه على أنّه مفعول له نحو قولك : جُدْ شُكْراً ، ودِنْ طَاعَةً. فشكرا وطاعة مصدران جيء بهما لبيان علة الجود المأمور به فى الأوّل ولبيان علة الدِّين المأمور به فى الثانى. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ للمفعول له شروطا منها أن يكون بلفظ المصدر، فغير المصدر لا يجوز أن يكون مفعولا له. فلو قلت : جئتك قهوة لم يجز. ومنها أن يكون من غير لفظ فعله. فلو قلت : ضربتك ضربا لا يجوز أن يكون ضربا مفعولا له بل مفعولا مطلقا. ومنها أن يكون قلبيّا. فلو قلت : جئتك صَفْعًا لك لم يجز لأن الصفع من أفعال الجوارح لا من أفعال القلوب. (ص)

وهو بــما يعمل فيه متّــحد ❁ وقتا وفاعلا وإن شــرط فقد

فاجرره بالْحرف وليس يَمتنع ❁ مع الشّروط كلزهد ذا قنع

(ش) يعني أن من شروط النصب للمفعول له أيضا بعد الشروط السابقة أن يكون متّحدا مع عامله فى الوقت، فاذا لم يتّحد معه فيه لا يجوز نصبه نحو : جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك. وأن يكون متّحدا مع عامله فى الفاعل. فإذا لم يتّحد معه فيه لم يجز نصبه نحو قولك : ضربتك بغضَ عمرو لك. ثمّ اذا أردت تعليل الفعل بِما اختلّ فيه شرط من الشروط المذكورة وجب أن تَجرّه بحرف الجر الدّال على التعليل نحو قولك : جئتك للضرب. وأمّا جرّ المصدر لتعليل فعله وهو منه نحو : ضربتك للضرب فلا يحتاج إلى إخراجه لأنّه ممتنع عقلا لامتناع تعليل الشيء بنفسه. وكذلك تقول : جئتك أمس للطمع في معروفك، وضربتك لبغض عمرو لك. ﴿ **تنبيه** ﴾ قد يكون الإتّحاد في الفاعل تقديريا كقوله تعالى : ﴿ يُريكم البرقَ خوفا وطمعا ﴾ لأنّ معنى يريكم يَجعلكم ترون، ففاعل الرؤية التى تضمّنها يريكم وفاعل الخوف والطمع واحد وهو المخاطبون. ولَمّا كان ظاهر قول المصنف يدل على امتناع الجر بالحرف مع اجتماع الشروط المذكورة صرح بِما يخالفه فقال : وليس يمتنع الخ. يعني أنّ الجر بالحرف جائز أيضا مع اجتماع الشروط نحو : قَنِعَ زيدٌ زهدًا، فزهدا مفعول له جامع للشروط منصوب. ولو قلت : قنع زيدٌ لزهدٍ جاز أيضا. وكذا لو قلت : جُدْ لشكرٍ ودِنْ لطاعة جاز أيضا.

(ص)

وقلّ أن يصحبها المجرّد ۞ والعكس فى مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الْجبن عن الهيجاء ۞ ولو توالت زمر الأعداء

(ش) ظاهر ما تقدّم من جواز الجر بالحرف مع اجتماع الشروط يستوى فيه المجرّد من أل ومن الإضافة ومصحوب أل قلةً وكثرةً لكن هذا الظاهر غير

مراد بل دخولُ اللام الجارّة على المجرّد قليل حتّى قال الجزولى : انه ممنوع. والحق جوازه كالمثال المتقدّم وكقوله : من أمَّكم لرغبة فيكم جُبر. ولكن الأكثر تجرّده من اللام الجارّة وانتصابه. وأمّا مصحوب أل فبالعكس من ذلك وهو أنّ تجرّده من اللام قليلٌ و الأكثر دخولها عليه. والشاهد لتجرّده من اللام قوله : لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء. فالجبن فى هذا البيت منصوب على أنه مفعول له مع دخول أل عليه.

★ ★ ★

﴿ المفعول فيه وهو المسمّى ظرفا ﴾

(ص)

الظّرف وقت أو مكان ضمّنا ۞ في باطّراد كهنا امكث أزمنا

(ش) الظرف هو اسم دلّ على وقت أو مكان وضُمّن معنى فِيْ دون لفظها وتعدى اليه سائر الافعال. فما لا يدلّ على وقت أو مكان لا يسمى ظرفا. وما دل على وقت أو مكان ولم يضمّن معنى فِيْ لا يسمّى ظرفا أيضا نحو يوما من قوله تعالى : ﴿ يَخافون يوما كان شرّه مستطيرا ﴾ ونحو حيث من قوله تعالى : ﴿ الله أعلم حيث يَجعل رسالته ﴾، فانتصابهما ليس على الظرفية بل على أنهما مفعول بهما. أمّا يوما فمنصوب بيخافون. وأمّا حيث فمنصوب بيعلم محذوفا لا بأعلم لأنّه أفعل تفضيل. ولا يسمى ذلك ظرفا إلا إذا كان تضمين معنى فى مطّردا فيه، فنحو البيتَ والدّارَ من قولك : دخلت البيتَ وسكنت الدّارَ لا يسمى ظرفا، إذ لا يقال : نِمتُ الدّار وقرأت الدار.

ومن التّعريف المذكور يُعرف أن الظرف على قسمين : زمانى ومكانى. فالذى يدلّ على الوقت يسمّى ظرف الزمان. والذى يدلّ على المكان يسمّى ظرف المكان. (ص)

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ❁ كان وإلاّ فانوه مقدّرا

(ش) الظرف سواء كان زمانيا أو مكانيا يجب نصبه. والناصب له هو الفعل أو شبهه الواقع فيه ، مثلا اذا قلت : صمت يوم الخميس فالناصب ليوم هو صمت وهو الواقع فيه لأنّ الصوم واقع فى اليوم، ثم الناصب للظرف قد يكون ظاهرا كالمثال المذكور وكأنا صائم يوم الخميس وقد يكون محذوفا. وهذا على قسمين : جائز الحذف وواجبه فالأوّل نحو قولك : يوم الجمعة جوابا لمن قال لك : متى قدمت. والواجب ما يقع خبرا نحو : قدومى يوم الجمعة ، أو صلة نحو : رأيت الذى معك ، أو صفة نحو : رأيت طائرا فوق غصن ، أو حالا نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، أو مشتغلا عنه نحو : يوم الجمعة سرت فيه. والمقدّر فى هذه المواضع سوى الصلة اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِرٌّ. وأمّا الصلة فيتعيّن فيها اسْتَقَرَّ لأنّها لا تكون إلا جملة. (ص)

وكلّ وقت قابل ذاك وما ❁ يقبله المكان إلاّ مبهما

نحو الْجهات والْمقادير وما ❁ صيغ من الفعل كمرمى من رمى

(ش) يعني أنّ كل اسم وقت يقبل النصب على الظرفية سواء كان مبهما أو مختصّا. والمراد بالمبهم ما دلّ على زمان غير مقدّر نحو : وقت وحين وزمان ومدة ودهر وأبد وسرمد وبرهة وساعة لا فلكية تقول : سرت وقتا ، وغبت زمانا ، وسافرت مدة ، وذهبت دهرا ، ولا أكلمك أبدا ، ولا أزورك

سرمدا ، وانتظرتك برهة ، ونمت ساعة. والمراد بالمختصّ ما دلّ على زمن مقدّر سواء كان معلوما أو غير معلوم. فالمعلوم هو المعرف بالعلمية كرمضان تقول : صمت رمضان أو بأل كاليوم تقول : صمت اليوم أو بالإضافة تقول : ذهبت يوم قدوم زيد. وغير المعلوم هو النكرة تقول : سرت يوما. وأمّا الاسم الدّال على المكان فلا يقبل النصب على الظرفية إلا فى حالتين. الحالة الأولى كونه مبهما وهو ما دلّ على مكان ليس له صورة ولا حدود محصورة كأسماء الجهات الست وهى إمام ووراء ويَمين وشِمال وفوق وتحت وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب وجهة تقول : السحاب تجرى تَحت السماء. والْحالة الثانية أن يكون مصوغا من الفعل كمرمًى، ومضرب
ومجلس، ونحوها. (ص)

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ❁ ظرفا لِما فى أصله معه اجتمع

(ش) يعني أنّ نصب اسم المكان المصوغ من الفعل على الظرفية لا يقاس عليه إلا اذا وقع ظرفا لما اجتمع معه فى أصل مادته نحو قولك : رميت مرمى زيد، فمرمى منصوب على الظرفية برمى وهو ورمى مجتمعان فى المادة وهى الراء والميم والياء المقلوبة ألفا. فإن انتفى هذا الشرط لم يجز له النصب على الظرفية فلا تقول : جلست مضرب زيد. وأمّا قولهم : زيد منى مزجر الكلب ومناط الثريا ، وعمرو مني مقعد القابلة ومعقد الأزار فشاذّ. إذ التقدير : زيد منّى مستقرّ فى مزجر الكلب وفي مناط الثريا وفي مقعد القابلة وفي معقد الازار. فعامله الإستقرار المحذوف. (ص)

وما يرى ظرفــا وغير ظرف ❁ فذاك ذو تصرّف فى العرف

وغير ذى التّصرف الذي لزم ❁ ظــرفية أو شبهها من الكلم

(ش) يعني أن الظرف على نوعين. متصرف وغير متصرف، فالمتصرف هو ما لا يُلازم النصبَ على الظرفية كيوم فإنّه فى قولك : سرت يوم الجمعة منصوب على الظرفية. وفى قولك : يوم الجمعة يومٌ شريف، الأوّل مرفوع على الإبتدائية والثانى مرفوع على الخبرية. وفى قولك : شهدت يوم الجمل منصوب على المفعولية وفى قولك : خرجت بكرة يوم الجمعة مجرور بالإضافة. وكمكان فإنّه فى قولك اجلس مكانك منصوب على الظرفية وفى قولك : مكانك مكان طاهر، الأوّل مرفوع على الإبتدائية والثانى مرفوع على الخبرية وفى قولك : اترك مكانك منصوب على المفعولية. وغير المتصرف هو الذى يلازم النصب على الظرفية أو الجر بالحرف فهو على نوعين ما لا يخرج عن الظرفية أصلا كقَطُّ وعَوضُ تقول : ما فعلت هذا الفعل قط ولا أفعله عَوْضُ وهما مبنيان على الضم. وما يخرج عن الظرفية إلى شبهها وهو الجر بالحرف كقبل وبعد تقول : جئت قبل زيد ورجعت بعده وتقول : جئت من قبل زيد ورجعت من بعده. وذلك لأنّ الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة. **(ص)**

وقد ينوب عن مكان مصدر ❁ وذاك فى ظرف الزّمان يكثر

(ش) يعني أنّ المصدر قد ينوب عن الظرف فينتصب انتصابه وذلك فى ظرف المكان قليل نحو : جلست قرب زيد أى مكان قربه. ولا يقاس عليه لقلّته فلا تقول : آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه. وفى ظرف الزمان كثير مقيس عليه. وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار نحو : أتيت زيدا طلوع الشمس ، واذهب إلى عمرو خفوق الثريا أى وقت طلوع الشمس ووقت خفوق

الثريا. ﴿ **تنبيه** ﴾ مما ينوب عن الظرف صفته نحو : جلست طويلا شرقى سوق. وعدده نحو : سرت عشرين يوما. وكلّيته نحو : سرت كلَّ اليوم ، سرت كلّ الفرسخ. وجزئيته نحو : سرت بعض اليوم ، وسرت بعض الفرسخ.

★ ★ ★

﴿ المفعول معه ﴾

(ص)

ينصب تالي الواو مفعولا معه ۞ في نَحو سيري والطريق مسرعة

(ش) المفعول معه هو الاسم الفضلة الواقع بعد الواو التي بِمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه وهو منصوب نحو قولك : سيري والطّريقَ ، وأنا سائر والنيلَ ، وأعجبني سيرك والنيلَ، فالطريق والنيل منصوبان على أنّهما مفعولان معه. (ص)

بـــما من الفعل وشبهه سبق ۞ ذاالنصب لابالواو في القول الاحق

(ش) يعني أنّ نصب المفعول معه بما سبقه من الفعل وشبهه على القول الأصح خلافا للجرجاني في دعواه ان نصبه بالواو، فعلى القول الأصح الطريقَ من قولك : سيري والطريقَ منصوب بسيري لا بالواو. والنيل من قولك : أنا سائر والنيلَ منصوب بسائر لا بالواو. والنيل من قولك : أعجبنى سيرك والنيلَ منصوب بسيرك لا بالواو. ومن شواهد النصب بشبه الفعل قوله :

فَقَدْ نِي وإيّاهم فإن ألق بعضهم ❁ يكونوا كتعجيل السّنام المُسَرْهَدِ

(ص)

وبعد ما استفهام أو كيف نصب ❁ بفعل كون مضمر بعض العرب

(ش) يعني أنّ بعض العرب نصب الإسمَ على المعية بعد مَا الاستفهامية أو بعد كيف فيقولون : ما أنت وزيدًا ، وكيف أنت وقصعةً من ثريد بنصب زيدًا وقصعةً. وهذا النصب بفعل مضمر وجوبا مشتقّ من لفظ الكون. فأصل ما أنت وزيدا ما تكون وزيدا. وأصل كيف أنت وقصعةً كيف تكون وقصعةً. فاسم تكون ضمير مستتر فيها وخبرها ما تقدّمها من اسم الاستفهام. فلما حُذفت تكون من اللفظ انفصل الضمير. (ص)

والعطف إن يمكن بلاضعف أحقّ ❁ والنّصب مختار لدى ضعف النّسق

(ش) يعني أنّه إذا أمكن العطف بلا ضعف من جهة المعنى أو من جهة اللفظ فهو أحقّ وأرجح من النصب على المعية نحو : جاء زيد وعمرو وجئت أنا وزيد واجلس أنت وزيد. وأمّا إذا ضعف العطف من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، فالنصب على المعية هو المختار. مثال الضعف من جهة المعنى قولهم : لو تركت الناقة وفصيلَها لَرَضَعَها. فإنّ العطف فيه ممكن على تقدير : لو تُركت الناقة تَرْأَمُ فصيلَها وتُرك فصيلُها يرضعُها لرضعها لكن فيه تكلّف وتكثير عبارة فهو ضعيف. ومثال الضعف من جهة اللفظ : جئت وزيدا، لأنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل فيه. (ص)

والنصب إن لم يجز العطف يجب ❁ أو اعتقد إضمار عامل تصب

(ش) يعني أنّه إذا امتنع العطف لمانع معنويّ أو لفظيّ وجب النصب على المعية. فالمانع المعنوي كما فى سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه. وذلك لأنّ العطف فى الأمثلة المذكورة يقتضى أن النيل مشارك للمتكلم فى ثبوت المسير له. وأنّ الحائط مشارك للمتكلم فى ثبوت المشي له. وأنّ طلوع الشمس مشارك لزيد فى ثبوت الموت له. والمانع اللفظي كما فى ما لَكَ وزيدا ، وما شأنُك وعمرا. وذلك لأنّ العطف على الضمير المجرور يجب فيه إعادة الجار عند الجمهور فتعيّن النصب على المعية. وأمّا إذا امتنع العطف والنصب على المعية كلاهما كما فى قول الشاعر :

علفتـــها تبـــنا ومـــاء باردا ❁ حتى غـــدت هـــمالة عيناها

وجب تأويل العمل بعامل يصحّ انصبابه على اللفظين. ففي البيت يؤوّل علفتها بأَنَلْتُهَا أو بإضمار عامل ملائم لما بعد الواو وناصب له ففي البيت يضمر وسَقَيْتُهَا.

★ ★ ★

﴿ الاستثناء ﴾

(ش) الإستثناء هو إخراج ما بعد إلاّ وأخواتها عن حكم ما قبلها. (ص)

ما استثنت الاّ مع تَمام ينتصب ❁ وبـــعد نفي أو كنفي انتخب

اتّباع ما اتّصل وانصب ما انقطع ❁ وعن تـــميم فيه إبدال وقع

(ش) الاستثناء له ثلاثة أركان وهى أداة الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى. فالأداة هى إلاّ وأخواتها. والمستثنى منه هو ما يُخْرَج عن حكمه ما بعد إلاّ وأخواتها. والمستثنى هو ما يُخرج بإلاّ وأخواتها عن حكم ما سبقها. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ المستثنى إمّا أن يقع بعد تمام الكلام أو يقع قبل تمام الكلام وإمّا أن يقع بعد إيجاب أو بعد نفى وإمّا أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه. فالأوّل هو المتّصل. والثانى هو المنقطع. اذا علمت ذلك فاعلم أنّ المستثنى بإلاّ بعد كلام تامّ موجب يجب نصبه نحو : جاء القوم إلا زيدا ، جاء الجيش إلا رئيسَهم. وأنّ المستثنى بعد إلاّ بعد كلام تامّ منفي جاز له النصب على الإستثناء وإتباعه للمستثنى منه على البدلية. والمختار الإتباع تقول : ما قام أحد إلا زيد بالرفع. فلو قلت : ما قام أحد إلا زيدا بالنصب جاز. وتقول : ما ضربت أحدا إلا زيدا بالنصب فقط على الاستثناء والإتباع. وتقول : ما مررت بأحد إلا زيد بالجر. فلو قلت : ما مررت بأحد إلا زيدا بالنصب جاز. هذا اذا كان الاستثناء متّصلا كالامثلة المذكورة. وأمّا إذا كان منقطعا بأن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء عند الجمهور فتقول : ما قام أحد إلا حمارا، وما لقيت أحدا إلا حمارا، وما مررت بأحد إلا حمارا. واجاز بنو تَميم الإتباع فيقولون : ما قام أحد إلا حمار، ما لقيت أحدا إلا حمارا، ما مررت بأحد إلا حمارٍ. (ص)

وغير نصب سابق فى النّفي قد ❁ يأتى ولكن نصبه اختر إن ورد

(ش) اذا سبق المستثنى المستثنى منه فى كلام موجب وجب نصب المستثنى نحو قولك : مات إلا زيدا الناسُ. واذا سبقه فى كلام غير موجب فالمختار النصب نحو قوله :

ومالى إلاّ آلَ أحـــمد شيعة ۞ ومالى إلاّ مذهبَ الحقّ مذهب

بنصب آل ومذهب. وغير النصب قد يأتى على قلّة بأن يفرّغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

لأنّهم يـــرجـــون منه شفاعةً ۞ إذا لم يكن إلاّ النّبيون شافع

برفع النبيون. قال سيبويه حدّثنى يونس أن قوما يُوْثَق بعربيّتهم قالوا : مالى إلا أبوك ناصر. ﴿ **تنبيه** ﴾ حينئذ يكون المستثنى منه بدل كل من المستثنى بعد أن كان المستثنى بدل بعض من المستثنى منه. (ص)

وإن يفـــرّغ سابق إلاّ لـــما ۞ بعد يـــكن كما لو إلاّ عدما

(ش) يعني أنّه إذا وقع الْمستثنى بإلاّ قبل تَمام الكلام بأن يكون العامل الذى قبل إلاّ يقتضى العمل فيما بعدها أُعْرِب المستثنى بِما يقتضيه العامل من رفع أو نصب أو جرّ نحو : ما قام إلا زيد، وما أكلت إلا موزا، وما امتلأ الإبريق إلا بالماء. ويسمى هذا الاستثناء بالإستثناء المفرّغ. (ص)

وألغ إلاّ ذات توكيد كـــلا ۞ تـــمرر بهم إلاّ الفتى إلاّ العلا

(ش) يعني إذا كانت إلا مؤكّدة فهى ملغاة سواء كانت بعد كلام موجب أو غير موجب. وإلاّ المؤكّدة هى التى يصحّ الاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلاّ قبلها بدلاً منه إن توافقا في المعنى ومعطوفا عليه إن اختلفا فيه. فالأوّل نحو قولك : لا تَمرر بِهم إلا الفتى إلا العلا. فالعلا بدل كل من الفتى

وإلاّ الثانية زائدة لمجرد التوكيد والتقدير إلاّ الفتى العلا. والثانى نحو قولك : قام القوم إلا زيدا وإلاّ عمرا. فعمرا معطوف على زيدا وإلاّ الثانية ملغاة والتقدير إلاّ زيدا وعمرا. وقد اجتمع البدل والعطف فى قول الشاعر :

مـــالك من شيخك إلاّ عمله ❁ إلاّ رسيـــمه وإلاّ رمـــلـــه

التقدير إلاّ عمله رسيمه ورمله. فرسيمه بدل كلّ من عمله لأن المراد بالعمل السير. وإلاّ قبله ملغاة. ورمله معطوف على رسيمه. وإلاّ قبله ملغاة أيضا للتوكيد. والرسيم والرمل نوعان من أنواع السير. (ص)

وإن تكـــرّر لا لتوكيد فمع ❁ تفـــريغ الـــتّأثير بالعامل دع

فى واحد مـــمّا بإلاّ استثـــنى ❁ وليس عن نصب سواه مغنى

ودون تفـــريغ مع التـــقدّم ❁ نصب الجميع احكم به و التزم

وانصب لتأخير وجىء بواحد ❁ منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا إلا امـــرؤ إلا على ❁ وحكمها فى القصد حكم الأوّل

(ش) يعني إذا جيء بإلاّ مكرّرة لا للتوكيد بل لقصد استثناء بعد الإستثناء فلا يخلو إمّا أن يكون مفرّغا أوْلا. فإن كان العامل مفرغا أعمل فى واحد من المستثنيات ووجب نصب باقيها نحو قولك : ما قام إلاّ زيد إلاّ عمرا إلاّ بكرا ، وما أكلت إلاّ خبزا إلاّ موزا إلاّ رمانا ، وما مررت إلاّ بزيد إلاّ خالدا إلاّ حامدا. ولا يتعيّن لاشتغال العامل واحد بعينه بل أيّها أشغلته به جاز. فلو قلت : ما قام إلاّ بكر إلاّ عمرا إلاّ زيدا ، وما قام إلا بكرا إلاّ عمرو إلاّ زيدا جاز، ولكن الأوّل أولى. وإن كان العامل غير مفرغ فلا يخلو إمّا أن تكون المستثنيات متقدّمة على المستثنى منه أو متأخّرة عنه. فإن كانت متقدّمة على

المستثنى منه وجب نصب جميعها نحو قولك : قام إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ بكرا القوم، وما قام إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ بكرا أحد. وإن كانت متأخّرة عن المستثنى منه، فإن كانت في الإيجاب وجب النصب في الجميع مطلقا أى سواء كانت فى الإتّصال أو فى الإنقطاع نحو قولك : قام القوم إلاّ زيدا إلاّ بكرا إلاّ خالدا، وقام القوم إلاّ زيدا إلاّ حمارا إلاّ فرسا. وإن كانت فى غير الايجاب، فإن كانت في الإتّصال أعرب واحد منها بما يقتضيه الحال على الإبدال ووجب نصب الباقى نحو : ما قام القوم إلاّ زيدٌ إلاّ بكرا إلاّ خالدا، ولم يفوا إلاّ امرؤ إلاّ عليّا إلاّ عمرا، وما رايت القوم إلاّ زيدا إلاّ بكرا إلاّ خالدا، وما مررت بالقوم إلاّ بزيد إلاّ بكرا إلاّ خالدا. وإن كانت في الانقطاع وجب نصب الجميع نحو : ما قام القوم إلاّ حمارا إلاّ فرسا إلاّ جملا. ثم اعلم أنّ حكم هذه المستثنيات فى المعنى المقصود من إخراج وإدخال كحكم المستثنى الأوّل. هذا إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كالأمثلة المتقدّمة. فإن أمكن ذلك كما فى قولك : لزيد عليَّ عشرة إلاّ أربعة إلاّ اثنين إلاّ واحدا، فالصحيح انّ كلّ عدد مستثنى مما قبله ففى المثال المذكور يستثنى الواحد من الإثنين يبقى واحد، يستثنى من الأربعة تبقى ثلاثة، تستثنى من العشرة تبقى سبعة فهى المقرُّ بها. (ص)

واستثن مـــجرورا بغير معربا ❁ بـــما لـــمستـــثنى بإلاّ نسبا

(ش) يعني أنّ غيرا من أدوات الاستثناء وأنّ المستثنى بها يجب جرّه بإضافتها اليه وأنّها معربة بما نسب الى المستثنى بإلاّ من الإعراب. فإن كانت بعد كلام تامّ موجب نُصبت وجوبا مطلقا نحو قولك : جاء القوم غيرَ زيد، ورأيت القوم غير زيد، ومررت بالقوم غير زيد. وإن كانت بعد كلام منفيّ تامّ، فإن

كان الإستثناء متّصلا جاز فيها الوجهان : الإتباع والنصب على الاستثناء. والمختار الإتباع نحو : ما قام القوم غيرُ زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بالقوم غير زيد. وإن كان الإستثناء منقطعا وجب النصب إلاّ عند تَميم فإنّهم يجوّزون فيه الإبدال نحو : ما قام القوم غير حمار، وما رأيت القوم غير حمار، وما مررت بالقوم غير حمار. وإن كان الاستثناء مفرغا أعرب بِما يقتضيه العامل قبلها نحو قولك : ما قام غير زيد، ما رأيت غير زيد، ما مررت بغير زيد. وهكذا الى آخر ما تقدّم من الاحكام. ﴿ **تنبيه** ﴾ أصل غير أن توصف بها نكرة أو شبهها من المعرفة المرادِ بِها الجنسُ نحو : أكلت طعاما غير لذيذ، ورأيت السباع غير الفهد، وهى حينئذ ربّما تدلّ على النفي، فلمّا ضمنت معنى إلاّ حملت عليها فى الاستثناء كما أنّ إلاّ قد تحمل عليها نحو قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا ﴾. (ص)

ولسوى سوى سواء اجـــعلا ۞ على الأصحّ ما لـــغير جعلا

(ش) يعني أنّ من أدوات الإستثناء سِوى بكسر السين وسُوى بضم السين مع القصر فيهما وسَواء بفتح السين مع المد. وهذه الأدوات الثلاثُ مثل غير في المعنى وفيما تقدّم من الأحكام فيكون مدخولهنّ مجرورا بإضافتهنّ اليه وهنّ منصوبات وجوبا بعد كلام تامّ موجب ويجوز فيهنّ الوجهان بعد كلام تامّ منفيّ إن كان الاستثناء متّصلا. وإن كان منقطعا وجب النصب عند الجمهور. وإن كان الإستثناء مفرغا أعربْنَ بِما اقتضاه العامل قبلهنّ وغير ذلك من الأحكام. وليعلم أنّ الإعراب فى سوى وسوى مقدّر لكونهما مقصورين وفى سواء ظاهر تقول : قام القوم سِوى زيد وسُوى زيد وسواء زيد ، وما قام أحد سِوى زيد وسُوى زيد وسواء زيد ، وما ضربت أحدا

سِوى زيد وسُوى زيد وسواء زيد ، وما قام سِوى زيد وسُوى زيد وسواء زيد ، وما رأيت سِوى زيد وسُوى زيد وسواء زيد. واعلم أنّ من النحاة من حكم بظرفيّتهنّ ولزومها لهنّ، فهنّ ظروف لا تتصرف ولكن الواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك. (ص)

واستثن ناصبا بليس وخلا ❁ و بعدا و بيكون بعد لا

(ش) يعني أن ليس وخلا وعدا ولا يكون من أدوات الإستثناء. والإستثناء بهؤلاء لا يكون إلا بعد تمام الكلام مع الإتّصال. وخلا في الأصل فعل لازم وقد يُضمَّن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتُزِم هذا في الإستثناء ليكون المستثنى بها على صورة المستثنى بإلاّ. وأما عدا فهو في الأصل فعل يتعدى بنفسه أو بعَنْ. ومعناه جاوز وترك ثم استعمل خلا وعدا في الإستثناء غيرَ متصرفين لوقوعهما موقع إلاّ. ثم اعلم أنّ المستثنى بليس ولا يكون واجبُ النصب لأنّه خبرهما تقول : قام القوم ليس زيدا ، وجاؤوا لا يكون زيدا. واسمهما ضمير مستتر فيه وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلّه السابق. فالتقدير قام القوم ليس هو أي بعضهم. وقيل : على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. والتقدير ليس هو أي القائم. وقيل غير ذلك. وأما المستثنى بخلا وعدا فذكره المصنف بقوله : (ص)

واجرر بسابقي يكون إن ترد ❁ وبعد ما انصب وانْجرار قد يرد

(ش) يعني أن المستثنى بخلا وعدا يجوز جرّه ونصبه تقول : قام القوم خلا عمرٍو وخلا عمرا وعدا زيدٍ وعدا زيدا. وإذا وقع خلا وعدا بعد مَا المصدرية وجب نصب المستثنى بهما لأنّهما تعيّنَا بها للفعليّة كقول الشاعر :

ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل ❁ وكل نعيم لا محالة زائل

وأجاز بعض النحاة الجرّ بهما حينئذ على تقدير ما زائدة لا مصدرية. (ص)

وحيث جرّا فهما حرفان ❁ كما هما إن نصبا فعلان

(ش) يعني أنّ خلا وعدا اذا جرّا ما بعدهما حرفان بالإتّفاق وأنّهما إذا نصبا ما بعدهما فعلان بالإتّفاق وسواء فى الحالين اقْتَرَنَا بِما أوتَجرّدَا عنها. (ص)

وكخلا حاشا ولا تصحب ما ❁ وقيل حاش وحشا فاحفظهما

(ش) يعني أنّ حاشا من أدوات الاستثناء وهى مثل خلا فى جواز جرّ المستثنى بها ونصبه تقول : قام القوم حاشا زيدٍ وحاشا زيدًا. وإذا جرّت كانت حرف جر. وإذا نصبت كانت فعلا وهى لا تقع بعد ما فلا تقول : قام القوم ماحاشا زيدا. وأمّا قوله :

رأيت النّاس ما حاشا قريشا ❁ فإنّا نحن أفضلهم فِعَالا

فشاذّ. ويقال فى حاشا حاش وحشا. والأقرب أنّهما لغتان فى حاشا الإستثنائية. والله أعلم. ★ ★ ★

﴿ الحال ﴾

(ش) اعلم أنّ لفظ الحال يستعمل مذكرا ومؤنثا. وسيأتى الإستعمالان فى كلام المصنف : (ص)

الحال وصف فضلة منتصب ❁ مفهم فى حال كفردا أذهب

(ش) يعني أن الحال لغة يطلق على الوقت الذى أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر. واصطلاحا هو الوصف الصريح أو المؤوَّل به

الفضلةُ المنصوب الذى يُفهِمُ معنَى فِي حالِ كَذَا نحو قولك : فردا اذهب. ففردا وصفٌ فضلة منصوب مفهم فى حال، فمعناه اذهب فى حال انفرادى فهو حال من فاعل اذهب مقدَّم. (ص)

وكــونه منتــقلا مشــتقّا ❁ يغلب لــكن ليس مستحقّا

(ش) يعني أنّ الغالب في الحال أن يكون منتقلا عن صاحبه غير ملازم له كالضحك من قولك : قام زيد ضاحكا، فإنّه لا يكون ملازما لزيد بل يكون منتقلا ومنفكّا عنه. فإنّ زيدا لا يضحك دائما. وليس ذلك واجبا للحال بل يكون ملازما لصاحبه نحو قولك : دعوت الله سميعا، فإنّ السماع ملازم له تعالى ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها. فإنّ طول اليدين ملازم للزرافة. وأنّ الغالب فى الحال أيضا أن يكون وصفا مشتقّا ليدلّ على متّصف كما فى الأمثلة المذكورة. وليس ذلك واجبا له بل قد يكثر مجيئه جامدا لكن بشروط مخصوصة ذكر بعضها المصنف فى قوله : (ص)

ويكثر الْجمود في سعر وفي ❁ مبــدى تــأوّل بلا تــكلّف

كبــعه مــدّا بكذا يدا بيد ❁ وكــرّ زيد أسدا أى كأسد

(ش) يعني أنّ الجمود يكثر فى الحال الدّال على السعر نحو قولك : بع البرّ مدا بدرهم. فمدا حال جامد مؤوَّل بِمُسَعَّرا كلُّ مدّ منه بدرهم. وفى كلّ حال مبدى تأوّل بلا تكلّف كالدّال على مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب نحو قولك : بع الذهبَ بالذهب يدا بيدٍ أي مقابَضَةً. وقولك : كرّ زيدٌ اسدا أي كأسد. وقولك : ادخلوا رجلا أي مترتّبِيْنَ. واعلم أن الحال يقع جامدا غير مؤوَّل بالمشتق فى ست مسائل. الأولى أن يكون موصوفا نحو قوله تعالى :

﴿ قرآنا عربيا ﴾. الثانية أن يكون دالاّ على عدد نحو قوله تعالى : ﴿ فتمّ ميقاتُ ربّه أربعين ليلة ﴾. الثالثة أن يكون دالاّ على طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ نحو : هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا. الرابعة أن يكون نوعا لصاحبه نحو : هذا مَالُك ذهبا. الخامسة أن يكون فرعا لصاحبه نحو : هذا حديدك خاتَما. السادسة أن يكون أصلا لصاحبه نحو : هذا خاتَمك حديدا ونحو قوله تعالى : ﴿ أأسجد لمن خلقتَ طِينا ﴾. (ص)

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد ❁ تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(ش) يعني أن الحال يجب أن يكون نكرة. فلذا إذا ورد عن العرب ما ظاهره وقوع الحال معرفة وجب تأويله نكرة نحو قولهم : اجتهد وحدك. فوحدك حال وهو معرفة لإضافته إلى المعرفة وهي الضمير فهو مؤوَّل بمُنْفَرِدًا. وإنّما التُزِمَ تنكير الحال لئلا يتوهَّم كونُه نعتا لأنّ الغالب كونه مشتقّاً وصاحبه معرفة. وأجاز يونس والبغداديون مجيء الحال معرفة مطلقا فأجازوا نحو : جاء زيد الراكبَ. وفَصَّل الكوفيون فقالوا : إن تضمّن الحالُ معنى الشرط صحّ تعريفُها لفظا نحو : عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء. فالمحسن والمسيء حالان وصحّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأوُّلِهما بالشرط، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. فإن لم يتضمّن الحالُ معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكبَ، إذ لا يصح جاء زيد إن ركب. (ص)

ومصدر منكّر حالا يقع ❁ بكثرة كبغتة زيد طلع

(ش) إنّ الأصل في الحال أن يكون وصفا. وجاء عن العرب وقوع المصدر المنكّر حالا كثيرا نحو قولك : طلع زيد بغتة. وهو عند الجمهور على التأويل

بالوصف فبغتة مؤوَّل بباغتا. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنّ نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة. فالحال عندهما الجملة لا المصدر. وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوّله بفعل من لفظ المصدر. فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بَغَتَ زيدٌ بغتة. ﴿ **تنبيه** ﴾ وقوع المصدر حالا وإن كثر فهو عندهم مقصورٌ على السماع. (ص)

ولَمْ ينكّر غالبا ذو الْحال إن ۞ لَمْ يتأخّر أو يُخصّص أو يبن

من بعد نفي أو مضاهيه كلا ۞ يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(ش) يعني أنّ الغالب فى صاحب الحال أن يكون معرفة وقلّ وقوعه نكرة نحو حديث : صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رِجَالٌ قيامًا. هذا إذا لم يكن هناك مسوّغ. فان كان كثر وقوعه نكرة أيضا. والمسوّغات ستة. الأوّل أن يكون متأخّرا عن الحال نحو قوله :

وبالجسم منّى بَيِّنًا لو علمته ۞ شُحوبٌ وإن تَستَشهِدِى العينَ تَشهَدِ

الثانى أن يكون مخصّصا إمّا بوصف نحو قوله :

نجّيْتَ يارَبّ نوحا واستجبْتَ لَهُ ۞ فى فُلْكٍ ماخرٍ فى اليَمِّ مشحُونا

أو بإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ فى أربعة أيّام سواء للسائلين ﴾ أو بمعمول نحو قولك : عجبت من ضرب أخوك شديدًا. الثالث أن يقع الحال بعد النفى أو النهى أو الاستفهام. مثال الاول قوله :

ما حمّ من موتٍ حِمىً واقعًا ۞ ولا تَــرَى من أحــد باقــيا

ومثال الثانى قول المصنف : لا بيغ امرؤ على امرئ مستسهلا. ومثال الثالث قوله :

ياصاحِ هل حُم عيشٌ باقيا فَتَرَى ۞ لنفسك العُذر فى إبعَادِها الأَمَلا

الرابع أن يكون الحال مقرونة بالواو نحو قوله تعالى : ﴿ أوكالذى مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾. الخامس أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو : هذا خاتم حديدا. السادس أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو : هؤلاء ناس وعبدُ الله منطلقِيْنَ. (ص)

وسبق حال ما بحرف جرّ قد ۞ أبوا ولا أمـــنعه فـــقد ورد

(ش) يعني أنّ الحال يجوز تقديمها على صاحبها، لكن إذا كان صاحبها مجرورا بحرف جرّ فأكثر النّحويين منعوا تقديمها عليه فلا يجوز عندهم أن تقول فى مررت بهند جالسة : مررت جالسة بهند. وخالف الجمهورَ فى ذلك المصنفُ وأبو على وابن كَيْسَان وابن بُرْهَان فأجازوا سبق الحال صاحبه المجرور بالحرف معلِّلِيْنَ ذلك بأنّ المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يَمتنع تقديم حاله عليه كما لا يَمتنع تقديم حال المفعول به عليه وبأنّ السّماع قد ورد بذلك. فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافّة للناس ﴾. فكافّة حال للناس وهو مجرور باللام وقول الشاعر :

تَسَلَّيتُ طُرًّا عنكم بعد بَينِكم ۞ بذكراكم حتى كأنّكم عندي

فطرا حال من ضمير الجمع المجرور بعَنْ. (ص)

ولا تُجز حالا من الْمضاف له ۞ إلا إذا اقتضى الْمضاف عمله

(ش) يعني أنّه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مقتضيا للعمل فى الحال بأن كان هو العاملَ فيه النصبَ. وقيل : المراد بقول المصنف : إلا إذا اقتضى المضاف عمله، أن يكون المضاف مقتضيا للعمل فى المضاف إليه من حيث انّه كالفعل لا من حيث إنّه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل. وإنّما امتنع مجيء الحال من المضاف اليه لوجوب كون العامل فى الحال هو العاملَ فى صاحبها وذلك يأباه. مثال مجيء الحال من المضاف اليه مع الشرط المذكور قوله تعالى : ﴿ إليه مرجعكم جميعا ﴾ فجميعا حال من ضمير الجمع. (ص)

أو كان جزء ماله أضيفا ❁ أو مثل جزئه فلا تحيفا

(ش) وكذا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضافُ جزأ من المضاف اليه نحو : ﴿ ونزعنا ما فى صدورهم من غلّ إخوانا ﴾. ونحو : ﴿ أيُحبُّ أحدكم أن يأكل لَحم أخيه ميتا ﴾. وكذا إذا كان المضافُ مثلَ جزء المضاف اليه بأن يصح الإستغناءُ به عنه نحو : ﴿ اَنِ اتّبع ملّة ابراهيم حنيفا ﴾ فإنّه لو قيل : اتّبع ابراهيم صح. (ص)

والْحال إن ينصب بفعل صرّفا ❁ أو صفة أشبهت المصرَّفا

فجائز تقديمه كمسرعا ❁ ذا راحل ومُخلصا زيد دعا

(ش) يعني أنّ الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير ، وجائزهما. فالواجب التقديم نحو : كيف جاء زيد من كلّ حال هو مِمّا له التصدّر. والواجبُ التأخيرِ سيأتى فى قول المصنف : وعامل ضمّن الخ. والجائز تقديمه هو ما ذكره هنا وهو أنّ الحال إذا كان عاملُها فعلا

متصرّفا أو صفة أشبهت فعلا متصرّفا وهو ما تضمّن معنى الفعل وحروفه. وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانه يجوز تقديمها على عاملها نحو قولك : مسرعا ذا راحل ، ومجرّدا زيد مضروب ، ومخلصا زيد دعا. فإن كان عاملها فعلا جامدا كأفعل التعجّب أو صفة أشبهت الجامد وهو أفعل التفضيل أو اسم فعل أو عاملا معنويا لم يجز تقديمها على عاملها فى شيء من ذلك. (ص)

وعامل ضمّن معنى الفعل لا ۞ حروفه مؤخّرا لن يعملا

كتلك ليت وكأنّ وندر ۞ نحو سعيد مستقرّا فى هجر

(ش) يعني أنّ عامل الحال إذا كان لفظا تضمّن معنى الفعل لا حروفَه وجب تأخير الحال عنه فليس المراد بالعامل المعنوي هنا نحو الإبتداء أو التجرّد. وذلك كتِلْكَ ولَيْتَ وكَأَنَّ والظرف والمجرور المخبر بهما وكحرف التنبيه والترجّى والإستفهام المقصود به التعظيم نحو قولك : تلك هند مجرّدةً، وليت زيدا أميرا أخوك، وكأنّ زيدا راكبا أسد، وزيد عندك جالسا، وزيد في البيت نائما، ونحو : ها أنت زيد راكبا، ولعلّ زيدا فقيرا متعبّد، ونحو : يا جارتا ما أنت جارةً. وندر تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو : سعيد مستقرّا فى هجر، وعمرو نائما عند زيد. وما ورد من ذلك مسموعا يُحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين. وخالفه الفراءُ والأخفش فأجازا ذلك مطلقا والكوفيون فيما إذا كانت الحال من مضمر نحو : أنت فى الدار قائما. (ص)

ونحو زيد مفردا أنفع من ۞ عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ش) تقدّم أنّ اسم التفضيل لا يعمل فى الحال المتقدّمة عليه لأنّه ليس فعلا متصرفا ولا صفة أشبهت فعلا متصرفا. وبيّن المصنف هنا أنه يستثنى من ذلك ما وقع فيه اسم التفضيل بين الحالين من اسْمين مختلفَيْ المعنى أو متّحدَيْه مفضّل أحدُهما في حالة على الآخر في حالة أخرى فإنّه جائز غير ضعيف في العربية على أنّ اسم التفضيل عامل فى الحالين بل يجب فى هذه المسئلة تقدّم أحد الحالين على عامله. وذلك نحو : زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، وبكر قائما أحسن منه قاعدا. وإنّما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انْحطّ درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزيّة على العامل الجامد وهو المعنوي لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ويفُوقُه بتضمّن حروف الفعل ووزنه فجُعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال إذا لم يتوسّط بين الحالين وجُعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم إذا توسّط بين الحالين. (ص)

والْحال قد يــجيء ذا تعدّد ❁ لــمفرد فاعلم وغير مفــرد

(ش) يعني أن الحال قد يكون متعدّدا بأن يكون إثنين فأكثر ويكون صاحبه حينئذ واحدا أو متعدّدا. فالأول نحو قولك : جاء زيد راكبا ضاحكا. والثاني قد يكون مجموعا نحو : جاء زيد وعمرو راكبَيْنِ، وقد يكون مفرَّقا إمّا مع إيلاء كلّ حال لصاحبه نحو قولك : لقيت مصعدا زيدا منحدرا، أو مع تأخير الأحوال نحو قولك : لقيت هندا مصعدا منحدرة. وفي هذه الحالة أعني حالة التفريق إذا ظهر المراد رُدَّ كلّ من الأحوال إلى ما يليق به. فلو قلت : لقيت هندا منحدرة مصعدا جاز لعدم اللبس. وإذا لم يظهر المراد كأن يكون الحالان مذكّرين أو مؤنّثين نحو قولك : لقى زيد عمرا مصعدا منحدرا،

ولقيت هند عائشة مصعدة منحدرة، وجب عند الجمهور جعل أوّل الحالين لثاني الإسْمين وثاني الحالين لأوّل الإسْمين. فمصعدا حال من عمرا، ومنحدرا حال من زيد، ومصعدة حال من عائشة، ومنحدرة حال من هند. (ص)

وعامل الـــحال بِها قد أكّدا ❁ فى نَحو لا تعث فى الأرض مفسدا

وإن تؤكّد جـــملة فمضمر ❁ عاملـــها ولفظـــها يؤخّـــر

(ش) يعني أنّ الحال على نوعين : مؤسِّسَة ومؤكِّدة. فالمؤسّسة هي التى لا يُستفاد معناها بدونها نحو راكبا من قولك : جاء زيد راكبا. والمؤكّدة هي التى يُستفاد معناها بدونها، وهى على ثلاثة أضرب : مؤكّدة لعاملها ، ومؤكّدة لصاحبها ، ومؤكّدة لمضمون جُملة. فالمؤكّدة لعاملها هي كل وصف وافق عاملَه إمَّا معنى دون لفظ كما فى نحو : لا تعث فى الأرض مفسدا. أو لفظا ومعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾. والمؤكّدة لصاحبها هي التى وافقت صاحبَها فى المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ ولو شاء ربك لآمَنَ مَنْ في الأرض كلّهم جَميعا ﴾. والمؤكّدة لمضمون الجملة قبلها أن تكون الحال موافِقة لمعنى جُملة قبلها.. والمضمون هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند اليه إن كان المسند مشتقّا كقيام زيد فى قام زيد، أو الكونُ المضاف الى المسند اليه مخبَرًا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا. وهذا هو الممكن هنا، لأنّ الجملة هنا يشترط فيها أن تكون معقودة من اسْمين معرفتين جامدين. ويجب فى هذه الحال اضمارُ عاملها وتأخيرُها عنه نحو : زيد أخوك عَطُوفا. والتقدير أحقه عطوفا. (ص)

وموضع الْحال تــجئ جُملة ۞ كجاء زيد وهــو ناوٍ رحلة

(ش) الأصل فى الحال أن يكون مفردا. وقد تقع الجملة حالا كما تقع خبرا ونعتا. ولوقوعها حالا ثلاثة شروط. الأوّل أن تكون خبرية، ولذا غلط من قال فى قوله :

اُطلُبْ ولا تضجرن مِن مَطلب ۞ فآفَــةُ الطّالب أن يَضجَــرا

انّ لاَ من قوله : ولا تضجر ناهية، والواو للحال. والصواب أن الواو عاطفة. والثاني أن تكون غيرَ مصدّرة بعَلَمِ استقبال، ولذا غلط مَنْ أعرب سَيَهْدِيْنِ من قوله تعالى : ﴿ إنّي ذاهب إلى ربّي سيهدين ﴾ حالا. الثالث أن تكون مرتبطة بصاحبها إمّا بمضمر أو بواو أو بكليهما على ما سيأتي بيانه. مثال ما استكملت الشروطَ قولك : جاء زيد وهو ناو رحلة. ومتى اختلّ شرط من تلك الشروط الثلاثة لم يجز وقوعها حالا. (ص)

وذات بدء بــمضارع ثبت ۞ حوت ضميرا ومن الواو خلت

(ش) يعني أنّه قد تقدّم أنّ الجملة التي وقعت حالا لابدّ لها من رابط يربط بينها وبين صاحبها. والرابط إمّا أن يكون واوا أو ضميرا أو كليهما. وتفصيل ذلك أنّ الجملة إذا كانت فعلية فلا تخلو إمّا أن تكون مبدوءة بماض أو مضارع وسيأتي بيان المبدوءة بالماضي. فإن كانت مبدوءة بالمضارع فلا تخلو إمّا أن يكون مثبتا أو منفيا. فإن كان مثبتا وجب أن يكون الرابط هو الضمير فقط، فلا يجوز أن يُربط بالواو تقول : قام زيد يضحك، ولا يجوز أن

تقول : قام زيد ويضحك. (ص)

وذات واو بعدها انــو مبتدا ۞ له الْمضارع اجــعلنّ مسندا

(ش) إذا عرفت ذلك، فإذا جاء من كلامهم ما ظاهره وقوع الجملة المصدّرة بِمضارع مثبت بعد واو وجب تأويله بأن يُحمل على أنّ المضارع الذي وقع بعد الواو خبرٌ لمبتدا محذوف نحو قولهم : قمت وأصُكُّ عينه أي وأنا أصك. (ص)

وجُملة الْحال سوى ما قدّما ۞ بواو أو بــمضمر أو بــهما

(ش) يعني أنّ غير ما تقدّم من الجملة التي وقعت حالا يجب أن يكون رابطها أحد هذه الأشياء الثلاثة وهي الواو وتسمى واو الحال ، والضمير الذي يرجع إلى صاحب الحال ، وكلاهما. وغيرُ ما تقدّم هي الجملة الإسمية والجملة المبدوءة بالماضي سواء كان مثبتين أو منفيتين والجملة المبدوءة بالمضارع المنفي بلاَ أوْمَا. مثال الجملة الإسمية : جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد يده على رأسه. ومثال الجملة المبدوءة بالماضي ويجب قرنه بقد عند البصريين جاء زيد وقد طلعت الشمس. ومثال المضارع المنفي بلَمْ ولَمَّا قولك : جاء زيد لم يضحك وجاء زيد و لم يضحك ، وجاء زيد لَمَّا يضحك وجاء زيد ولَمَّا يضحك. (ص)

والْحال قد يُحذف ما فيها عمل ۞ وبعض ما يُحذف ذِكره حُظِل

(ش) يعني أن عامل الحال قد يحذف، وهذا الحذف إمّا جائز أو واجب. والجائز حذفه لدليل، وهذا الدليل إمّا حالي أو مقالي. مثال الأوّل قولك : راشدا لمن يقصد سفرا أي أذهب راشدا. ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ أيَحسب الإنسان أن لن نَجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوِّي بنانه ﴾

فقادرين حال عاملها محذوف تقديره نجمعها. والدليل عليه قوله : نجمع عظامه. والواجب إمّا مقيس أو سماعي. فالمقيس في أربع صور في نحو ضربي العبد مسيئا ، وزيد أخوك عطوفا وقد مضتا ، والتي بُيِّن فيها ازديادٌ أو نقص نحو قولك : تصدّق بدرهم فصَاعِدًا، واشتر بدرهم فسَافِلاً، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقائما وقد قعد الناس. والسماعي نحو قولهم : هنيئا لك أي ثبت لك الخيرُ هَنِيئا.

★ ★ ★

﴿ التمييز ﴾

(ص)

إسم بـــمعنى من مبين نكرة ۞ ينصب تـــمييزا بِما قد فسّره

(ش) يعني أنّ التمييز مما يجب نصبه وهو اسم يفيد معنى من يجاء به لإزالة إبهام ما قبله. ويجب أن يكون نكرة. والعامل فيه النصب هو ما فسّره هو. ثم اعلم أنّ المبهم الذي يفتقر الى التمييز نوعان : جُملة ومفرد دالّ على مقدار أو شبهه. فتمييز الجملة رفع ما تضمّنته من نسبة عامل. وتَمييز المفرد رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلي أو وزني. (ص)

كشبـــر أرضا وقـــفيز بـــرّا ۞ ومنـــوين عسلا وتـــمـــرا

(ش) هذه أمثلة تَمييز المفرد. فأرضا رافع إبْهام ما دلّ عليه الشبر وهو ما بين طَرف الخنصر وطرف الإبهام. وبرا رافع إبْهام ما دلّ عليه القفيز وهو مكيال يسع ثَمانية مكاكيك. والمكوك يسع صاعا. وعسلا وتَمرا رافعان إبهام ما دلّ

عليه منوان وهي تثنية منا وهو رطلان. (ص)

وبعد ذى وشبهها اجرره اذا ۞ أضفتـــها كمدّ حنـــطة غدا

(ش) يعني أنّ هذه المقدارات الثلاثَ وما أشبهها تجوز إضافتها الى تَمييزها فهو اذًا مجرور بإضافتها اليه فيجوز فى قولك : اشتريت شبرا أرضا أن تقول : اشتريت شبر أرض. والمراد بشبهها كلّ ما أجْرَتْه العربُ مجراها فى الإفتقار إلى مُميّز وهي الأَوْعِية المراد بها المقدارُ كذَنُوب ماءً وحُب عسلاً ونِحْى سمنا ورَاقُود خلا ونحو ذلك. (ص)

والنّصب بعد ما أضيف وجبا ۞ إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

(ش) لما ذكر المصنف أنّ تَمييز المقدارات يجوز نصبه على التمييز وجرّه بالإضافة وأفهم ذلك عمومَ الحكم أَخْرَجَ عن عموم ذلك ما إذا أضيف المقدار لغير التمييز وكان المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف اليه فإنّه واجب النصب على التمييز. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فلن يُقبَل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ﴾ وقولك : ما في السماء قدرُ راحة سحابا. إذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر سحاب. فإن صحّ إغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب على التمييز وجاز أيضا جرّه بالإضافة نحو قولك : زيد أشجع الناس رجلا. إذ لو قلت : زيد أشجع رجل، صح. (ص)

والفاعل الْمعنى انصبن بأفعلا ۞ مفضّلا كأنت أعلى منـــزلا

(ش) يعني أنّ تَمييز أفعل التفضيل إذا كان فاعلا فىالمعنى مفضَّلا على غيره وجب نصبه على التمييز. وعلامة ما هو فاعل فى المعنى أن يصلُح للفاعلية

عند جعل أَفْعَل فِعْلاً نحو قولك : أنت أعلى منـــزلا أى يصح أن يقال : أنت علا منـــزلُك. (ص)

وبـــعد كلّ ما اقتضى تعجّبا ۞ مـــيّز كأكرم بأبى بـــكر أبا

(ش) ليس المقصود من هذا البيت أنّ الإتيان بالتمييز بعدما دلّ على التعجّب واجبٌ بل المقصود إفادةُ وجوب التمييز بعد كلّ دالٍّ على التعجّب وامتناعُ جرّه بالإضافة وسواء فى ذلك ما دلّ على التعجب وضعا أو غيره نحو قولك : أكرم بأبى بكر أبا، وما أكرم عمرا أخا، ولله درّه فارسا، وحسبك بزيد كافلا، وكفى بالله حسيبا، ويا جارتا ما أنت جارة. (ص)

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد ۞ والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

(ش) يعني أنّ كلّ تَمييز صالح لمباشرة من الجارة يجوز جرّه بها لفظا نحو قولك : عندى قفيز من بر، وشبر من أرض، ومنوان من عسل، ومد من حنطة. وكل تَمييز فانّه صالح لمباشرتها إلاّ تَمييز العدد والفاعل فى المعنى المحوّل عنه في الصناعة فلا يقال في عندى عشرون درهما : عندى عشرون من درهم، ولا فى طاب زيد نفسا : طاب زيد من نفس. (ص)

وعامل التّمييز قـــدّم مطلقا ۞ والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(ش) عامل التمييز إمّا فعل متصرف أو غيره. فإن كان فعلا متصرفا فقد اختلف النحاة فى جواز تقديم التمييز عليه، فمنعه أكثرهم وأجاز الكسائي والمازنى والمبرد والجرمى وقاسوه نحو قول الشاعر :

أنفسا تـــطيب بنيل الـــمُنَى ۞ وداعى المَـــنُونِ يُنَادِى جهارا

فنفسا تَمييز مقدّم على عاملها وهو تطيب وهو فعل متصرف. وغير هؤلاء جعلوا مثل هذا البيت قليلا لا يقاس عليه. وإن كان غيرَ متصرف امتنع تقديم التمييز عليه بالإجماع. وأمّا قوله : ونارُنا لم يُرَنارًا مثلُها، حيث قدّم نارا وهو تَمييز على عامله غير المتصرف وهو مثلها فمن ضرورات الشعر ولا يقاس عليه. ﴿ **تنبيه** ﴾ أجْمعوا على منع التقديم فى نحو : كفى بزيد رجلا، وإن كان كفى فعلا متصرفا.

★ ★ ★

﴿ حروف الْجرّ ﴾

(ش) لما فرغ المصنف من المنصوبات، شرع فى بيان ما يجب جرّه من الأسْماء وهو قسمان : قسم مجرور بالحرف وقسم مجرور بالإضافة. وبدأ بالأوّل فقال : حروف الجر أى هذا مبحثها. (ص)

هاك حروف الجرّ وهى من الى ❁ حتّى خلا حاشا عدا فى عن على

مذ منذ ربّ اللّام كي واو وتا ❁ والــكاف والباء ولعلّ ومتى

(ش) يعني أنّ حروف الجر عشرون جمعها المصنف فى هذين البيتين وكلّها مشتركة فى جرّ الاسم على التفصيل الآتى. أمّا خلا وحاشا وعدا فقد تقدّم الكلام عليها فى باب الإستثناء. وأمّا كي فتجرّ ثلاثة أشياء. الأوّل مَا الاستفهامية التى يُستفهم بها على علّة الشيء نحو : كيمه بِمعنى لِمَهْ. والثانى مَا المصدرية مع صلتها كقوله :

إذا أنت لم تنـــفَع فضُرٌّ فإنّما ❁ يراد الفتى كيما يضُرُّ ويَنفع

الثالث أنْ المصدرية وصلتها نحو : جئت كي أكرم زيدا، إذا قدّرت أنْ بعدها. فأنْ والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها. ويدلّ على أنّ أنْ تضمر بعدها ظهورها في الضرورة كقوله :

فقالت أكلّ الناس أصبحتَ مانحا ❁ لسانَك كيما أن تغُرَّ وتَخدَعا

وأمّا لَعَلَّ فالجر بها لغة عقيل. ومنه قوله :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ❁ لعلّ أبي الْمغوار منك قريب

وأمّا مَتَى فالجرّ بها لغة هذيل وهي بمعنى مِنْ الابتدائية كقوله :

شربن بماء البحر ثم تـــرفَّعَت ❁ مَتَى لُجَج حضر لـــهن نَئِيج

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتّى ❁ والـــكاف والواو وربّ والتّا

واخصص بمذ ومنذ وقتا وبربّ ❁ منـــكّـــرا والـــتّاء لله وربّ

وما رووا من نـــحو ربّه فتى ❁ نـــزر كـــذا كها ونحوه أتى

(ش) يعني أنّ هذه الحروف منقسمة الى قسمين. قسم يختصّ بالدخول على الظاهر والضمير. فالقسم الأوّل منذ ومذ وحتّى والكاف وواو القسم وربّ وتاء القسم. والقسم الثانى هو ما سوى تلك. ثم المختصّ بالظاهر منقسم أيضا الى قسمين. قسم مختص بنوع من أنواع الظاهر وقسم غير مختصّ بذلك. فالأوّل هو مذ ومنذ وربّ، فمذ ومنذ مختصّان بِما دلّ على الوقت وربّ مختصّ بالنكرة والتاء مختص بالله وربّ. وأمّا ما روِي من قولهم : ربه فتى ونحو قوله :

وَاهٍ رَأبتُ وَشِيكا صَدعَ اَعظُمِه ❁ ورُبّه عَطِبًا انقذتُ من عَطَبِه

فقليل شاذّ لا يقاس عليه كما شذ دخول الكاف على ضمير الغيبة فى قوله :

خَليَّ الذُّنابات شَمَـــالا كَثَبَا ❁ وأُمَّ أوعَـــالٍ كها أو أقــربا

(ص)

بعّض وبيّن وابتدِئ في الأمكنة ❁ بـــمن وقد تأتي لبَدء الأزمنة

وزيد فى نفي وشبهه فجــرّ ❁ نــكرة كما لباغ من مفــرّ

(ش) مِنْ تأتى لمعانٍ، منها التبعيض. وعلامتها أن يصحّ أن يخلفها بعضٌ نحو قولك : أَنْفِق من مَالِك أى بعض مالك. ومنها بيان الجنس، فإن كان ما قبلها معرفة، فعلامتها أن يصح أن يخلفها موصول مع ضمير يعود على ما قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ أى الذى هو الأوثان. وإن كان ما قبلها نكرة، فعلامتها أن يصح أن يخلفها ضمير فقط يعود على ما قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّونَ فيها من أساوِر من ذهب ﴾ أى هى ذهب. ومنها ابتداء الغاية أى المسافة فى الأمكنة نحو قوله تعالى : ﴿ سبحان الذى أَسْرَى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾. وقد تأتى لابتداء الغاية فى الأزمنة نحو قوله تعالى : ﴿ لمسجد أُسِّسَ على التقوى من أوّل يوم أحقّ أن تقوم فيه ﴾. ومنها التنصيص على العموم أو تأكيده وهي المزيدة بشرط أن يسبقها نفى أو نَهى أو استفهام وأن يكون مجرورها نكرة نحو : ما لِبَاغٍ من مفر، ولا يقم من أحد، وهل ترى من أحد.

(ص)

للانتــها حــتّى ولام وإلى ❁ ومن وباء يفــهمان بــدلا

(ش). يعني أنّ حتّى واللام وإلَى كلّ منها تأتى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان. أمّا حتّى فيشترط أن يكون مدخولها آخرا أو متّصلا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، وقوله تعالى : ﴿ سلام هي حتّى مطلعِ الفجر ﴾ ولذلك لا يجوز أن تقول : سرت البارحة حتّى نصف الليل، كما تقول : سرت البارحةَ إلى نصف الليل. فإلى أمكنُ فى ذلك من حتّى. فأمّا اللام فاستعمالها لانتهاء الغاية قليل نحو قوله تعالى : ﴿ كلٌّ يجري لأجل مسمى ﴾ أي إلى أجلٍ مسمى. وأمّا إلى فإنّها تأتي لمعانٍ. منها انتهاء الغاية في الزمان والمكان نحو قولك : سرت من وقت المغرب الى آخر الليل ، وسرت من مكة إلى المدينة. ومنها المصاحبة نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ أى مع أموالكم. ومنها موافقة فى نحو قوله تعالى : ﴿ ليجمعنّكم إلى يوم القيامة ﴾ أى في يوم القيامة. ومنها موافقةُ مِن نحو قوله :

تقول وقد عَالَيتُ بالكُور فوقها ❁ أيُسقَى فلا يُروَى اِلَىَّ ابنُ احمرا

أى فلا يروى منّى. وقول المصنف : ومن وباء يفهمان بدلا يعني أنّ من والباء قد يأتيان بمعنى بدل. أمّا من فنحو قوله : ﴿ أَرَضِيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ أى بدل الآخرة. وأمّا الباء فنحو قول عمر رضي الله عنه : ما يسرنى بها حُمرُ النعم أى بدلها. (ص)

واللّام للـــملك وشبهه وفي ❁ تـــعدية أيضا وتعـــليل قفي

وزيـــد والظّرفية استـــبن ببا ❁ وفي وقد يبـــيّنان السّـــببا

(ش) يعني أنّ اللام تأتى لمعانٍ. منها انتهاء الغاية وقد مرّ. ومنها الملك وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولُها يَمْلِكُ نحو : المال لزيد. ومنها شبه الملك وهي

الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يُمْلَك. فالأوّل نحو قولك : الجلّ للفرس. والثانى لزيد ابن. وقد تسمى هذه اللام لام الاختصاص أو لام الاستحقاق. ومنها التعدية أي تعدية معنى الفعل وشبهه إلى المفعول. والمراد بالتعدية التعديةُ المجرّدة عن إفادة شيء آخر غيرها نحو قوله تعالى : ﴿ فهب لِي من لدنك وليّا ﴾. لكن قال المصنف فى شرح التسهيل : إنّ اللام فى هذه الآية لشبه التمليك. قال ابن هشام فى المغنى : الأوْلى عندى أن يُمَثَّل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو وما أحبّه لبكر. ومنها التعليل نحو قوله تعالى : ﴿ إنّا أنزلنا اليك الكتابَ لتحكم بين الناس ﴾. ومنها التوكيد وهي الزائدة إمّا لمجرد التوكيد نحو قوله :

ومَلَكتَ ما بَينَ العِرَاقِ ويَثرِبِ ❁ مُلكًا أجار لـــمسلم ومُعَاهِد

وهذه هى الواقعة بين فعل ومفعول كالشعر المذكور أو بين المتضايفين نحو : لا أَبَا لَكَ أو لتقوية عامل ضَعُفَ بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو قوله تعالى : ﴿ للذين هم لربّهم يعدلون ﴾. وقول المصنف : والظرفية الخ. يعني أنّ الباء وفي تجيئان للظرفية فيكون مدخولهما ظرفا لما قبلهما نحو قوله تعالى : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾. وقوله تعالى : ﴿ نَجّيناهم بسحر ﴾. وقول المصنف : وقد يبينان السببا يعني أنّ من معاني فى والباء السببية. أمّا في فنحو قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأةُ النار في هرّة حَبَسَتها لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خَشَاشِ الأرض ». فأمّا الباء فنحو قوله تعالى : ﴿ فكلاّ أخذنا بذنبه ﴾ ونحو قولك : ضربتك بإساءتك. (ص)

بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق ❁ ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ش) يعني أنّ الباء تدلّ على معانٍ. منها السببية وقد تقدّمت. ومنها الإستعانة والفرق بين باء السببية وباء الإستعانة أنّ باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو : مات زيد بالجوع. وأنّ باء الإستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو : ضربت الحية بالعصا. ومنها التعدية نحو قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا. ومنها التعويض نحو : بعت الثوب بألف. ومنها الإلصاق نحو : مررت بزيد. ومنها المصاحبة نحو قوله تعالى : ﴿ اهبط بسلام ﴾. ومنها التبعيض كمِنْ نحو :

شربن بِماء البحر ثُمّ ترفَّعَت ۞ متى لُجج خضر لـــهن نئيج

ومنها المجاوزة كعَنْ نحو قوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾. (ص)

على للاستعلا ومعنى فى وعن ۞ بعن تَجاوزا عنى من قد فطن

وقد تَجى موضع بعد وعلى ۞ كما على موضع عن قد جعلا

(ش) يعني أنّ على الجارّة تجئ لمعانٍ. منها الإستعلاء وهو الأصل فيها نحو قوله تعالى : ﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾. ومنها الظرفية كفِيْ نحو قوله تعالى: ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ﴾. ومنها المجاوزة كعَنْ كقوله :

إذا رَضِيَت عليَّ بنو قُشَـــير ۞ لـــعمرالله أعجَبَـــنِى رِضَاها

وقول المصنف : بعن تَجاوزا الخ. يعني أنّ عن تجئ لمعانٍ. منها المجاوزة وهي الأصل فيها نحو : سفرت عن البلد ، ورغبت عن لقائك. ومنها البعدية نحو قوله تعالى : ﴿ عما قليل ليُصْبحُنّ نادمين ﴾. ومنها الإستعلاء كعَلَى نحو

قوله تعالى : ﴿ ومن يبخل فإنّما يبخل عن نفسه ﴾ كما أنّ على قد تأتى للمجاوزة كعَنْ وتقدّم فتنبّه. (ص)

شبّه بكاف وبـــها التّعليل قد ۞ يعـــنى وزائـــدا لتوكيد ورد

(ش) يعني أنّ الكاف تأتى لمعانٍ. منها التشبيه وهو الأصل فيها نحو قولك : زيد كالأسد. ومنها التعليل نحو قوله تعالى : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ أى لهدايتكم. ومنها التوكيد وهي الزائدة نحوَ قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾. (ص)

واستُعمل اسما وكذا عن وعلى ۞ من أجل ذا عليهما من دخلا

(ش) يعني أنّ الكاف قد تكون اسْما بِمعنى مثل نحو قوله :

أَتَنتَهُون ولن يَنهى ذوى شَطَطٍ ۞ كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُل

فالكاف من قوله : كالطعن اسم بِمعنى مثل فاعل لينهى. وكذا عَنْ وعَلىَ قد تكونان اسْمين. أمّا عَنْ فبمعنى جانب. وأمّا عَلىَ فبمعنى فوق، ولذا قد تدخل عليهما مِنْ نحو قوله :

ولقد أرانى للـــرماح دَرِيـــئَةً ۞ من عن يَميـــنى تارةً وأمامِى

(ص)

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ۞ أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

وإن يـــجرّا فى مضيّ فكمن ۞ هما وفى الحضور معنى فى استبن

(ش) يعني أنّ مذ ومنذ لهما استعملان، ففى موضع هما اسْمان وفى آخر حرفان. فالأوّل اذا وقع بعد هما اسم مفرد مرفوع أو جُملة نحو قولك : ما رأيته مذ يومان أو منذ يومُ الجمعة. وهما مبتدآن وما بعدهما خبر. والتقدير

اَمَدُ انقطاع الرؤية يومان وأوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة. ونحو قولك : جئت حيث مذ دعا زيد ومنذ جلس عمرو ومذ زيد داع ومنذ عمرو جالس. فهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجمعة. والثانى هو ما اذا وقع بعد هما اسم مجرور، فهما حينئذ حرفا جرّ ثم إن كان ذلك في المضى فهما كمِنْ الابتدائية فى المعنى نحو : ما رأيت زيدا مذ يوم الجمعة. وإن كان ذلك فى الحضور فهما بِمعنى فِيْ الظرفية نحو : ما رأيته مذ يومنا هذا أو منذ يومنا هذا. ﴿ **تنبيه** ﴾ قد عدّ المصنف من حروف الجر رُبَّ ولم يذكر ما تدلّ عليه من المعانى وما لها من الشروط إلا تنكير مجرورها. فاعلم أنّ رُبَّ للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا. فمثال الاول قوله صلى الله عليه وسلم : « يارُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ». ومثال الثانى قول الشاعر :

ألا ربّ مولود وليس له أبُ ❁ وذي ولد لـــم يلدهُ أبـــوان

وأمّا شروطها فتصديرها فى الكلام وتأخير عاملها وتنكير مجرورها ويجمع ذلك قول بعضهم :

خليلَيّ للتكثير رُب كثـــيرة ❁ وجاءت لتقليل ولـــكنّه يقلّ

وتصديرُها شرطٌ وتأخيرُ عامل ❁ وتنكير مَجرور بِها هكذا نُقِل

واعلم أنّها تسمّى بحرف الجر الشبيه بالزائد لأنّها لا تتعلق وإعراب ما بعدها أنّه فى محل رفع مبتدأٌ. (ص)

وبعد من وعـــن وباء زيد ما ❁ فلم يعـــق عن عمل قد علم

(ش) يعني أنّ مَا قد تزاد بعد مِنْ وعَنْ والبَاء ولا تَمنعها عن عملها الجر نحو قوله تعالى : ﴿ مِمّا خطيآتهم أغرقوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ عمّا قليل ليصحبن نادمين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾. (ص)

وزيد بعد ربّ والكاف فكفّ ❁ وقد يليهما وجرّ لم يكف

(ش) وكذا قد تزاد مَا بعد رُبَّ وبعد الكاف. وإذا زيدت بعدهما كفّتهما عن عملهما الجرَّ غالبا، وحينئذ يدخلان على الجُمَل نحو قوله :

ربّما الجامل المؤبَّلُ فيهم ❁ وعناجِيجُ بينهن المِهَارُ

وقوله :

فإنّ الحُمْرَ من شرّ المَطَايَا ❁ كما الحَبَطَاتُ شرُّ بنى تميم

وقد تزاد مَا بعد رُبَّ والكاف ولا تكفّهما عن العمل نحو قوله :

ربّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلِ ❁ بينَ بُصرى وطعنةٍ نَجلاء

وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنّه ❁ كما الناس مَجروم عليه وجارم

(ص)

وحذفت ربّ فجرّت بعد بل ❁ والفا وبعد الواو شاع ذاالعمل

(ش) يعني أن رُبَّ يجوز حذفها ويبقى معمولها بعد حذفها مجرورا ويقلّ ذلك بعد بَلْ نحو قوله :

بل بلد ملءُ الفِجَاجِ قَتَمُه ❁ لا يُشتَرَى كَتَّانُه وجَهرَمُه

ويكثر ذلك بعد الفاء نحو قوله :

فمثلِكِ حُبلى قد طَرَقتُ ومُرضِعٍ ❁ فالهيتُها عن ذى تَمائِمَ مُحوِلِ

ويكون ذلك بعد الواو أكثر نحو قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله ❁ عليّ بأنواع الـــهموم ليبتلى

ويندر حذفها مع بقاء مدخولها مجرورا بدون هذه الأحرف كقوله :

رَسمِ دَارٍ وقـــفتُ فى طَلَـــلِه ❁ كِدتُ أَقضِى الحَيَاةَ مِن جَلَلِه

واعلم أنّ الجرّ فى ذلك ليس بهذه الأحرف الثلاثة بل برُبَّ مضمرة على الصحيح خلافا لبعض النحاة. (ص)

وقد يـــجرّ بسوى ربّ لدى ❁ حذف وبعضه يـــرى مطّردا

(ش) يعني أنّ غير رُبَّ قد يحذف ويبقى معموله مجرورا بعد حذفه. وهذا الجر بسوى رُبَّ محذوفا على قسمين : مطّرد وغير مطّرد. فالمطّرد في مواضع. منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو : اَللهِ لأفعلنّ. ومنها تَمييزكَم الإستفهامية اذا جُرّت بحرف نحو : بِكَمْ درهم اشتريتَ. ومنها المعطوف على ما تضمّن مثلَ المحذوف وكان ذلك العطف بحرف منفصل بلَوْ نحو قوله :

متى عُذتـــم بنا ولو فـــئةٍ منا ❁ كُفِيتُم ولم تخشَوا هَوانا ولاوَهنا

ومنها ما قبل أَنْ وأَنّ كما تقدّم فى تعدى الفعل ولزومه. وغير المطّرد يقتصر فيه على السماع كقول رؤبة : خيرٍ عافاك الله لمن سأله بقوله : كيف أصبحت ؟ التقدير على خير.

★ ★ ★

﴿ الإضافة ﴾

(ش) لما فرغ المصنف من بيان القسم الأوّل من المجرورات وهو المجرور بالحرف، شرع في بيان القسم الثاني وهو المجرور بالإضافة. وهي لغة الإسناد. وعرفا نسبة تقييديّة توجب لثانيها الجرّ أبدا أى هي جمع بين اسْمين وجعل ثانيهما قيدا للأوّل على حالة توجب الجر لهذا الثاني فافهم. (ص)

نونا تلى الإعـــراب أو تنوينا ❁ مما تضيف احذف كطور سينا

(ش) يعني إذا أضفت اسْما إلى آخر، فالأوّل يسمّى مضافا، والثاني مضافًا اليه. فإذا كان المضاف اسما مثنّى أو مجموعا على حدّه (أى نهج المثنّى) وجب حذف نونه لأنّها عوض عن التنوين فتقول مثلا : هذان رِجْلاَ إنسان، قطعت رِجْلَيْ إنسان، تعثرت برِجْلَيْ إنسان. وتقول أيضا مثلا : هؤلاء ضاربو زيد، رأيت ضارِبِيْ زيد، مررت بضارِبِيْ زيد. وكذا يجب حذف التنوين من المضاف فلا يجوز تنوينه تقول : هذه رِجْلُ إِنْسَانٍ. (ص)

والثّانى اجرر وانو من أو فى اذا ❁ لم يصلح إلاّ ذاك واللّام خذا

لما سوى ذينك واخصص أوّلا ❁ أو أعطه التّعريف بالذى تلا

(ش) يعني أنّ الثانى من المتضايفين وهو المضاف إليه يجب جرّه. وأمّا الأوّل وهو المضاف فعلى حسب ما يقتضيه العامل. ثم الإضافة بالنظر إلى المعنى الحاصل منها على ثلا ثة أنواع. فمنها ما هو بِمعنى مِنْ أى بنية معناها. وذلك فيما إذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة إطلاق اسمه عليه نحو : هذا ثوب خزّ وخاتم ذهبٍ. ومنها ما هو بمعنى فِيْ. وذلك فيما إذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قولك : وأعوذ بالله من طوارِقِ

الليل والنهار. ومنها ما هو بِمعنى اللام. وذلك فيما سوى ما تقدّم نحو : هذا ثوب زيد وهذا حصير المَسجد. ثم فائدةُ الإضافة إمّا تخصيص المضاف بالمضاف إليه أو تعريفه به. (ص)

وإن يشابه الـــمضافُ يَفعَلُ ❁ وصفا فعن تنكيره لا يُـــعزَل

كـــربّ راجينا عظيم الأمل ❁ مروّع القلب قليل الـــحيل

(ش) يعني تقدّم أنّ الإضافة تفيد تعريفا للمضاف. واستثنى المصنف من ذلك إذا كان مشابها ليَفْعَلُ أى للفعل المضارع بأن كان وصفا بِمعنى الحال أو الإستقبال سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وكان نكرة، فإنّه لا يعزل عن تنكيره بالإضافة وإن كان المضاف اليه معرفة. ومثّل المصنف لذلك بقوله : ربّ راجينا عظيم الأمل مروَّع القلب قليل الحِيَل، فراجى اسم فاعل، ومروَّع اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان. وكلّ منها مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رُبَّ عليه. (ص)

وذى الإضافة اســـمها لفظيّة ❁ وتـــلك مـــحضة ومعـــنوية

(ش) يعني أنّ إضافة الوصف إلى معموله تسمّى إضافة لفظية وغير محضة ومجازية. وإنّما تسمّى لفظية لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي بتقدير الإنفصال، وأنّ الإضافة الأولى وهي المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله تسمّى إضافة محضة ومعنوية وحقيقية لإنّها خالصة من تقدير الإنفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى. وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة. (ص)

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ❁ إن وصلت بالثّانى كالجعد الشعر

أو بالذى له أضيف الــثّانى ❁ كــزيد الضارب رأس الجانى

(ش) يعني أنّ المضاف إضافة محضة لا يجوز دخول أل عليه. وأنّ المضاف إضافة غير محضة يجوز دخول أل عليه إذا دخلت على المضاف اليه أيضا نحو قولك : زيد الأبيض الوجه، أو دخلت على ما أضيف اليه المضاف اليه نحو قولك : زيد الضارب رأس الجاني. (ص)

وكونها في الوصف كاف إن وقع ❁ مثنّى أو جــمعا سبيله اتّبع

(ش) يعني أنّه إذا كان الوصف المضاف مثنّى أو جمع مذكر سالما وهو المراد بقوله : أو جمعا سبيله اتّبع، فوجود أل فيه يغنى عن وجودها في المضاف اليه نحو قولك : زيد وعمرو الضاربا بكر، وقولك : هؤلاء الضاربو زيد ونحو قوله :

الــعارفو الــحقّ للمُدِلِّ به ❁ والــمستقلُّو كثيرِ ما وَهَبُوا

فإذا انتفت تلك الشروط المذكورة في الأبيات الثلاثة امتنع وجود أل في المضاف ويزاد على ذلك كون المضاف اليه معرفة نحو قولك : زيد وعمرو الضاربا بكر. (ص)

وربّــما أكسب ثــان أوّلا ❁ تأنيثا إن كان لحذف موهَــلا

(ش) يعني أنّ المضاف ربّما يحكم بأنّه مؤنّث بسبب تأنيث المضاف اليه وبالعكس. وذلك هو المسمّى بالإكتساب هنا. ويشترط لذلك أن يكون المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني. مثال اكتساب التأنيث قوله :

أَتيُ الفواحشِ عندهم معروفةٌ ❁ ولديهم تركُ الجميل جــميلُ

فقوله : أتي مذكّر مبتداء ولإضافتها الى الفواحش المؤنث اكتسب تأنيثا، ولذا أنّث خبره وهو معروفة. ومثال اكتساب التذكير قوله :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى ❁ وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

(ص)

ولا يضاف اسم لما به اتحـــد ❁ معنى وأوّل موهـــما اذا ورد

(ش) يعني أنه لا يجوز إضافة الاسم لِما اتّحد به في المعنى. والمراد بالإتّحاد ما يعمّ الترادُفَ كالأسد والليث، والتساوي كالناطق والإنسان سواء التساوي في الوضع كالمثال المذكور والتساوي في المراد كالصفة والموصوف، فلا تجوز إضافة الاسم إلى مثله كقولك : جاء زيد زيدٍ، ولا إلى مرادفه كقولك : خفت من أسد ليث، ولا إلى مساويه بحسب الوضع كقولك : جائني ناطق إنسانٍ، ولا إلى مساويه بحسب المراد كقولك : جاءني رجل فاضل، ولا جاءني فاضل رجل. وذلك لأنّ المضاف يتخصّص أو يتعرّف بالمضاف اليه فلابدّ أن يكون غيرَه في المعنى. وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله كقولهم : سعيد كرز، وحبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، فيؤوَّل الأوّل بمسمّى كرز، والثاني بحبة البقلة الحمقاء، والثالث بصلاة الساعة الأولى، والرابع بمسجد المكان الجامع. (ص)

وبعض الأسماء يضاف أبـــدا ❁ وبعض ذا قد يأتى لفظا مفردا

(ش) يعني أنّ الأسْماء بالنسبة إلى الإضافة على ثلاثة أقسام. قسم تَمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أيّ من الموصولات ومن أسْماء الشروط ومن أسْماء الإستفهام. وقسم تجب إضافته فيضاف أبدا ولا

يستعمل مفردا بحال. وقسم تجوز فيه الإضافة وتركها وهو غير القسمين المذكورين. ثم بعض ذاك الذى يضاف أبدا قد يأتى مفردا في اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض واىٍّ، قال تعالى : ﴿ كلٌّ في فلك يسبحون ﴾، ﴿ تلك الرّسل فضّلنا بعضهم على بعضٍ ﴾، ﴿ أيًّاما تدعو فله الأسْماء الحسنى ﴾. ثم اعلم أنّ الملازم للإضافة على نوعين. ما يختصّ بالإضافة إلى الجمل وسيأتى. وما يختصّ بالمفردات وهو ثلاثة أنواع. ما يضاف للظاهر والمضمر. وذلك نحو كِلاَ وكِلْتَا وعِنْدَ ولَدَى وسوى وقصارَى الشيءِ وحُمَاداه بمعنى غايته. وما يختصّ بالظاهر. وذلك نحو : أولِى وأولاتِ وذى وذات. وما يختصّ بالمضمر وإليه أشار المصنف بقوله : (ص)

وبعض ما يضاف حتما امتنع ❁ ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كــوحد لبّى ودوالىْ سعدى ❁ وشذّ ايــلاء يــدى للــبّى

(ش) يعني أنّ بعض ما وجبت إضافته امتنعت إضافته إلى الاسم الظاهر. وهذا القسم على نوعين. نوع مضاف إلى جميع الضمائر كوَحْدَ تقول : جئتُ وحدِيْ، وجئتَ وحدَكَ، وجاء زيد وحدَهْ. ونوع يختصّ بضمير المخاطب نحو : لَــبَّيْ ودَوَالَيْ وسَعْدَيْ وحنانى تقول : لَبَّيْكَ بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامةٍ. وتقول دَوَالَيْكَ بمعنى تَدَاوُلاً لك بعد تداوُل. وتقول : سَعْدَيْكَ بمعنى إسعادًا لك بعد اسعادٍ. ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ. وتقول : حنانيك بمعنى تَحنّنا عليك بعد تَحنّن. وشذّ قول الشاعر :

دعوتُ لــما نابَــنِى مِسوَرَا ❁ فلــبَّى فلــبَّي يَدَي مســور

حيث اضافة لَـــبَّيْ إلى يَدَىْ. (ص)

وألزموا إضافة إلى الـــجمل ❁ حيث وإذ وإن ينـــوّن يحتمل

إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ ❁ أضف جوازا نحو حين جا نبذ

(ش) يعني أنّ بعض ما وجبت إضافته وجبت إضافته إلى الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية وهو حَيْثُ وإِذْ تقول : جلست حيث زيد جالس، وتذكَّرْ إذ أنت جائع فأطعمتك، واجلس حيث جلست، ولا تنس إذ كنت جائعا فأطعمتك. وشذّ قول الشاعر :

أما تـــرى حيث سهيل طالعا ❁ نجما يضيء كالشهاب لامِعا

ومعنى قول المصنف : وإن ينوَّن يحتمل إفراد إذ، أنّ إذ قد ينوّن. فإذا كان منوّنا احتمل إفراده عن الإضافة لفظا. وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان اليه نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا عن لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدّم بيانه أوّل الكتاب. ومعنى قول المصنف : وما كإذ معنى الخ. أنّ كلّ ما كإذ فى المعنى بأن كان ظرفا مبهما ماضيا كحين ووقت وزمن ويوم إذا أريد بها الماضى كإذ في الإضافة إلى ما تضاف اليه إذ، لكن يفترقان بأنّ إذ تضاف اليه وجوبا، وهذا يضاف اليه جوازا تقول : حين جاء نبذ، وجاء زيد يوم الحَجَّاجُ أمير كما تقول : حين مجيئه نبذ، وجاء زيد يوم امرة الحَجَّاج. (ص)

وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا ❁ واخـــتر بنا متـــلوّ فعل بنيا

(ش) يعني أنّ ما كان كإذ مِمّا سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه البناء والإعراب. أمّا البناء فحملا على إذ. وأمّا الإعراب فعلى الأصل، لكن إذا كان المضاف إليه فعلا مبنيا فالأرجح المختار البناء للتناسب كقوله:

على حين أَلهى الناسَ جُلُّ أمورِهم ❁ فـــندلا زريقُ المالَ نَدلَ الثعالبِ

(ص)

وقبل فعل معـــرب أو مبتدا ❁ أعـــرب ومن بنى فلن يفنّدا

(ش) يعني أنّ ما كإذ معنى اذا وقع بعده فعل معرب وهو المضارع الذى لم يتصل بآخره نون الإناث أو نون التوكيد أو مبتداء، فإنّه معرب فأعرب على ما يقتضيه العامل نحو قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾. ولم يجُز البصريون حينئذ غيرَ الإعراب. وأجاز الكوفيون البناء وإليه مَالَ الفارسي والمصنف بالفتح، ولذا قال : ومن بنى فلن يفنّد أي فلن يغلط واحتجّوا بقراءة نافع : ﴿ يومَ ينفع ﴾ بالفتح. وقد روي بهما قوله : كريمٌ على حين الكرامُ قليل. (ص)

وألـــزمـــوا إذا إضـــافة إلى ❁ جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

(ش) يعني أنّ إذا الظرفية من الأسماء الملازمة للإضافة. وتجب إضافتها إلى الجملة الفعلية نحو : هن إذا اعتلى أى كن متواضعا اذا تكبّر غيرُك. فإذا ظرف مضاف، واعتلى فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جرّ بإضافة إذا إليها. فإذا عرفت ذلك، فإذا وجدت ما ظاهره فيه إضافة إذا إلى الجملة الاسمية وجب تأويله نحو قوله : ﴿ إذا السّماء انشقّت ﴾، فالسماء مرفوع بفعل محذوف يفسّره انشقّت بعدها. ﴿ **تنبيه** ﴾ إذا ظرف للحدث المستقبل

غالبا وتجيء للماضى نحو قوله تعالى : ﴿ وإذا راوا تِجارة أو لهوا انفضّوا إليها ﴾. (ص)

لـــمفهم اثنين معـــرّف بلا ۞ تفـــرّق أضـــيف كلتا وكلا

(ش) يعني أنّ كِلاَ وكِلْتَا من الأسماء الملازمة للإضافة ولا تضافان إلا لِما إستكمل ثلاثة شروط. الأوّل أن يكون دالاّ على اثنين سواء كانت دلالته عليهما بالنصّ أو بالإشتراك. الثاني أن يكون معرفا. الثالث أن يكون كلمة واحدة. مثال ما اجتمع فيه الشروط المذكورة قولك : جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين، وكسرت كلا الفنجانين وكلتا الجرّتين، فلا تقول : جاء كلا رجلين، وكلتا إمرأتين، ولا تقول أيضا : جاء ني كلا زيد وعمرو، وكلتا عائشة وزينب. (ص)

ولا تضف لـــمفرد معـــرّف ۞ أيّا وإن كـــررتـــها فأضف

أو تنو الأجزا واخصصن بالمعرفة ۞ موصولة أيّا وبالعكس الصفة

وإن تكن شرطا أو استفهاما ۞ فمطلقا كمّل بـــها الكلامـــا

(ش) يعني أنّ أيًّا من الأسماء الملازمة للإضافة معنى ولا تجوز إضافتها إلى مفرد معرف إلا إذا كانت مكرّرة نحو قوله :

فلئن لقيـــتُكَ خاليَين لتعلَمَن ۞ أيِّي وأيُّك فارسُ الأحـــزَابِ

أو قُصدت بالمعرفة أجزاؤها نحو قولك : أيّ زيد أحسن بمعنى أيّ أجزاء زيد أحسن. واعلم أن أيّا تستعمل على أربعة أوجه. الأوّل أن تكون موصولة ولا تضاف إلا إلى معرفة نحو : أيّكم أحسن. الثاني أن تكون صفةً وهي المنعوتُ بها أوالواقعة حالاً ولا تضاف إلا إلى نكرة نحو : مررت بفارس أيّ فارس،

وبزيد أيّ فتى. الثالث أن تكون شرطية. الرابع أن تكون استفهامية. وهاتان تضافان إلى النكرة والمعرفة سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أيّ رجل يأتيني فله درهم، وقوله تعالى : ﴿ أيّما الأجلين قضيتُ فلا عدوان عليّ ﴾. (ص)

وألــزموا إضافة لدن فجــرّ ❁ ونصب غدوة بها عنهم ندر

(ش) يعني أن لَدُنْ من الأسماء الملازمة للإضافة فيكون ما بعده مجرورا به لفظا إن كان معربا ومحلاّ إن كان مبنيا أو جُملة. فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ من لدن حكيم عليم ﴾. والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ وعلّمناه من لدنّا علما ﴾. والثالث نحو قول الشاعر :

صريعُ غَوانٍ راقَــهُنّ ورُقنَه ❁ لدن شبّ حتّى شاب سود الذوائب

وجاء على الندور نصب غدوة بعده في قوله :

وما زال مُهرِى مزجر الكلب منهم ❁ لدن غدوَة حتّى دَنَت لغُرُوب

(ص)

ومع مع فيــها قليل ونــقل ❁ فتح وكسر لسكون يتّــصل

(ش) يعني أنّ مَعَ من الأسماء الملازمة للإضافة أيضا وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته. والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب وقلّ فيها سكون العين بناء نحو قوله :

فَريشى منكم وهَوَايَ مَعكُم ❁ وإن كانت زِيارتُكم لِــمَاما

وزعم سيبويه أنّ تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعةَ وغَنْمٍ فإنّها مبنية عندهم على السكون. هذا حكمها إذا اتّصل بها متحرّك. وأمّا إذا

اتّصل بها ساكن نحو : جاء زيد مع القوم، فقد نقل فيها فتح العين وكسرها. فالفتح لطلب الخفة، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين. (ص)

واضمم بناء غيرا إن عدمت ما ۞ له أضيف نـــاويا ما عـــدما

(ش) يعني أنّ غيرًا من الأسماء الملازمة للإضافة وهي اسم دالّ على مخالفة ما قبلها لحقيقة ما بعدها. ولها حالتان. الحالة الأولى الإضافة لفظا فهي حينئذ معربة نحو قولك : لم يجىء غير زيد، ما رأيت غير زيد، ما مررت بغير زيد. الحالة الثانية قطعها عن الإضافة. وذلك إذا وقعت بعد ليس وعُلم المضاف اليه فإنّه يجوز حذفه لفظا مع نيته معنى فهي حينئذ مبنية على الضم. مثال ذلك قولك : قبضتُ عشرة ليس غيرها، فإنّه يجوز فيه حذف المضاف إليه فتقول : قبضت عشرة ليس غيرُ فتضم غيرُ بلا تنوين. وهذه الضمة ضمة بناء عند المبرّد واختاره المصنف، فغير في المثال المذكور اسم ليس أو خبرها، فالمعنى ليس غيرُها مقبوضا أو ليس المقبوضُ غيرها. وقال الأخفش : هي ضمة إعراب. ثم الصحيح جواز حذف ما أضيف إليه بعد غيرِ ليس من ألفاظ الجحد كقول الشاعر :

جوابا به تَنجُوا اعتمِد فوربِّنا ۞ لعن عمل أسلفْتَ لا غيرُ تُسئَل

(ص)

قبل كـــغير بعد حسب أوّل ۞ ودون والجـــهات أيضا وعل

(ش) يعني أنّ قبل وبعد وحسب وأوّل ودون وأسْماء الجهات الست وهي فوق وتحت وقُدام وأمام وخلف وأسفل ويَمين وشِمال وعل كغير في أنّها إذا قُطعت عن الإضافة لفظا دون معنى بنيت على الضم نحو قوله تعالى : ﴿ لله

الأمر من قبل ومن بعد ﴾ أى من قبل الغلب ومن بعده، ونحو قولك : قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك ونحو قوله :

لعمرك ما أَدرِى وإنّى لأوجَلُ ۞ على أيّنا تعدُو الـــمنيةُ أوّلُ

أى أوّل الأمر. ونحو قوله :

لعن الالـــهُ تَعِلَّةَ بنَ مسافِـــرِ ۞ لَعْـــنًا يُشَنّ عليه من قُـــدَّامُ

أي من قدامه، ونحو قولك : سرت مع القوم ودونُ أي ودونهم، ونحو قولك : جاء القوم وزيد خلفُ أي خلفهم، وجاء القوم وزيد أمامُ أي أمامهم، ونحو قوله : أَقَبُّ من تحتُ عريض من علُ. (ص)

وأعـــربوا نصبا إذا ما نكّرا ۞ قبلا وما من بـــعده قد ذكرا

(ش) يعني أنّ قبلا وما ذكر معها إذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى فإنّها معربة كقوله :

فسَاغ لى الشَّرَابُ وكنتُ قبلا ۞ أكادُ أُغَصُّ بالـــماء الفُرَاتِ

وما ذكره المصنف في هذا البيت وما قبله حالتان لقبل وما ذكر معها. والحالة الثالثة أن تقطع عن الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه فهي في هذه الحالة تبقى مُعْرَبة بلا تنوين كقوله :

ومن قبلِ نَادَى كلُّ مولىً قـــرابةً ۞ فما عَطَفت مولًى عليه العَوَاطِف

الحالة الرابعة الإضافة لفظا ومعنى فهي في هذه الحالة معربة نحو قولك : جئت من قبلِ زيدٍ وذهبت من بعدِه. (ص)

وما يلى المـــضاف يأتى خلفا ۞ عنه فى الإعراب إذا ما حذفا

وربّما جرّوا الذى أبقوا كما ۞ قد كان قبل حذف ما تقدّما

لكن بشرط أن يكون ما حذف ❁ مماثلا لما عليه قد عطف

(ش) يعني أنّ المضاف قد يحذف فيقام المضاف إليه مقامه ويعرب إعرابه نحو قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ بنصب القرية مفعولا به لاسأل وأصله أهل القرية بنصب أهل وجرّ القرية فحذف أهل وأقيم القرية مقامه فانتصب انتصابه. ويجوز إبقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف بشرط أن يكون المضاف المحذوف مماثلا في لفظه لفظ ما عطف هو عليه نحو قوله :

أكلَّ امرئٍ تحسَبين أمرَأً ❁ ونارٍ تَوَقَّد بالليل نارا

وقوله : ونارٍ أصله وكلّ نارٍ حذف كلّ ويبقى نارٍ مجرورا لوفائه بالشرط المذكور. (ص)

ويحذف الثّاني فيبقى الأوّل ❁ كحاله إذا به يتّصل

بشرط عطف وإضافة الى ❁ مثل الذى له أضفت الأوّلا

(ش) يعني أنّ المضاف اليه قد يحذف ويبقى المضاف على حاله فلا ينوّن ولا تردّ إليه النون إن كان مثنّى أو جمع مذكر سالما. وإنّما يجوز ذلك بشرط أن يعطف على المضاف المذكور لفظٌ أضيف إلى مثل ذلك المضاف إليه المحذوف كقولهم : قطع الله يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالها. والأصل قطع الله يَدَ مَنْ قالها وَرِجْلَ مَنْ قالها، وحذف ما أضيف إليه يَدَ وهو مَنْ قَالَهَا لدلالة ما أضيف إليه رِجْلَ عليه. (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ❁ مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرارا وجدا ❁ بأجنبي أو بنعت أو ندا

(ش) يعني أنّه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل. وإنّما جاز ذلك في السَّعَة إذا كان المضاف شبهَ الفعل بأن يكون مصدرا أو وصفا. ويشترط في المصدر أن يكون المضاف إليه فاعله والفاصل مفعوله أو ظرفه. مثال الفصل بالمفعول قوله تعالى : ﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من الناس قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾ على قراءة ابن عامر بنصب أولادهم وجرّشركائهم. ومثال الفصل بالظرف قولهم : تركُ يومًا نفسك وهواها سعيٌ لها في رَدَاها. ويشترط في الوصف أن يكون المضاف إليه مفعوله الأوّل والفاصل إمّا مفعوله الثاني أو ظرفه. مثال الفصل بالمفعول الثانى قراءة بعضهم : ﴿ فلا تَحسبنّ اللهَ مُخلفَ وعدَه رسلِه ﴾ بنصب وعده وجرّ رسله. ومثال الفصل بالظرف قوله صلى الله عليه وسلم : « هل أنتم تاركو لي صاحبي ». وجاز في السَّعة أيضا الفصل باليمين نحو قولك : جاء غلامُ واللهِ زيدٍ. وأشار المصنف بقوله : واضطرارا وجدا الخ. إلى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما تقدّم ذكره مختصٌّ بالشعر. وذلك في ثلاث مسائل. الأولى الفصل بأجنبي. والمراد به معمول غير المضاف سواء كان فاعلا أو مفعولا أو ظرفا نحو قوله :

أَنْجَبَ يومَ والداه به ❁ إذ نَجَلاه فنعم ما نَجَلا

وقوله :

تَسقِي امتِيَاحًا نَدَى المِسوَاكِ ريقتِها ❁

أى تسقى نَدَى ريقتِها المسواكَ. وقوله :

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ يوما ❁ يهوديٌّ يقارِبُ أو يُزيل

الثانية الفصل بنعت المضاف نحو قوله :

ولئن حلفتُ على يديك لأَحلِفَن ❁ بيمِينِ أَصدَقَ من يمينِكَ مُقسِمِ

أى بيمين مقسم اصدق من يمينك ونحو قوله :

نجوت وقد بلّ المرادِيُّ سيفه ❁ من ابن أبى شيخ الأباطحِ طالب

أى من أبي طالب شيخ الأباطح. الثالث الفصل بالنداء نحو قوله :

كـأنّ برذَون أبـا عصـام ❁ زيـدٍ حـمارٌ دقّ باللّجـام

أى كأنّ برذون زيد يا أبا عصام حمار.

★ ★ ★

﴿ المضاف إلى ياء المتكلّم ﴾

(ش) إنّما أفرد بالذكر ، لأنّ فيه أحكاما ليست في الباب الذى قبله أشار إلى ذلك بقوله : (ص)

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا ❁ لـم يك معتلاّ كـرام وقذا

أو يك كابنين و زيدين فذى ❁ جميعها اليا بعد فتحها احتذى

وتـدغم اليا فيه والواو وإن ❁ ما قبل واو ضم فاكسره يهن

وألفا سلّم وفى الـمقصور عن ❁ هـذيل انقلابـها ياء حسن

(ش) يعني أنّه إذا أضيف اسم إلى ياء المتكلم وجب كسر آخره وقُدِّر جميع حركات إعرابه في آخره لاشتغال محلّه بحركة مناسبة لتلك الياء نحو قولك : هذا قميصي، وبعت قميصي، وقطعت كمّ قميصي. هذا إذا لم يكن الاسم المضاف إليها معتلّ الآخر ولا مثنّى ولا جمع مذكّر سالما. وإلا فإن كان

منقوصا كرَامٍ وغَازٍ ردّت ياؤه وأدغمت في ياء المتكلم بعد أن حُرّكت بالفتحة تخلُّصا من التقاء الساكنين وطلبا للتخفيف فتقول : هذا رامىَّ وغازىَّ ورأيت راميَّ وغازيَّ ومررت براميّ وغازيّ. وقدِّرت حركات إعرابه في جميع أحواله. وإن كان مقصورا سلّمت ألفُه وفتحت الياء بعدها نحو : هذا عصاي، وكسرت عصاي، وضربت بعصاي. وبنو هذيل يقلبون ألفه ياءً ويدغمونها في ياء المتكلم كقوله :

سبقُوا هوَيَّ وأَعنَقُوا لهَوَاهُم ❁ فتَخَرَّمُوا ولكل جنب مَصرَع

فقوله : هويّ أصله هواي. وإن كان مثنّى، فإن كان مرفوعا أبقيت ألفه وفتحت الياء بعدها نحو قولك : هذان ثوباي. وإن كان منصوبا أو مجرورا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم بعد تحريكها بالفتحة نحو : بعت ثوبَيَّ ورفَأت خروقَ ثوبي. وإن كان جمع مذكر سالما، فإن كان مرفوعا قلبت واوه ياءً وأدغمت في ياء المتكلم نحو : هؤلاء ضاربيّ. وإن كان منصوبا أو مجرورا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم نحو : ضربت ضاربيّ ومررت بضاربيّ.

★ ★ ★

﴿ إعمال المصدر ﴾

(ص)

بفعله المصدر ألحق فى العمل ❁ مضافا أو مـــجردا أو مع أل

(ش) يعني أنّ المصدر ملحق بفعله لزوما وتعديا، فإن كان فعله المشتقّ منه لازما فهو لازم. وإن كان متعدّيا فهو متعدّ إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو

بحرف جر. وإذا كان المصدر مُعْمَلا عملَ فعله فلا فرق في ذلك بين أن يكون مضافا نحو قوله تعالى : ﴿ ولولا دفعُ اللهِ النّاسَ بعضهم ببعض ﴾ أو مجرّدا من أل ومن الإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ أَو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيما ذا مقربة ﴾ ومع أل نحو قوله :

ضـــعيفُ النّـــكاية اَعـــدَاءَه ❁ يخَال الفرارَ يُـــرَاخِى الأجَل

(ص)

إن كان فعل مع أن أو ما يحل ❁ مـــحلّه ولاسم مصدر عمل

(ش) يعني أنّ المصدر إنّما يعمل في موضعين. الأوّل إذا كان بدلا عن اللفظ بفعله نحو قول الشاعر : فندلا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ. والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري بأن يكون مقدّرا بأنْ والفعل أو بمَا والفعل. وهذا هو المراد هنا فيقدّر بأنْ إذا أريد المضى أوالاستقبال نحو قولك : عجبت من أكلك خبزا أمس أو غدا، التقدير : من أن تأكل. وإذا أريد الحال قدّر بمَا نحو قولك : عجبت من أكلك خبزا الآن، التقدير : مِمّا تأكل. وقول المصنف : ولاسم مصدر عمل يعني أنّ اسم المصدر يعمل أيضا عمل فعله. واسم المصدر هو ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله كوضوء وعطاء وكلام نحو : أعجبنى عطاء زيد عمرا درهما، وآذاني كلامك خالدا. (ص)

وبـــعد جـــرّه الذى أضيف ❁ كمّل بنصب أو بـــرفع عمله

(ش) يعني أنّ المصدر إذا أضيف إمّا أن يضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله أو إلى الظرف. ثم إمّا أن يذكر بعد ما أضيف إليه فاعله أو مفعوله أو لا يذكر. فإن

يؤت بعده بفاعله وجب رفعه أو بِمفعوله وجب نصبه. فالحاصل أن للمصدر المضاف خمسة أحوال. الأوّل أن يضاف إلى فاعله ويؤتى بِمفعوله بعده نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾. الثانى عكسه نحو قول الشاعر :

أَفْنَى تِلادِى وما جمعتُ من نشَب ❁ قَرعُ القواقيز أفواهُ الأباريقِ

الثالث أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر مفعوله نحو : ﴿ وما كان استغفار ابراهيم ﴾. والرابع عكسه نحو : ﴿ لا يَسْأَمُ الإنسان من دعاء الخير ﴾. الخامس أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنوّن نحو قولك : أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرا. (ص)

وجـــرّ ما يتبع ما جـــرّ ومَن ❁ راعى في الإتباع المحل فحسن

(ش) يعني أنّ المضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلا فمحلّه رفع. وإن كان مفعولا فحملّه نصب إن قدِّر بأنْ والفعل المبنى للفاعل، ورفع إن قدِّر بأن والفعل المبنى للمفعول. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّه إذا أُتبع المضاف إليه المصدرُ بتابِع جاز فيه الجرّ مراعاة للفظه وهو الأحسن والرفع والنصب مراعاة محلّ ذلك المضاف إليه فتقول مثلا : عجبت من ضرب زيد العالمِ بالجر. وإن شئت قلت : العالمُ بالرفع. وتقول : عجبت من أكل الخبز واللحم بالجرّ عطفا على اللفظ وبالنصب عطفا على المحل.

★ ★ ★

﴿ إعمال اسم الفاعل ﴾

(ص)

كـــفعله اسم فاعل في العمل ❁ إن كان عن مضيه بـــمعزل

(ش) اسم الفاعل هو الصفة الدالّة على فاعل جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها مفيدةً لمعناه أو معنى الماضي. إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم. فإن كان لازما رفع الفاعلَ فقط، وإن كان متعديا رفع الفاعلَ ونصب المفعولَ. وقول المصنف : إن كان عن مضيّه بمعزل أي في مكان عزل أي إبعاد. يعني أنّه يشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان. الأوّل أن لا يكون بمعنى الماضي بأن كان بمعنى الحال أو الإستقبال فلو قلت : هذا ضارب زيداَ أمس لم يجز. والثاني ما ذكره المصنف في قوله : (ص)

وولي استفهاما أو حرف الندا ❁ أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

(ش) يعني أنّه يشترط أيضا لإعمال اسم الفاعل أن يقع بعد ما يقـــرّبه إلى الفعلية. وذلك خمسة أشياء. الأوّل الإستفهام نحو قولك : أآكل حامد خبزا. الثاني حرف النداء نحو قولك : يا آكل خبزا قم. الثالث أداة نفي نحو : ما آكل حامد خبزا. الرابع الموصوف نحو : مررت برجل آكل خبزا. الخامس المبتداء أو ما أصله المبتداء نحو : حامد آكل خبزا، وانّ حامدا آكل خبزا. فإن لم يقع اسم الفاعل بعد أحد هذه الأشياء الخمسة لم يعمل. (ص)

وقد يكون نعت محذوف عرف ❁ فيستحقّ العمل الذي وصف

(ش) تقدّم أن من شروط إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمدا على موصوف. وأخبر المصنف هنا أن موصوف اسم الفاعل إذا كان معروفا بقرينة مقالية أو حالية قد يكون محذوفا، وأنّه إذا كان وصفا لموصوف محذوف فهو يستحق العمل أيضا كما أنّه يستحقّه مع الموصوف الملفوظ به نحو قوله تعالى : ﴿ ومن الناس والدواب والأنعام مختلفٌ ألوانُه ﴾ أي صنف مختلف. (ص)

وإن يكن صلة أل ففي المضي ❁ وغيره إعماله قد ارتضي

(ش) تقدّم أنّه يشترط لإعمال اسم الفاعل أن يراد به الحال والإستقبال. وليعلم أنّ ذلك إذا لم يكن صلة لأل. أمّا إذا كان صلة لأل جاز إعماله مرادا به الماضي أيضا نحو : زيد هو الآكل خبزك أمس كما أنّك تقول : زيد هو الآكل خبزك الآن أو غدا. (ص)

فعّال أو مفعال أو فعول ❁ في كثرة عن فاعل بديل

فيستحقّ ما له من عمل ❁ وفي فعيل قلّ ذا وفعل

(ش) يعني أنّ العرب إذا أراد المبالغة والتكثير، فكثيرا ما يُحوّلون اسم الفاعل إلى فعّال أو مِفعال أو فعول أو فعِيل أو فَعِل، ولذا سمّيت هذه الأوزان الخمسة بأوزان المبالغة. ولها أيضا وزن لم يذكره المصنف هنا وهو مِفعِيل، فجملة أوزانها ستة. وإذا حوّل اسم الفاعل إلى أحد الأوزان الخمسة التي ذكرها المصنف بقي عمله كما كان عليه قبل التحويل لكن تحويله إلى فعيل أو فعِل مع بقاء العمل قليل في كلام العرب. مثال فعّال قول الشاعر :

اخا الحرب لَبَّاسا اليها جِلالَها ❁ وليس بوَلاّج الخوالفِ أعقَلا

ومثال مفعال قولهم : إنه لمنحار بوائكها. ومثال فعول قوله :

عشيّة سُعْدَى لو تراءت لراهب ❁ بـــدومة تَجْرٌ دونه وحجيج

قلى دينه واهتاج للشّوق إنّها ❁ على الشّوق إخوان العزاء هيوج

ومثال فعيل قوله :

فـــتاتان أَمَّا منـــهما فشبيهة ❁ هلالا والأخرى منهما تشبه للبدرا

ومثال فعِل قوله :

أَتاني أنّهم مَـــزِقون عِـــرضي ❁ حِجاشُ الكِرمِلَينِ لـــها فَدِيد

(ص)

وما سوى المفرد مثـــله جعل ❁ في الحكم والشّروط حيثما عمل

(ش) يعني أنّ عمل اسم الفاعل لا ينحصر في المفرد منه فقط بل المثنّى والمجموع يعملان أيضا كالمفرد إذا وجدت فيهما شروط العمل. مثال المثنّى :

الشاتِمَي عرضي ولم أشتمهما ❁ والنّاذرين إذا لم ألقهما دمي

ومثال الجمع قوله :

مـــمّن حملن به وهُنّ عواقد ❁ حُبُك النِّطاق فشبّ غيرَ مهبّل

(ص)

وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض ❁ وهو لنصب ما سواه مقتضي

(ش) يعني أنّه يجوز لِمَا يقع بعد اسم الفاعل العاملِ الجرُّ بالإضافة والنصب فتقول مثلا : هذا آكلُ خبزٍ وهذا آكلٌ خبزًا. وإذا كان له مفعولان وأضفته

لأحدهما وجب نصب الآخر نحو قولك : هذا معطٍ حامدًا خبزًا، وهذا معطِي حامدٍ خبزًا. (ص)

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ❁ كمبتغي جاه ومالا من نهض

(ش) إذا أتبع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة بتابع جاز في هذا التابع الجر مراعاة للفظ متبوعه والنصب مراعاة لمحله نحو قول الشاعر :

الواهب المائةِ الهِجَان وعبدَها ❁ عُوذا تُـــزجَّى بينها أَطفالُها

فقد روى هذا البيت بجر عبد ونصبه. ومن أمثلة ذلك قول المصنف : مبتغى جاه ومالا من نهض بنصب مالا معطوفا على جاه. ولو قلت : مبتغى جاه ومالٍ بالجرّ جاز. (ص)

وكلّ ما قـــرّر لإسم فاعـــل ❁ يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول في ❁ معناه كالمعطى كفافا يكتفي

(ش) يعني أنّ اسم المفعول وهو اسم دلّ على حدث وما وقع عليه يعمل كاسم الفاعل. وكل ما قرّر لإسم الفاعل من الشروط يكون لإسم المفعول. فإن كان بأل عَمِل مطلقا وإلا اشترط الإعتمادُ وأن يكون للحال أوالإستقبال. فإذا استوفى تلك الشروط فهو كفعل بني للمفعول في معناه وعمله. فإن كان متعدّيا إلى واحد رفعه نحو قولك : زيد مضروب أبوه. وإن كان متعدّيا لإثنين رفع واحدا منهما على النيابة ونصب الآخر نحو قولك : زيد مُعْطًى أبوه درهما. وكمثال المصنف : المعطى كفافا يكتفي. وإن كان متعدّيا إلى ثلاثة رفع واحدا منها ونصب الباقي نحو قولك : زيد مُعْلَمٌ أبوه عمرا قائما. (ص)

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع ۞ معنى كمحمود المقاصد الورع

(ش) يعني أنّ اسم المفعول قد يضاف إلى ما هو نائب الفاعل في المعنى وهو مرفوعه نحو قولك : الورع محمود المقاصد، زيد مقطوع اليد.

★ ★ ★

﴿ أبنية المصادر ﴾

(ش) المصدر هو الإسم الدالّ على المعنى الحادث للذات لاغير، وهو على قسمين : قياسي وسماعي. والمراد بالقياسي هنا أنّه إذا ورد شيء و لم يُعلم كيف تكلّموا بمصدره فإنّك تقيسه على ما سمع من أمثاله إلا انّك تقيس مع وجود السماع وهذا عند سيبويه والأخفش. وذهب الفراء إلى أنّه يجوز القياس عليه وإن سُمع غيره. (ص)

فعل قياس مصدر المعدّى ۞ من ذي ثلاثة كردّ ردّا

(ش) يعني أنّ فَعْلاً بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر كلّ فعل ثلاثي مجرد متعد سواء كان مفتوح العين أو مكسورها نحو نَصَرَ نَصْرًا، وأَكَلَ أَكْلاً، وجهل جهلا، وسَمِعَ سَمْعاً. (ص)

وفَعِلَ اللازم بابه فعل ۞ كفرح وكجوى وكشلل

(ش) يعني أنّ فَعَلاً بفتح الفاء والعين قياس مصدر كلّ فعل ثلاثيّ مجرد على فَعِلَ بكسر العين لازم كفَرِحَ فَرَحًا وجَوِيَ جَوًى وشَلِلَ شَلَلاً. واستثنى من

ذلك ما دلّ على لون، فإنّ الغالب على مصدره أن يكون على فُعْلَة بضم الفاء وسكون العين نحو حَمِرَ حُمْرَة، وصَفِرَ صُفْرَة. (ص)

وفَعَلَ اللازم مثل قعد ۞ له فُعُوْل باطّراد كغدا

(ش) يعني أنّ فُعُوْلاً بضم الفاء قياس مصدر كلّ فعل ثلاثي مجرد على فَعَلَ بفتح العين لازم نحو قَعَدَ قُعُوْدًا، وجَلَسَ جُلُوْسًا. واستثنى من ذلك ما ذكره المصنف في قوله : (ص)

ما لم يكن مستوجبا فعالا ۞ أو فَعَلاَناً فادر أو فعالا

فأوّل لذي امتناع كأبى ۞ والثّاني للذي اقتضى تقلّبا

للدّا فعال أو لصوت وشمل ۞ سيرا وصوتا الفعيل كصهل

(ش) انّه يستثنى من عموم قوله : وفعل اللازم مثل قعد الخ. أربعة أمور. الأوّل إذا كان فَعَلَ دالاّ على الإمتناع، فإن قياس مصدره أن يكون فِعَالاً بكسر الفاء نحو أَبَى إبَاءً، وشَرَدَ شِرَادًا. الثاني إذا كان دالاّ على التقلّب، فإنّ قياس مصدره أن يكون فَعَلاَنًا بفتح الفاء والعين نحو جَالَ جَوَلاَنًا، ودَارَ دَوَرَانًا. الثالث إذا كان دالاّ على الداء أو الصوت، فإنّ قياس مصدره فُعَالاً بضم الفاء نحو صَدَعَ الرأس صُدَاعًا، وزَكَمَ زُكَامًا، وصَرَخَ صُرَاخًا، ونَبَحَ نُبَاحًا. الرابع إذا كان دالاّ على سير أوصوت، فإنّ قياس مصدره أن يكون فَعِيْلاً نحو رَحَلَ رَحِيْلاً، ذَمَلَ ذَمِيْلاً، وصَهَلَ صَهِيْلاً، ونَهَقَ نَهِيْقًا. (ص)

فعولة فعالة لفعلا ۞ كسهل الأمر وزيد جزلا

(ش) يعني أنّ كلّ فعل ثلاثي مجرد على وزن فَعُلَ بضم العين قياس مصدره أن يكون على وزن فُعُوْلَةً بضم الفاء أو فَعَالَةً بفتحها كسَهُلَ سُهُوْلَةً، ومَلُحَ مُلُوْحَةً، وفَصُحَ فَصَاحَةً، وجَزُلَ جَزَالَةً. (ص)

وما أتى مخالفا لما مضى ❁ فبابه النّقل كسخط ورضا

(ش) يعني أنّ كلّ ما جاء عن العرب من أبنية المصادر للفعل الثلاثي المجرد مخالفا لِما تقدّم فطريقه السماع لا القياس. فما جاء قُبِلَ، وما لم يجيء لم يُقَسْ. وذلك كسُخْطٍ بضم السين وإسكان الخاء المعجمة مصدر سَخِطَ بكسر الجاء وكرِضًا بكسر الراء مصدر رَضِيَ بكسر الضاد وكجُحُوْدٍ وشُكُوْرٍ ورُكُوْبٍ بضمتين مصادر جَحَدَ وشَكَرَ بفتح العين ورَكِبَ بكسر العين، وكمَوْتٍ وفَوْزٍ ومَشْيٍ مصادر مَاتَ وفَازَ ومَشَى، وكعِظَم وكِبَر بكسر الفاء وفتح العين فيهما مصدرًا عَظُمَ وكَبُرَ بضم العين، وكحُسْنٍ وقُبْحٍ بضم الفاء وإسكان العين فيهما مصدرًا حَسُنَ وقَبُحَ بضم العين. (ص)

وغير ذي ثلاثة مقيس ❁ مصدره كقدّس التّقديس

وزكّه تزكية وأجملا ❁ إجمال من تَجمّلا تَجمّلا

واستعذ استعاذة ثم أقم ❁ إقامة وغالبا ذا التاء لزم

وما يلي الآخر مدّ وافتحا ❁ مع كسر تلو الثّاني مِمّا افتتح

بِهمز وصل كاصطفى وضمّ ما ❁ يربع في أمثال قد تلملما

(ش) يعني أنه لابدّ لكل فعل غير ثلاثي مجرد من مصدر مقيس، فقياس ما كان على فَعَّلَ بالتشديد صحيح اللام أن يكون مصدره تَفْعِيْلاً كقدّس تقديسا، وخرّج تَخريْجا. وإن كان معتلّ اللام، فقياسه أن يكون مصدره

تَفْعِلَةً نحو زَكَّى تَزْكِيَةً، سَلَّى تَسْلِيَةً. وقياس ما كان على أَفْعَلَ صحيح العين أن يكون مصدره إِفْعَالاً كأَجْمَلَ إِجْمَالاً، وأَكْرَمَ إِكْرَامًا. وإن كان معتلّ العين عوّضت عن عينه التاء غالبا كأَقَامَ إِقَامَةً، وأَدَارَ إِدَارَةً. وقياس ما كان على استفعل صحيح العين أن يكون مصدره استفعالا نحو اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجًا، واسْتَطْرَدَ اِسْتِطْرَادًا. وإن كان معتل العين عوّضت عن عينه التاء نحو : اسْتَعَاذَ اِسْتِعَاذَةً، واسْتَقَامَ اِسْتِقَامَةً. وقياس ما كان على تَفَعَّلَ أن يكون مصدره تَفَعُّلاً بضم العين المشدّدة نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَكَسَّرَ تَكَسُّرًا. وكل فعل اُفتتح بهمز وصل يجب في مصدره أن يكون مكسور الثالث ويفتح ويمد ما قبل آخره نحو : إِجْتَمَعَ إِجْتِمَاعًا، واحْمَرَّ إِحْمِرَارًا، واسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجًا. وكل فعل اُفتتح بتاء المطاوعة يجب في مصدره أن يكون مضموم الرابع إن كان صحيح اللام نحو : تَقَطَّعَ تَقَطُّعًا، تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا. وإن كان معتلّ اللام وجب ابدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلِّيًا، وتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا. (ص)

فــعلال أو فعــللة لــفعللا ۞ واجــعل مقيسا ثانيا لأوّلا

(ش) يعني أنّ لِفَعْلَلَ مصدرين : فِعْلاَلاً وفَعْلَلَةٌ. والأوّل سماعي والثاني قياسي نحو سَرْهَفَ سِرْهَافًا وسَرْهَفَةً ودَخْرَجَ دَخْرَجَةً ولم يسمع دِخْرَاجًا في دَخْرَجَ على ما نقل عن الصيمري وغيره. وكذا ما ألحق بفَعْلَلَ نحو : حَوْقَلَ حِيْقَالاً وحَوْقَلَةً، وجَهْوَرَ جِهْوَارًا وجَهْوَرَةً، وبَيْطَرَ بِيْطَارًا وبَيْطَرَةً ونحوها. (ص)

لفاعل الفــعال والــمفاعلة ۞ وغيــر ما مرّ السّماع عادله

(ش) يعني أن لِفَاعَلَ مصدرين قياسيين وهُما فِعَالٌ ومُفَاعَلَةٌ نحو : قَاتَلَ قِتَالاً ومُقَاتَلَةً، وخَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً، لكن يَمتنع الفِعَال ويتعين المُفَاعَلَة فيما فاؤه ياء نحو : يَاسَرَ مُيَاسَرَةً، ويَامَنَ مُيَامَنَةً. وشذّ يَاوَمَ يِوَامًا. قال الدماميني : والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وقد يترك الفعال قالوا : جَالَسَ مُجَالَسَةً ولم يقولوا : جِلاَسًا اهـ. وكلّ مصدر لغير ثلاثي مجرد جاء عن العرب مخالفا لما تقدم ذكره فهو سماعي نحو : كَذَّبَ كِذَّابًا، وقَاتَلَ قِيْتَالاً، واطْمَأَنَّ طُمَأْنِيْنَةً وغير ذلك. (ص)

وفَعْلة لمرّة كجلسة ۞ وفِعْلة لهيئة كجلسة

في غير ذي الثّلاث بالتّا المرّة ۞ وشذّ فيه هيئة كالخِمرة

(ش) يعني أنّك إذا أردت بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي المجرد قلت : فَعْلَة بفتح الفاء نحو ضربت زيدا ضَرْبَة، وجلست جَلْسَةً. وإذا أردت ذلك من مصدر غير الثلاثي المجرد زدت عليه التاء فتقول مثلا : انطلقت اِنْطِلاَقَةً، واستخرجت إِسْتِخْرَاجَةً. هذا إذا لم يكن المصدر بالتاء من غير إرادة المرة وإلا جيء بعده بما يدلّ على المرة كواحدة نحو : رحمت رَحْمَةً وَاحِدَة. وإن أردت بيان هيئة للمصدر أي نوعه قلت : فِعْلَة بكسر الفاء نحو : ضربت ضِرْبَةً سَيِّئَةً، وجلست جِلْسَةً حَسَنَةً. ولا تصاغ الهيئة من غير الثلاثي المجرد. وما ورد من ذلك من العرب فهو شاذ كعمّة وخمرة، قالوا : زيد حسن العمة، وهند حسنة الخمرة، فالعمة هيئة من اعتم أي لبس العمامة. والخمرة من إختمرت المراة اذا غطت رأسها.

★ ★ ★

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها ﴾

(ص)

كـــفاعل صغ اسم فاعل إذا ۞ من ذي ثلاثة يكون كـــغدا

(ش) يعني أنّ كلّ فعل ثلاثي مجرد على وزن فَعَلَ بفتح العين فإسم فاعله يكون على وزن فَاعِل سواء كان لازما أو متعديا نحو : غدا فهو غاد، وذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل. وكذا ما كان على وزن فَعِلَ بكسر العين إن كان متعديا نحو : عَلِمَ فهو عَالِمٌ، وجَهِلَ فهو جَاهِلٌ. (ص)

وهو قليل في فـــعلت وفعل ۞ غيـــر معدّى بل قياسه فعل

وأفـــعل فعلان نـــحو أشر ۞ ونَحو صديان ونَحو الأجهر

(ش) يعني أن مجيء اسم الفاعل على فاعل مِمّا كان على وزن فَعُلَ بضم العين فهو قليل نحو : طَهُرَ فهو طَاهِرٌ، ونَعُمَ فهو نَاعِمٌ. وكذلك يقلّ مِمّا كان على وزن فَعِل إن كان لازما نحو : سَلِمَ فهو سَالِمٌ بل قياس اسم فاعله أن يكون على فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو : أَشِرَ فهو أَشِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وعلى وزن أَفْعَل نحو : جَهِرَ فهو أَجْهَرُ، وحَمِرَ فهو أَحْمَرُ، وعلى وزن فَعْلاَن نحو : عَطِشَ فهو عَطْشَانُ، وصَدِيَ فهو صَدْيَان. (ص)

ونَحو فعل أولى وفعيل بفعل ۞ كالضحم والجميل والفعل جَمل

وأفـــعل فيه قـــليل وفـــعل ۞ وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

(ش) يعني أنّ كلّ فعل ثلاثى مجرد على وزن فَعُلَ بضم العين فاسم فاعله إمّا أن يكون على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ،

وشَهُمَ فهو شَهْمٌ، أو على فَعِيْل نحو : جَمُلَ فهو جَمِيْل، وظَرُفَ فهو ظَرِيْفٌ. هذا هو الأكثر. أمّا مجيء اسم فاعله على أَفْعَلٌ نحو : حَرُشَ فهو أَحْرَشُ، أو على فَعَل بفتح الفاء والعين نحو : بَطُلَ فهو بَطَلٌ، وحَسُنَ فهو حَسَنٌ، فقليل كما يقلّ مجيئه على فَعَال بفتح الفاء نحو : جَبُنَ فهو جَبَانٌ أو فُعَالٌ بضم الفاء نحو : شَجُعَ فهو شُجَاعٌ أو على فُعُل بضمتين نحو : جَنُبَ فهو جُنُبٌ. وقول المصنف : وبسوى الفاعل قد يغنى فعل يعني أنّ فَعَلَ بفتح العين قد يجيء اسم فاعله على غير فَاعِل نحو : طَابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أَشْيَبُ، وعَفَّ فهو عَفِيْفٌ. (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل ❁ من غير ذي الثّلاث كالمواصل

مع كسر متلوّ الأخير مطلقا ❁ وضمّ ميم زائد قد سبقا

(ش) إذا أردت صوغ اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثى المجرد فصغه من مضارعه بأن تُبدِل من حرف مضارعته ميما مضمومة وتكسر ما قبل آخره مطلقا أى سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومجتمع ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدخرج. (ص)

وإن فتحت منه ما كان انكسر ❁ صار اسم مفعول كمثل المنتظر

(ش) يعني إذا أردت صوغ اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد صغته من الفعل المضارع بأن تفعل به ما تقدّم في اسم الفاعل لكن يجب هنا فتح ما قبل آخره كمجتمَع ومستخرَج ومتعلَّم ومتدخرَج. (ص)

وفي اسم مفعول الثّلاثي اطّرد ❁ زنة مفعول كآت من قصد

(ش) يعني أنّ اسم المفعول من كلّ فعل ثلاثى مُجرّد متصرف على وزن

مفعول قياسا مطّردا نحو : مقصود من قصد، ومبيع من باع، ومقول من قال، ومرميّ من رمى، إلا أنّ هذه الثلاثة الأخيرة غُيِّرَت لأنّ أصل مبيع مبيوع. وأصل مقول مقوول. وأصل مرميّ مرموي. (ص)

وناب نقـــلا عنه ذو فـــعيل ❁ نـــحو فتاة أو فـــتى كحيل

(ش) يعني أنّه سُمع من العرب ما كان على وزن فَعِيْل مرادا به اسم المفعول مستويا فيه المذكر والمؤنث نحو قولهم : رأيت فتاة كحيلا وفتى كحيلا، وامرأة جريْحا ورجلا جريْحا. قال ابن المصنف بدر الدين : مجيء الفعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب، ومع كثرته لم يقس عليه بالاجماع.

★ ★ ★

﴿ الصّفة المشبَّهة باسم الفاعل ﴾

(ص)

صفة استحسن جـــرّ فاعل ❁ معنى بها المشبهات اسم الفاعل

وصوغها من لازم لـــحاضر ❁ كطاهـــر القلب جميل الظّاهر

(ش) يعني أن الصفة المشبهة هي الصفة التي استحسن جرّ فاعلها في المعنى وصيغت من الفعل اللازم ودلّت على المعنى الحاضر الدائم. وذلك كطَاهِرٍ وجَمِيْلٍ وحَسَنٍ تقول : زيد طاهر القلب وجَميل الظاهر وحسن الوجه، فكلّ من القلب والظاهر والوجه فاعل في المعنى والأصل طاهر قلبه، جميل ظاهره، حسن وجهه برفع كلٍّ من قلبه وظاهره ووجهه على الفاعلية. (ص)

وعمل اسم فـــاعل الْمعدّى ۞ لَها على الحدّ الذي قد حدّا

(ش) يعني أنّ الصفة المشبهة تعمل النصب كما يعمل اسم فاعل المتعدي لواحد ويشترط لعملها ما يشترط لعمله من وجوب الإعتماد على الإستفهام أو حرف النداء أو النفي أو وقوعها خبرا للمبتداء. واعلم أنّ منصوب الصفة المشبهة لا يكون مفعولا به لها، لأنّها يجب صوغها من فعل لازم وهو لا ينصب المفعول به بل منصوبها منصوب على أنّه شبيه بالمفعول به. ومثال النصب بها قولك : زيد حسن وجهه. (ص)

وسبق ما تعمل فيه مـــجتنب ۞ وكـــونه ذا سببـــية وجب

(ش) يعني أنّ الصفة المشبهة لا يجوز تقديم معمولها عليها فلا تقول : زيد وجهَهُ حسن بنصب وجهه بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يجوز تقديمه عليه، ومن ثَمَّ يصح النصب في قولك : زيدا أنا ضاربه لا في قولك : وجهَ الأب زيد حسنه. ويجب في معمولها أن يكون سببيا أي متّصلا بضمير الموصوف لفظا نحو : زيد حسن وجهه، أو معنى نحو : زيد حسن الوجه أي منه. وقيل : أل فيه خلف عن المضاف إليه ولا يجب ذلك في اسم الفاعل. (ص)

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل ۞ ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بـــها مضافا أو مـــجرّدا ولا ۞ تجرر بها مع أل سما من ال خلا

ومـــن إضافـــة لتاليـــها وما ۞ لـــم يخـــل فهو بالجواز وسما

(ش) يعني أن لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالإضافة. والصفة مع كلّ من الثلاث إمّا معرّفة بأل أو مجردة عنها. وهذه ستة أحوال. والمعمول إمّا متّصل بضمير

الموصوف أو معرّف بأل أو منكّر أو مضاف إلى واحد من هذه الثلاثة، فهذه ستّ وثلاثون حالا يَمتنع منها ما يلزم فيه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها. ﴿ هذه أمثلتها ﴾ (١) زيد الحسن وجهه (٢) زيد الحسن الوجه (٣) زيد الحسن وجه (٤) زيد الحسن وجه أبيه (٥) زيد الحسن وجه الأب (٦) زيد الحسن وجه أب (٧) زيد حسن وجهه (٨) زيد حسن الوجه (٩) زيد حسنٌ وجهٌ (١٠) زيد حسن وجه أبيه (١١) زيد حسن وجه الأب (١٢) زيد حسن وجه أب.

★ ★ ★

﴿ التعجب ﴾

(ش) التعجب هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مِمّا لا زيادة فيه ولا مِمّا ظهر سببه. وله ألفاظ كثيرة كسبحان الله، ولله دره، وما أنت، وواها وغير ذلك. والمبوَّب له في النحو صيغتان وهما مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ كما ذكره المصنف في قوله : (ص)

بأفعل انطق بـــعد ما تعجّبا ۞ أوجئ بأفعل قبل مجرور ببا

(ش) إذا تعجّبت من فعل شيء أو صفته فجيء بلفظ ذلك على وزن ما أفعله أو أفعل به. فإذا تعجّبت من فصاحة زيد تقول : مَا أَفْصَحَهُ أو أَفْصِحْ بِزَيْدٍ. وإذا تعجّبت من لذّة طعام مثلا فقل : مَا أَلَذَّهُ أو أَلْذِذْ بِهِ. (ص)

وتـــلو أفعل انصبـــنّه كـــما ۞ أوفى خليلينا وأصدق بـــهما

(ش) يعني أنّ ما بعد مَا أَفْعَلَ وهو الْمتعجّب منه يَجب نصبه، لأنه مفعول به

أو مشبه بالمفعول به. ومثّل المصنف بمثالين الأول لِمَا أَفْعَلَ وهو مَا أَوْفَى خَلِيْلَيْنَا والثاني لأَفْعِلْ بِهِ وهو أَصْدِقْ بِهِمَا. (ص)

وحذف ما منه تعجّبت استبح ❁ إن كان عند الحذف معناه يضح

(ش) يعني أنّ حذف المتعجّب منه جائز بشرط أن يكون معناه واضحا عند حذفه والمتعجب منه هو المنصوب بعد مَا أَفْعَلَ والمجرور بعد أَفعِل. فالأوّل كقوله :

جزى الله عنّا والجزاء بفضله ❁ ربيعة خيرا ما أعفّ وأكرما

أي ما أعفّهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أَفْعِلْ معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾. (ص)

وفي كلا الفعلين قدما لــزم ❁ مــنع تصرّف بــحكم حتما

(ش) يعني أنّ فعلي التعجب لا يتصرفان بحال، فمَا أَفْعَلَ لازم بصيغة الماضي وكذا أَفْعِلْ بِهِ لازم بصيغة الأمر. ومجيء كلّ منهما على طريقة واحدة ليكون أدلّ على ما يراد به. (ص)

وصغهما من ذي ثلاث صرّفا ❁ قابل فضل تمّ غيــر ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ❁ وغيــر سالك سبيل فــعلا

(ش) يعني أن هذين الفعلين لا يصاغان إلا مِمّا استكمل ثمانية شروط. الأوّل أن يكون ما يصاغان منه فعلا. الثاني أن يكون ثلاثيا. الثالث أن يكون متصرفا. الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل. الخامس أن يكون تامّا أي من غير نحو كَانَ وَأَخَوَاتُهَا. السادس أن يكون مثبتا. السابع أن لا يكون اسم

فاعله على أَفْعَلَ فَعْلاَءُ. الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول. فكل فعل اختلّ فيه شرط من هذه الشروط الثمانية المذكورة لا يصاغ منه فعلا التعجب.

(ص)

وأشدد أو أشدّ أوشبههما ۞ يخلف ما بعض الشّروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب ۞ وبعد أفعل جرّه بالبا يجب

(ش) يعني أنّه إذا أردت التعجّب مِمّا لم يستكمل تلك الشروط الثمانية المذكورة أوّلا يجب عليك أن تأتي بأشدّ أو أشدد أو نحوهما وتأتي بمصدر ذلك الذي لم يستكمل الشروط منصوبا بعد أشد ونحوه ومجرورا بالباء بعد أشدد ونحوه فتقول في التعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف مثلا : ما أشدّ اجتماعه، وما أشدّ انطلاقه، أو أشدد باجتماعه، وأشدد بانطلاقه. وتقول في التعجّب مِمّا اسم فاعله على أفعل مثلا : ما أشدّ حمرته، وما أشدّ صفرته أو أشدد بحمرته، وأشدد بصفرته. وتقول في التعجّب من الفعل الناقص : ما أشدّ كونه جَميلا أو أشدد بكونه جميلا. وقس علىذلك. (ص)

وبالنّدور احكم لغير ما ذكر ۞ ولا تقس على الذي منه أثر

(ش) يعني أنّ ما جاء من العرب من فعلي التعجب مِمّا لم يستكمل الشروط محفوظ لا يقاس عليه لندوره نحو قولهم : ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبنى للمجهول. وقولهم : ما أهوجه، وما أحْمقه، وما أرعنه وهو من فعل فهو أفعل. (ص)

وفعل هذا الباب لن يقدّما ۞ معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف أو بحرف جرّ ۞ مستعمل والخلف فى ذاك استقرّ

(ش) يعني أنّ معمول فعلي التعجب لا يجوز تقديمه عليهما فلا تقول : زيدا ما أحسن ولا بزيد أحسن. ويجب أن لا يفصل بينهما وبين معمولهما بغير الظرف أو الجار ومجروره فلا تقول : ما أحسن يا عبدالله زيدا ولا أحسن يا عبدالله بزيد. أما الفصل بالظرف أو الجار ومجروره فمختلف في جوازه والصحيح جوازه نحو قولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب ونحو قوله :

خليليّ ما أحرى بذى اللبّ أن يرى ❁ صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

★ ★ ★

﴿ نعم وبئس وما جرى مَجراهُما ﴾

(ش) هذا الباب معقود لبيان نِعْمَ وبِئْسَ وما أشبههما، فنعم مستعمل لإنشاء المدح وبئس لإنشاء الذم. والمَراد بِما أشبههما حَبَّذَا للمدح وسَاءَ للذم وما نقل إلى فعل بضم العين من كل فعل ثلاثيّ كما سيأتي بيانه. (ص)

فعلان غير متصرّفين ❁ نعم وبئس رافعان اسمين

مقارني أل أو مضافين لما ❁ قارنها كنعم عقبى الكرما

(ش) يعني أنّ نعم وبئس فعلان ماضيان جامدان فليس لهما مضارع ولا غيره وكلّ منهما يرفع اسْما على الفاعلية. ويجب أن يكون هذا الاسم مقارنا لأل أو مضافا لما فيه أل. مثال الأوّل : نعم الرجل وبئس الصبي، ونعمت المرأة وبئست الصبية. ومثال الثانى : نعم عقبى الكرماء، نعم دار المتقين، بئس

مثوى المتكبرين. وكذا لِمُضَافٍ إلى ما فيه أل نحو : نعم ابن أخت القوم. (ص)

ويـــرفعان مضـــمرا يفسّره ❁ مـــميِّز كـــنعم قوما معشره

(ش) يعني أنّ نعم وبئس قد يكون فاعلهما ضميرا مستترا فيهما. وهذا الضمير لا يعود على شيء متقدّم ذكره. ولذا يسمّى ضميرا مبهما يفسّره تَمييز يأتي بعدهما نحو : نعم قوما معشره. (ص)

وجـــمع تَمييز وفاعل ظهر ❁ فيه خلاف عندهم قد اشتهر

(ش) مجيء التمييز بعد نعم وبئس إذا رفعا ضميرا مبهما واجب كما تقدّم. أمّا إذا رفعا اسما ظاهرا فهل يجوز الإتيان بالتمييز بعده ؟ فيه خلاف منقول عن النحاة فمنعه سيبويه والسيرافي مطلقا. وقيل : إن أفاد معنى زائدا جاز وإلا فلا. والصحيح الجواز وعليه المصنف والمبرد وابن السراج وغيرهم لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ❁ فحـــلا وأُمُّـــهُم زلاّءُ مِنطِيق

ومن النثر ما حكي من كلامهم : نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب. وقد جاء التمييز حيث لا إبْهام يرفعه بل لمجرد التوكيد كقول أبي الطالب :

ولقد علمْتُ بأنّ دين محـــمّد ❁ من خـــير أديان البـــريّة دِينا

(ص)

ومـــا مـــميِّز وقيل فـــاعل ❁ في نحو نعم ما يقول الفاضل

(ش) يعني أنّه إذا قلت مثلا : نعم ما قال زيد، وبئس ما قال عمرو، فإنّ النحاة اختلفوا في ما هذه على أربعة أقوال ذكر منها المصنف قولين : أحدهما

أنّها في موضع نصب مميز فهي نكرة موصوفة بالفعل بعدها، أو نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء. والثاني أنّها فاعل لنعم أو بئس فهي اسم معرفة بعدها صلتها والمخصوص محذوف. (ص)

و يذكر المخصوص بعد مبتدا ❁ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(ش) يعني أنّه إذا قلت مثلا : نعم الرجل زيد، فزيد هو المخصوص بالمدح. وإذا قلت : بئس الرجل عمرو، فعمرو هو المخصوص بالذم. وفي إعراب هذا المخصوص وجهان على ما ذكره المصنف. الأوّل أنّه مبتداء مؤخّر خبره الجملة قبله. والثاني أنّه خبر لمبتداء محذوف وجوبا تقديره هو. ويفهم من قول المصنف : بعدُ، أنّ المخصوص لا يجوز تقديمه. (ص)

وإن يقــدّم مشعــر به كفى ❁ كالعلم نعم المقــتنى والمقتفى

(ش) حق المخصوص أن يذكر بعد نعم أو بئس ومرفوعه لكن إذا ذكر قبله لفظ مشعر بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أُخِّرَ أوْلا كفى عن ذكره نحو قول المصنف : العلم نعم المقتنى. فالعلم مبتدأ والجملة بعده خبر والمخصوص محذوف لدلالة ما قبل الجملة عليه. وهذا مثال ما صلح لأن يكون المخصوص نفسه، إذ لو أُخِّرَ العلم وقيل : نعم المقتنى العلم كان هو المخصوص. ومثال ما لم يصلح لذلك قوله تعالى : ﴿ إنّا وجدناه صابرا نعم العبد ﴾. (ص)

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا ❁ من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

(ش) ساء كبئس في المعنى وجميع ما تقدّم من الأحكام نحو : ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب. ويجعل كنعم وبئس ما كان على فعُل بضم العين أصالة أو ما حوّل عليه نَحو : ظرُف الرجل زيد ، وخَبُث الرجل عمرو، وضَرُب الرجل بكر. (ص)

ومثل نـــعم حبّذا الفاعل ذا ❁ وإن تـــرد ذمّا فقل لا حبّذا

(ش) يعني أن حَبَّ من حَبَّذَا مثل نعم في المعنى أي في إنشاء المدح العام وتزيد عليها بأنّها تشعر بأن الممدوح محبوب. وفاعلها هو لفظ ذا وهو كفاعل نِعْمَ في أنّه لا يجوز إتباعه بتابع. فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع فتقول : حبذا زيد. وإذا قلت : لا حبذا، صارت ذما فهو كبئس في المعنى نحو قول الشاعر :

ألا حبّذا أهلُ الـــملا غيرَ أنّه ❁ اذا ذُكرَتْ مَيٌّ فلا حبّذا هِيَا

(ص)

وأولِ ذا المخصوص ايّا كان لا ❁ تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

(ش) يعني أنّ المخصوص بالمدح أو الذم يجب أن يكون تابعا لذا، لا يتقدّم عليه بحال ولا يغيّر ذا عن الإفراد والتذكير سواء كان المخصوص مفردا أو مثنّى أو مجموعا وسواء كان مذكّرا أو مؤنثا فهو كالمثل في عدم تغييره فتقول : حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا هندان، وحبذا الهندات. ولا يجوز حَبَّ ذَانِ الزيدان، ولا حَبَّ هؤلاء الزيدون، ولا حَبَّ ذي هند، ولا حَبَّ تَانِ الهندان، ولا حَبَّ هؤلاء الهندات. (ص)

وما سوى ذا ارفع بحبّ أو فجرّ ❁ بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

(ش) يعني أنّه إذا كان فاعل حَبَّ غير ذَا جاز رفعه وجره بالباء فتقول مثلا : حَبَّ زَيْدٌ رجلا وحَبَّ بِزَيْدٍ رجلا. والجر قليل. وذلك بخلاف فاعل نِعْمَ فإنّ جرّه بالباء ممتنع. وقول المصنف : ودون الخ. يعني أنّ حَبَّ وجب فتح حائها إذا كان فاعلها ذا. وإذا كان فاعلها غير ذا جاز فتح حائها وكثر ضمّها. وهذه الضمة هي ضمة عين الفعل نقلت إلى فائها، إذ كان أصل حَبَّ حَبُبَ بضم العين وينشد على الوجهين قوله :

فقُلتُ اقتلوها عنكم بِمزاجها ❁ وحبّ بِها مقتولة حين تُقتل

★ ★ ★

﴿ أفعل التفضيل ﴾

(ش) أي هذا بيان ما بني على أفعل للدلالة على الفضل. والمراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص. واعلم أنّ أفعل التفضيل اسم لدخول علامات الأسماء عليه وهو مُمتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

(ص)

صغ من مصوغ منه للتعجّب ❁ أفعل للتّفضيل وأب اللّذ أبي

(ش) يعني أنّه إذا أردت التفضيل من شيء فصغ من لفظه اسْما على أفعل ويشترط لما يصاغ منه أفعل التفضيل ما يشترط لما يصاغ منه أَفْعَلَ وأَفْعِلْ بِهِ للتعجب. فكلّ ما يصح صوغ صيغة التعجّب منه يصح صوغ أفعل التفضيل منه قياسا مطّردا. وكلّ ما يَمتنع صوغ صيغة التعجّب منه يَمتنع صوغ أفعل

التفضيل منه. فيشترط لما يصاغ منه أفعل التفضيل أن يكون فعلا ثلاثيا متصرّفا تامّا قابلا للتفاضل مثبتا لم يكن اسم فاعله على أَفْعَلَ فَعْلاَء ولم يكن مبنيا للمجهول. وذلك نحو أعلم وأفضل تقول : زيد أعلم من عمرو، وعمرو أفضل من خالد. فأعلم مصوغ من علم وأفضل مصوغ من فضل وكلّ منهما جامع للشروط المتقدم ذكرها. (ص)

وما به الى تعجّب وصل ۞ لمانع به الى التّفضيل صل

(ش) يعني أنّك إذا أردت صوغ أفعل التفضيل مِمّا يَمتنع صوغه منه توصلت اليه بِما توصلت به إلى صوغ صيغة التعجّب مِمّا يَمتنع صوغها منه. وذلك هو أَشدّ وما جرى مجراه فتأتى به هنا مثلا وتجعل مصدر ما تريد صوغ أفعل التفضيل منه تَمييزا بعده فتقول مثلا : زيد أشدّ اجتهادا منك، وأشدّ بياضا من عمرو. (ص)

وأفعل التّفضيل صله أبدا ۞ تقديرا أو لفظا بِمن إن جرّدا

(ش) يعني أنّه إذا كان أفعل التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة وجب وصله بمن الجارة للمفضول ملفوظة أو مقدّرة واجتمعا في قوله تعالى : ﴿ أنا أكثر منك مالا وأعزّ نفرا ﴾ أي منك. (ص)

وإن لمنكور يضف أو جرّدا ۞ ألزم تذكيرا وأن يوحَّدا

(ش) يعني أنّ أفعل التفضيل يجب أن يؤتى به مذكّرا مفردا وإن كان ما قبله من مبتداء أو موصوف على خلاف ذلك إذا كان مضافا لنكرة أو مجردا من أل فتقول مثلا : زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد، والزيدان أفضل الرجلين وأفضل من عمرو، والزيدون

أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد. (ص)

وتلو أل طبق وما لـــمعرفة ❁ أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

(ش) إذا دخلت أل على أفعل التفضيل وجبت مطابقته لما قبله من مبتداء أو موصوف فتقول مثلا : زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفُضَل. وإن أضيف إلى معرفة ففيه وجهان منقولان عن النحاة وهما المطابقة وعدمها. (ص)

هذا إذا نويت معنى من وإن ❁ لـــم تنو فهو طبق ما به قرن

(ش) يعني أنّ جواز الوجهين فيما ذكر إذا قصد به التفضيل فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء وفُضَل النساء وتقول على عدم المطابقة : الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم وهكذا. وإن لم يقصد به التفضيل وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بني مروان (الناقص لقب سلطان عبد الملك والأشج لقب سلطان عمر بن عبد العزيز) ونحو : محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش. (ص)

وإن تكن بتلو من مستفهما ❁ فلهما كـــن أبـــدا مقـــدّما

كـــمثل ممّن أنت خير ولدى ❁ إخبار التقديـــم نـــزرا وردا

(ش) إذا استفهمت في هذا الباب بمجرور مِنْ وهو المفضل عليه وجب تقديْمها على أفعل التفضيل سواء كانت أداة الاستفهام مَنْ أو غيره تقول ممن

أنت خير ؟ ومن أيّهم أنت أفضل ؟ ومن كم دراهمك أكثر ؟. وتقول ممّ الخبز ألذّ ؟ وممّ الماء أقطع للعطش ؟ وممّ الثلج أبرد ؟. وتقول أ من زيد عمرو أفضل ؟ أ من السكر التمر أحلى ؟ وعند عدم الاستفهام قل تقديْمها عليه كقول الشاعر :

فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدَتْ ❁ جنى النّحل بل ما زوّدَتْ منه أطيب

(ص)

ورفــعه الظّاهر نــزر ومتى ❁ عاقب فــعلا فكــثيرا ثــبتا

(ش) يعني أنّ أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا كما حكاه سيبويه من قول بعضهم : مررت برجل أكرم منه أبوه. هذا إذا لم يعاقب فعلا أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل. وأمّا إذا عاقب فعلا فيرفع اسما ظاهرا كثيرا إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا مفضّلا على نفسه باعتبار آخر كما مثّل به المصنف في قوله : **(ص)**

كلن ترى في الناس من رفيقي ❁ أولى به الفضل من الصدّيق

(ش) فالفضل مرفوع بأولى والأصل من ولاية الفضل بالصديق. والمثال الأشهر في هذه المسئلة قولهم : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد حتّى سميت هذه المسئلة مسئلة الكحل. فأحسن أفعل التفضيل مسبوق بنفي وهو مَا والكحل مرفوع به وهو مفضل على نفسه باعتبار ثبوته في عين زيد.

★ ★ ★

﴿ النعت ﴾

(ص)

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ❁ نعت وتوكيد وعطف وبدل

(ش) هذا شروع في بيان التوابع وهي أربعة : النعت والتوكيد والعطف والبدل. فهذه الأربعة تتبع في إعرابها ما قبلها من المنعوت والمؤكد والمعطوف عليه والمبدل منه ولذا سميت بالتوابع. (ص)

فالنّعت تابع متمّ ما سبق ❁ بوسْمه أو وسم ما به اعتلق

(ش) النعت في اصطلاح النحاة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سبب متبوعه. والمراد بأنّه متمّ للمتبوع أنّه مفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح أو تخصيص أو تعميم أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد أو إبْهام أو تفضيل. وأشار المصنف بقوله : بوسْمه أو وسم ما به اعتلق إلى أنّ النعت على نوعين : حقيقي وسبَبِي. فالحقيقي هو النعت الذي يرفع ضميرا يعود على منعوته نحو قائم من قولك : مررت برجل قائم، فإنّه نعت رجل وهو يرفع ضميرا مستترا فيه يعود على رجل. والسبَبِي هو النعت الذي يرفع اسْما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود على منعوته أو مضافا إلى ما أضيف إلى ذلك الضمير. مثال الأوّل قولك : رأيت رجلا آكلا أبوه رمانا، فآكلا نعت لرجلا. وأبوه مرفوع به مضاف إلى ضمير يعود على رجلا. ومثال الثاني رأيت رجلا آكلا ابن أخيه رمانا، فآكلا نعت لرجلا. وابن مرفوع به مضاف إلى أخ المضاف إلى الضمير العائد على رجلا. (ص)

وليعط في التعريف والتنكير ما ❁ لـــما تلا كامرر بقوم كرما

(ش) النعت يجب أن يطابق منعوته في التعريف والتنكير سواء كان حقيقي أو سببيا تقول : جاء الرجل العالم، جاء الرجل العالم أبوه، جاء رجل عالم، جاء رجل عالم أبوه. (ص)

وهو لدى التوحيد والتذكير أو ❁ سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

(ش) يعني أنّ النعت في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل إذا وقع نعتا، فإن كان حقيقيا وجبت مطابقته لمنعوته في ذلك تقول : جاء الرجل العالم والمرأة الصالحة، جاء الرجلان العالمان والمرأتان الصالحتان، جاء الرجال العالمون والنساء الصالحات، جاء رجل عالم وامرأة عالمة، جاء رجلان عالمان وامرأتان عالمتان، جاء رجال عالمون ونساء عالمات كما تقول : جاء رجل علم وامرأة علمت، ورجلان علما وامرأتان علمتا، ورجال علموا ونساء علمن. وإن كانت النعت سببيا تبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره فقط. ﴿ هذه أمثلته ﴾ جاء الرجل المبيض لونه، جاء رجل مبيض لونه، جاءت المرأة المبيض لونها، جاءت امرأة مبيض لونها، جاء الرجلان المبيض لونهما، جاء رجلان مبيض لونهما، جاء الرجال المبيضة ألوانهم، جاء رجال مبيضة ألوانهم. وذلك كما تقول : جاء الرجل ابْيَضَّ لونه وامرأة ابيض لونها، ورجلان ابيض لونهما وامرأتان ابيض لونهما، ورجال ابيضت ألوانهم ونساء ابيضت ألوانهن. وقس على ما ذكر غيره من الأمثلة. (ص)

وانعت بمشتق كصعب وذرب ❁ وشبهه كذا وذي والمنتسب

(ش) ذهب أكثر النحاة إلى أنّه يشترط في النعت أن يكون مشتقّا أو مؤوّلا به كما في قولك : رأيت رجلا أسدا أي شجاعا. وذهب جمع محقّقون منهم ابن الحاجب إلى عدم الإشتراط بل الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية. وظاهر كلام المصنف أنّه على مذهب الأكثرين. والمراد بالمشتق ما دلّ على حدث وصاحبه. وذلك اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب، والصفة المشبهة كصعب، وأفعل التفضيل كأقوى وأفضل، فلا يدخل فيه أسماء الزمان والمكان والألة لأنّها لا تدلّ على حدث وصاحبه فليست بمشتقة في المعنى. والمراد بشبه المشتق ما أقيم مقامه في المعنى من الجوامد كذَا وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية وذي بِمعنى صاحب والذي وفروعه وما اتّصل بياء النسبة كالعربي تقول : مررت بزيد هذا، ورجل ذي مال، والرجل الذي قام، والرجل العربي. (ص)

ونعتوا بجملة منكّرا ❁ فأعطيت ما أعطيته خبرا

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ❁ فإن أتت والقول أضمر تصب

(ش) يعني أنّ الجملة اسمية كانت أو فعلية يجوز جعلها نعتا. ولجواز ذلك ثلاثة شروط. الأوّل أن يكون منعوتُها نكرة، فالْمعرفة لا يجوز نعتها بالْجملة إلاّ أن يكون تعريفها بأل الجنسية فإنّها في معنى النكرة كما في قوله :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني ❁ فمضيت ثُمّة قلت لا يعنيني

الثاني أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت كما يجب ذلك إذا وقعت خبرا. والثالث أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب، فالجملة الطلبية

لا يجوز جعلها نعتا. فلا تقول : جاء رجل إضربه. فإن جاء من العرب ذلك وجب فيه إضمار القول نحو قوله :

حتى اذا جنّ الظّلام واختلط ❁ جاءوا بمُذق هل رأيت الذئب قط

ومثال الجملة الواقعة نعتا المستكملة للشروط الثلاثة : رأيت طيارة جناحاها قصيران، ورأيت جنديا يركب دبابة. (ص)

ونعتوا بمصدر كثيرا ❁ فالتزموا الإفراد والتذكيرا

(ش) والأصل في النعت أن يكون بالوصف. فالمصدر حقه أن لا ينعت به لكنهم ربّما جعلوه نعتا قصدا للمبالغة أو توسّعا بحذف مضاف فالتزموا حينئذ إفراده وتذكيره تنبيها على ذلك نحو قولهم : جاء رجل عدل وامرأة عدل، ورأيت رجلين عدلا وامرأتين عدلا، ومررت برجال عدل ونساء عدل. (ص)

ونعت غير واحد اذا اختلف ❁ فعاطفا فرّقه لا اذا ائتلف

(ش) إذا نعت غير واحد بنعت مختلف وجب تفريقه وجعله متعاطفا نحو : رأيت طائرين أسود وأبيض. وإن كان مؤتلفا لم يجب ذلك نحو : رأيت طائرين أسودين وبقرتين سوداوين. (ص)

ونعت معمولي وحيدى معنى ❁ وعمل أتبع بغير استثنا

(ش) إذا كان النعت لمعمولي عاملين متّحدين معنى وعملا سواء اتّحد لفظا أوْلا وجب إتباعه لمنعوته مطلقا أي سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين نحو قولك : جاء زيد وجاء عمرو الفاضلان، وهذا حامد وذلك محمود البخيلان، وذبحت بقرة وذبحت شاة

بيضاوين، مررت بزيد وبعمرو الكاتبين. فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل تقول : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أي هما الفاضلان، وجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أي أعني الفاضلين. (ص)

وإن نعوت كثرت وقد تلت ❁ مفتقرا لذكرهنّ أتبعت

(ش) إذا كان المنعوت له نعوت كثيرة وافتقر إلى ذكرها بأن كان لا يُعرف إلاّ بذكر جميعها ذُكرت وأُتبعت له كلّها. مثال ذلك أن يكون في البلد رجال اسم كلّ واحد منهم زيد أحدهم تاجر، والثاني فلاح، والثالث تاجر فلاح. فإنّه إذا أردت الثالث وقلت : رأيت زيدا التاجر أو الفلاح لم يحصل بذلك التعيين لمشاركة الأول والثاني في ذلك الوصف بل إنّما يحصل التعيين إذا ذكرتَ الوصفين جميعا فقلت : رأيت زيدا التاجر الفلاح. وإنّما وجب ذكر الجميع والإتباع لأن النعوت المفتقر إلى ذكرها كالشيء الواحد فلا تحصل الإفادة إلا بذلك والقصد في الكلام الإفادة. (ص)

واقطع أو أتبع إن يكن معيَّنا ❁ بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) إذا كان المنعوت معينا بدون ذكر النعوت جاز قطعها أو إتباعها كقول الشاعر :

لا يبعدنْ قومي الذين هم ❁ سمّ العداوة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك ❁ الطيّبون معاقد الأزر

وإذا كان المنعوت معينا بعضها دون بعض جاز القطع أو الإتباع في هذا البعض الذي يعين بدونه كما إذا كان هناك رجلان اسمهما زيد كلاهما عالم

وأحدهما تاجر والآخر ليس بتاجر وقلت : زيد العالم التاجر، ففي العالم يجوز الوجهان وفي التاجر يجب الإتباع. (ص)

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ۞ مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(ش) القطع إمّا إلى الرفع أو إلى النصب. فإن كان إلى الرفع فذاك على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ونحوه. وإن كان إلى النصب فذاك على أنّه مفعول لفعل محذوف تقديره أعني ونحوه. (ص)

وما من المنعوت والنعت عقل ۞ يجوز حذفه وفي النّعت يقلّ

(ش) يعني أنّ كلاّ من المنعوت والنعت يجوز حذفه بشرط أن يكون معلوما. وما لم يعلم منهما لم يجز حذفه إلاّ أن يقصد المتكلم الإِبْهَام على السامع. ويكثر حذف المنعوت بشرط كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو قوله تعالى : ﴿ أَنِ اعمل سابغات ﴾ أي دروعا سابغات. أوكون المنعوت بعض اسم مخفوض بِمِنْ أو فِيْ نحو قولهم : منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. ويقل حذف النعت نحو قوله تعالى : ﴿ يأخذ كل سفينة غصبا ﴾ اي سفينة صالحة.

★ ★ ★

﴿ التوكيد ﴾

(ش) هو لفظي ومعنوي. فاللفظي سيأتي. والمعنوي هو التابع الرافع احتمال غير الظاهر. (ص)

بالنفس أو بالعين الاسم أكّدا ۞ مع ضمير طابق المؤكّدا

واجـــمعهما بأفـــعُل إن تبعا ❁ ما ليس واحـــدا تكن متّبعا

(ش) يعني أنّ التوكيد يكون بألفاظ معلومة. فمنها النفس والعين يُؤَكَّد بهما الإسم المفرد ويجب أن يكونا مضافين إلى ضمير يطابق المؤكد في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع. فتقول مثلا : جاء زيد نفسه، وجاء عمرو عينه، وجاءت هند نفسها، وجاءت فاطمة عينها. وقد يجمع بينهما بلا عاطف ويكون المراد بهما الحقيقة نحو : جاء زيد نفسه عينه. فإن أكّد بهما غير المفرد وجب أن يجمعا على أَفْعُل فتقول مثلا : جاء الزيدان أنفسهما، وجاء العمران أعينهما، وجاءت الهندان أنفسهما، وجاءت الفاطمتان أعينهما، وجاء الزيدون أنفسهم، وجاء العمرون أعينهم، وجاءت الهندات أنفسهن، وجاء الفواطم أعينهن. وقس على ذلك أمثلة النصب والخفض. (ص)

وكلاّ اذكر في الشمول وكلا ❁ كلتا جميعا بالضمـــير موصلا

(ش) يعني أنّ كُلاًّ وكِلاَ وكِلْتَا وجميعا من ألفاظ التوكيد. وإنّما يؤكد بهن عند قصد الشمول والإحاطة بأبعاض المتبوع. فلا يؤكّد بهن إلا ما له أجزاء صح وقوع بعضها موقعه. فالتوكيد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن. ولابدّ من اتّصال ضمير عائد على المتبوع بهن ليحصل الربط بين التابع والمتبوع. ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء بنية الإضافة خلافا للفراء والزمخشري. مثال ذلك : جاء الجيش كلّه أو جميعه، جاءت القبيلة كلّها أو جميعها، والرجال كلّهم أو جميعهم والنساء كلّهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما. (ص)

واستعملوا أيضا ككلّ فاعله ۞ من عمّ في التوكيد مثل النافلة

(ش) يعني أنّ العرب استعملوا أيضا في التوكيد ما على فاعلة من عمّ وهو لفظ عامّة وهو عندهم مستعمل ككلّ في الدلالة على الشمول. وهذا كالزائد على ما ذكره أكثر النحاة فإنّهم لم يذكروه في كتبهم فتقول مثلا : جاء الناس عامتهم، ورأيتهم عامتهم، ومررت بهم عامتهم. وقس على هذه الأمثلة غيرها. (ص)

وبعد كلّ أكّدوا بأجمعا ۞ جمعاء أجمعين ثم جمعا

(ش) يعني أنّ أجْمع وجَمعاء وأجْمعين وجُمع من ألفاظ التوكيد. وإنّما أكّد بكلّ منها بعد كلّ فتقول : جاء الجيش كلّه أجْمع، وجاءت القبيلة كلّها جَمعاء، وجاء القوم كلّهم أجْمعون، وجاءت النساء كلّهن جُمع. (ص)

ودون كلّ قد يجيء أجمع ۞ جمعاء أجمعون ثم جمع

(ش) يعني أنّه قد يجيء عن العرب التوكيد بأجْمع وما ذكر معه من غير أن يقع بعد كل نحو قوله تعالى : ﴿ لأغوينّهم أجْمعين ﴾ وقوله تعالى ﴿ إنّ جهنّم لموعدهم أجمعين ﴾.وهذا قليل بالنسبة لما تقدّم. (ص)

وإن يفد توكيد منكور قبل ۞ وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ش) انّ النحاة البصريين منعوا توكيد النكرة سواء كان مفيدا أو غيره فلا يجوز عندهم أن تقول : صمت شهرا كلّه. وخالفهم المصنف وفاقا للكوفيين والأخفش فأجازوا توكيد النكرة إن كان مفيدا. وحصول الفائدة بواسطة كون النكرة دالة على معنى محدود وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو قولك : اعتكفت شهرا كله. ونحو قوله :

يا ليتني كنت صبيا مـــرضعا ❁ تحملني الذّلفاء حولا أكـــتعا

اذا بـــكيت قبّلتـــني أربـــعا ❁ اذا ظللت الدّهر أبكى أجمعا

أكتع هو من توابع أجمع. (ص)

واغن بكلتا في مثـــنّى وكلا ❁ عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(ش) يعني أنّ أجْمع وجَمعاء لا تجوز تثنيتهما فلا يقال : جاء الزيدان أجمعان، ولا جاءت الهندان جمعاوان. بل يغني عن ذلك في تأكيد المثنى كلا في المذكر وكلتا في المؤنث فتقول : جاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلتاهما. (ص)

وإن تؤكّد الضّمير الـــمتّصل ❁ بالنّفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرّفع وأكّـــدوا بما ❁ سواهـــما والقيد لن يلتزما

(ش) يعني إذا أكّدت الضمير المتّصل المرفوع مستترا كان أو بارزا بالنفس والعين وجب الإتيان بالضمير المنفصل قبلهما فتقول : قم أنت نفسك أو عينك، وقوما أنتما أنفسكما أو أعينكما، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم. وخرج بالمتصل المرفوع المتصل المنصوب فلا يجب فيه الفصل بالضمير المنفصل نحو : ضربتك نفسك أو عينك كما إذا كان بغير النفس والعين نحو : قوموا كلكم وجاؤا كلهم. (ص)

وما من الـــتّوكيد لفظيّ يجي ❁ مكرّرا كقولك ادرجي ادرجي

(ش) هذا شروع في بيان القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو إعادة الفظ أو ذكر موافقه معنى. وفائدته التقوية ودفع توهم الخطاء في اللفظ. فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير

الجملة والجملة نَحو قوله صلى الله عليه وسلم : « أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل » وقول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له ❁ كساع الى الهيجا بغير السلاح

وأنّ ابن عمّ المرء فاعلم جناحه ❁ وهل ينهض البازي بغير جناح

ونحو : قام قام زيد. ونحو : نعم نعم. وكقوله : فحتام حتام العناءُ المطول. ونحو ادرجي ادرجي. ونحو قولك : لك الله لك الله. والثاني نحو قوله : أنت بالخير حقيق قمن. وقوله :

وقلن على الفردوس أوّل مشرب ❁ أَجَلْ جَيْرِ إن كانت أبيحت دغائره

(ص)

ولا تعد لفظ ضمـــير متّصل ❁ إلاّ مع اللّفظ الذي به وصل

كذا الحروف غير ما تحصّلا ❁ به جواب كـــنعم وكـــبلى

(ش) اذا أكّدت ضميرا متصلا توكيدا لفظيا لم تجز إعادة لفظه فقط فلا تقول : ضربتهه وضربتهاها بل لابدّ من إعادة اللفظ الذي اتّصل به فتقول : ضربته ضربته وضربتها ضربتها. وكذلك إذا أكّدت الحروف توكيدا لفظيا لا تجوز إعادة ألفاظها فقط بل تجب إعادتها مع اللفظ الذي اتّصلت به فلا تقول : جلست في في البيت، ومررت ببك مثلا بل تقول : جلست في البيت في البيت، ومررت بك بك. وشذّ قول الشاعر :

لا يُنْسِكَ الأسى تأسّـــيا فما ❁ ما من حـــمام أحدٌ معتصما

واستثنى من ذلك حروف الجواب كبَلَى ونَعَمْ ولاَ فتجوز إعادة ألفاظها نحو قولك : نعم نعم وبلى بلى ولا لا. (ص)

ومضمر الرّفع الذي قد انفصل ❁ أكّــد به كلّ ضمير اتّــصل

(ش) إذا أرادت تأكيد الضمير المتّصل توكيدا لفظيا من غير إعادة ما اتّصل به وجب عليك توكيده بالضمير المنفصل المرفوع سواء كان ذلك الضمير المتّصل مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان مستترا أو بارزا نحو قولك : قم أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو، ورأيتني انا. والله أعلم.

★ ★ ★

﴿ العطف ﴾

(ص)

العطف إمّا ذو بيان أو نسق ❁ والــغرض الآن بيان ما سبق

فذو البــيان تابع شبه الصفة ❁ حقيــقة القصد به منكشفة

(ش) العطف من التوابع كما تقدّم. وهو على نوعين : عطف البيان وعطف النسق. والمبحوث عنه في هذا الباب هو عطف البيان. وأمّا عطف النسق فسيأتي. فعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وتخصيصه وعدم استقلاله. وذلك نحو عمر من قوله :

أقسم بالله أبو حــفص عمر ❁ ما مسها من نقب ولا دبــر

(ص)

فأوليـــنه من وفـــاق الأوّل ❁ ما من وفاق الأوّل النّعت ولي

(ش) يعني أنّ عطف البيان كالنعت في وجوب موافقة متبوعه، فيوافقه في إعرابه وتذكيره وتأنيثه وفي إفراده وتثنيته وجَمعه وفي تعريفه وتنكيره. (ص)

فـــقد يـــكونان منكّـــرين ❁ كما يـــكـــونان معـــرّفـــين

(ش) يعني أن عطف البيان ومتبوعه يجوز أن يكونا نكرتين كما يجوز أن يكونا معرفتين. أمّا مثال المعرفة فنحو : أبو حفص عمر كما تقدّم. وأمّا مثال النكرتين فقولك : لبست ثوبا جبة. وهذا أعني جواز كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور، قالوا : لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به وجوّزوا أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ في قراءة مَن نوّن كفارة. وقوله تعالى ﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾. وذهب غير هؤلاء إلى المنع وأوجبوا فيما سبق من الآية والمثال البدلية ويخصون بالمعارف. قال ابن عصفور : واليه ذهب أكثر النحويين. وزعم الشلوبين أنّه مذهب البصريين واحتجّوا بأنّ البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة. والمجهول لا يبيّن المجهول وردّ بأنّ بعض النكرة أخصّ من بعض، والأخصّ يبيّن الأعمّ. (ص)

وصالـــحا لبـــدلـــيّة يـــرى ❁ في غير نـــحو يا غلام يعمرا

ونـــحو بشر تابع البـــكريّ ❁ وليس أن يبدل بالـــمرضيّ

(ش) يعني أنّ كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا إلا فيما يَمتنع فيه إحلاله محلّ الأوّل. وذلك نحو قولك : يا غلام يعمر بنصب يعمر. وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل واحلاله محل متبوعه. ولوكان كذلك لوجب بناء يعمر على الضم. وهذا مُمتنع لأنه منادى علم مفرد لكنه جاء بالنصب فيجب كونه عطفا ونحو قول الشاعر :

أنا ابن الـــتّارك البكريّ بشر ۞ عليه الطّير تـــرقبه وقـــوعا

يتعين فيه أن يكون بشر عطف بيان على البكري ولا يجوز كونه بدلا منه لأنه لو كان بدلا منه لكان التقدير أنا ابن التارك بشر لأنّ البدل على نية طرح متبوعه واحلاله محلّه كما تقدم. وذلك مُمتنع لأن ما فيه أل لا تجوز إضافته إلا لما فيه أل كما قال المصنف :

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ۞ إن وصلت بالثّاني كالجعد الشّعر

ولم توجد أل ههنا فتعين كون بشر عطف بيان على البكري.

★ ★ ★

﴿ عطف النسق ﴾

(ص)

تال بحرف متبع عطف النّسق ۞ كاخصص بودّ و ثناء من صدق

(ش) يعني أنّ عطف النسق هو التابع لمتبوعه في الإعراب بواسطة حرف متبع كقولك وثناء من قولك : اخصص بود وثناء من صدق فإنّه تابع لمتبوعه وهو ود بحرف متبع وهو الواو التي هي من حروف العطف. (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثـــمّ فا ❁ حتّى أم أو كفيك صدق ووفا

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا ❁ لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

(ش) حروف العطف عشرة. وذكر المصنف منها هنا تسعة وأخبر أنّها تنقسم إلى قسمين : قسم يُشرِك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى، وقسم يشرك بينهما في اللفظ فقط. (ص)

فاعطف بواو سابقا أو لاحقا ❁ في الحكم أو مصاحبا موافقا

(ش) يعني أنّ الواو تدلّ على الجمع المطلق اي الجمع بين المعطوف عليه والمعطوف في الحكم من غير تقييد بأنّ المعطوف عليه سابق للمعطوف في الحكم أو متأخّر عنه أو مصاحب له فيه. فيجوز لك أن تعطف بها ما هو سابق للمعطوف عليه في الحكم أو متأخّر عنه أو مصاحب له فيه. فإذا قلت مثلا : جاء زيد وعمرو، فهذا القول يدلّ على اجتماع زيد وعمرو في الحكم وهو ثبوت المجيء لهما مطلقا أي من غير تقييد بشيء مما تقدّم. (ص)

واخصص بها عطف الذي لا يغني ❁ متبوعه كاصطفّ هذا وابني

(ش) يعني أنّ الواو مختصّة من بين سائر حروف العطف بعطف ما لا يغني عنه متبوعه أي لا يكتفى الكلام بذلك المتبوع. وذلك نحو قولك : اصطفّ هذا وابني، وتخاصم زيد وعمرو وغير ذلك من كل عطف واقع بعد ما يدلّ على المشاركة بين اثنين فأكثر، فلا يجوز في ذلك العطف بغير الواو. (ص)

والفاء للتّـرتيب باتّـصال ❁ وثـمّ للتّـرتيب بانفصال

(ش) الفاء تدلّ على الترتيب بين المعطوف عليه والمعطوف بلا مهلة. فإذا قلت : جاء زيد فعمرو فإنّه يدلّ على أنّ مجيء عمرو بعد مجيء زيد متّصلا به بلا تراخٍ بينهما. وقوله : وثم الخ. يعني أنّ ثُمَّ يدلّ على الترتيب بين المعطوف عليه والمعطوف بمهلة وتراخ بينهما. فإذا قلت مثلا : جاء زيد ثُمَّ عمرو، فإنّه يدلّ على أنّ مجيء عمرو بعد مجيء زيد منفصلا عنه بأن كان بينهما مهلة وتراخ. (ص)

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة ❁ على الذي استقرّ أنّه الصلة

(ش) يعني أنّ الفاء مختصّة بعطف ما ليس صالحا لجعل صلة لاسم موصول لخلوّه من العائد على ما هو صلة نحو قولك : الذي يطير فيغضب زيدا الذباب، واللذان يقومان فيغضب زيد أخواك. فلو قلت في هذين المثالين : ويغضب بالواو لم يجز. (ص)

بعضا بحتّى اعطف على كلّ ولا ❁ يـكون إلاّ غاية الذي تـلا

(ش) يعني أنّ للعطف بِحَتَّى شرطين. أحدهما أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه نحو : أكلت السمكة حتّى رأسها وأعجبنى الجارية حتى حديثها. فرأس السمكة بعض منها. وحديث الجارية كبعضها. ولو قلت : أعجبنى الجارية حتّى ولدها لم يجز لأن ولدها ليس بعضا منها ولا كبعضها. وأمّا قول الشاعر :

ألقى الصَحيفة كي يُخَفِّف رَحله ❁ والـزّادَ حتّى نعـله ألقاها

حيث عطف نعله بحتّى على الصحيفة والزاد ولم تكن بعضا منهما ولا كبعضهما فإنّه على تأويل ألقى ما يثقله. والثاني أن يكون المعطوف غاية في زيادة أو نقصان نحو قولك : مات الناس حتّى الأنبياء، وقدم الحجاج حتّى المشاة. وقد اجتمعا في قول الشاعر :

قهرناكم حتّى الكُماة فأنتم ❁ تَهَابونَنا حتّى بَنينا الأصاغرا

فقوله : حتى الكماة غاية في الزيادة. وقوله حتّى بنينا الأصاغر غاية في النقصان. (ص)

وأم بها اعطف اثر همز التّسوية ❁ أو همزة عن لفظ أيّ مغـــنية

(ش) يعني أنّ أمْ من حروف العطف. وإنّما يعطف بها بشرط أن تقع بعد هَمزة التسوية وهي الهمزة الداخلة على جُملة في محل المصدر وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهي الأكثر نحو قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتَهم أم لم تنذرهم ﴾. واسميتين نحو قول الشاعر :

ولستُ أبالي بعد فَقدي مالكا ❁ أَمَوتى ناءٍ أم هـــو الآن واقع

ومختلفتين نحو قوله تعالى : ﴿ سواء عليكم أدعوتُموهم أم أنتم صامتون ﴾ أو تقع بعد هَمزة يطلب بها وبأمْ التعيين. وتقع بعد مفردين غالبا نحو : أَدِبْسٌ في القرورة أم عسل، وبين فعليتين نحو قوله :

فقمتُ للطيف مُرتاعا فأرّقَني ❁ فقلتُ أهي سرَت أم عادني حُلم

وبين اسميتين نحو قوله :

لعمرك ما أدرى وإن كنتُ داريا ❁ شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

واعلم أنّ أم في هذين الحالين تسمّى متّصلة. (ص)

وربّما حــذفت الــهمزة إن ۞ كان خفا المعنى بِحذفها أمن

(ش) يعني أنّ الهمزة الواقعة قبل أم يجوز حذفها بشرط وضوح المعنى المراد بحيث يعلم أنّ هناك هَمزة محذوفة كقراءة ابن محيصن : ﴿ سواء عليهم أَنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾. (ص)

وبانقطاع وبــمعنى بل وفت ۞ إن تك مــمّا قيّدت به خلت

(ش) يعني أنّ أمْ تأتي منقطعة. وذلك بأن لم تكن مسبوقة بإحدى الهمزتين المذكورتين لفظا أو تقديرا. وتدلّ حينئذ على معنى بل وهو الإضراب. وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما إمّا حقيقيا نحو قولهم : انّها لإبل أم شاء أي بل هي شاء. وإنّما قدِّر المبتدأ بعدها لأنها لا تدخل على المفرد أو إنكاريا نحو قوله تعالى : ﴿ أم له البنات ولكم البنون ﴾ أي بل أ له البنات. وقد لا تقتضي الإستفهام ألبتة نحو قوله تعالى : ﴿ أم هل تستوي الظلمات والنور﴾. (ص)

خيّر أبح قسّم بأو وأبــهم ۞ واشكك وإضراب بها أيضا نُمي

(ش) يعني أنّ أوْ تأتي لِمعانٍ. منها التخيير نَحو : تزوَّجْ هندا أو أختها. ومنها الإباحة نحو : جالِسِ العلماء أو الزهاد. واعلم أنّ التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب وأنّ غيرهما يكون بعد الخبر. والفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير يَمتنع الجمع فيه بين المعطوف عليه والمعطوف وأن الإباحة يجوز فيها الجمع بينهما. ألا ترى أنّ الجمع بين هند وأختها في النكاح مُمتنع وأنّ الجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة غير مُمتنع. ومنها التقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف. ومنها الإبْهام على السامع نحو قوله تعالى : ﴿ أتاها

أمرنا ليلا أو نَهارا ﴾. ومنها الشكّ من المتكلم نحو قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف : ﴿ لبثنا يوما أو بعض يوم ﴾. ومنها الإضراب نحو قوله :

ماذا ترى في عيال قد بَرِمت بهم ❁ لم أُحص عِدّتهم إلا بعدّاد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ❁ لولا رجاؤُك قد قتلْتُ أولادي

(ص)

وربّما عاقبت الواو اذا ❁ لم يلف ذوالنطق للبس منفذا

(ش) يعني أنّ أوْ ربّما جاءت بِمعنى الواو. وإنّما تستعمل كذلك إذا أمن اللبس نحو قوله :

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ❁ ما بين ملجم مهره أو سافع

(ص)

ومثل أو في القصد إمّا الثّانية ❁ في نحو إمّا ذي وإمّا النّائية

(ش) يعني أنّ إمّا مثل أوْ في المعنى إذا وقعت ثانية من المكرّرتين نحو قولك : إمّا ذي وإمّا النائية، وقولك : جالس إمّا العلماء وإمّا الزهاد. وظاهر كلام المصنف أنّ إمّا تأتي للمعاني السبعة المذكورة لأَوْ وأنّها من جُملة حروف العطف. ويحتمل أنّ مراد المصنف أنّ إمّا مثل أَوْ في المعنى فقط لا في العطف. وهذا هو الذي عليه الأكثر. وذلك للزوم وقوعها بعد الواو العاطفة والعاطف لا يدخل على العاطف. وأمّا قوله :

ياليتما أمّنا شالت نعامتها ❁ إيما إلى جنّة إيما إلى نار

فشاذّ. (ص)

وأول لكن نفيا أو نـــهيا ولا ❁ نـــداء أو أمـــرا أو إثباتا تلا

(ش) يعني أنّ لكن بسكون النون من حروف العطف. ومعناه الإستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهّم ثبوته أو نفيه. وإنّما يعطف بها بعد النفي أو النهي نحو قولك : ما أكلت خبزا لكن لَحما، ولا تأكل خبزا لكن لَحما. ويشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وأن لا تقترن بالواو. وقوله : ولا نداء الخ. يعني أنّ لاَ من حروف العطف أيضا. ويكون العطف بها بعد النداء أو الأمر أو الإثبات نحو قولك : يا ابن أخي لا ابن عمي، وكل خبزا لا لَحْما، وأكلت خبزا لا لَحما. (ص)

وبـــل كلكن بعد مصحوبيها ❁ كلم أكن في مـــربع بل تيها

(ش) يعني أنّ بَلْ من حروف العطف. وهي كلَكِنْ في تقدير حكم قبلها وجعل ضدّه لما بعدها ووقوعها بعد النفي أو النهي نحو قولك : لم أكن في مربع بل تيها. وقولك : لا تلبس حريرا بل كتانا. (ص)

وانقل بها للثّاني حكم الأوّل ❁ في الخبر المثبت والأمر جلي

(ش) يعني أنّ بَلْ تنقل حكم المعطوف عليه إلى المعطوف فيصير المعطوف عليه كالمسكوت عنه. وذلك إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو الأمر. ففي قولك : كل خبزا بل موزا، تنقل بل حكم الخبز وهو كونه مأمورا بأكله إلى الموز. وكذا في قولك : قام زيد بل عمرو. وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك النقل مع النفي والنهي. (ص)

وإن على ضمير رفع متّصل ❁ عطفت فافصل بالضّمير المنفصل

أو فاصل ما و بلا فصل يرد ❁ في النّظم فاشيا وضعفه اعتقد

(ش) يعني أنّه إذا عطفت على الضمير المتّصل المرفوع وجب الفصل بينهما بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى : ﴿ لقد كنتم أنتم وآبائكم ﴾ ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ أو بفاصل غير الضمير المنفصل نحو قوله تعالى : ﴿ يدخلونها ومن صلح ﴾ وقوله تعالى ﴿ ما أشركنا ولا أباؤنا ﴾. وفشا مجيء ذلك في الشعر بلا فاصل. وذلك ضعيف في العربية نحو قوله :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ❁ ما لـــم يكن وأب له ليـــنالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن. (ص)

وعود خافض لدى عطف على ❁ ضمير خفض لازما قد جعلا

(ش) يعني أنّك إذا عطفت على ضمير مخفوض وجبت إعادة الخافض نحو قولك : زيد مررت به وبعمرو، وسلمت عليك وعلى زيد. وظاهر كلام المصنف أنّه لا فرق في الخافض بين أن يكون اسما أو حرفا لكن الخافض الاسمي يعاد إذا لم يلبس. فإن ألبس نحو قولك : جاءني غلامُكَ وغلامُ زيد، وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا لم يُعَد. (ص)

وليس عندي لازما إذ قد أتى ❁ في النّظم والنّثر الصّحيح مثبتا

(ش) ما تقدّم من وجوب إعادة الْخافض في المعطوف على الضمير المخفوض هو ما ذهب اليه أكثر النحاة، وخالفهم المصنف فقال : وليست إعادة الخافض واجبة لورود عدم إعادته عن العرب في النظم والنثر. فمن النظم قوله :

فاليوم قد بتّ تهجونا وتشتِمُنا ❁ فاذهب فما بك والأيّام من عَجَب

ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بِجر الأرحام. (ص)

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ❁ والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي ❁ معـــموله دفعا لوهم اتّـــقي

(ش) يعني أنّ الفاء والواو تختصّان من بين سائر حروف العطف بجواز حذفهما مع معطوفيهما لدليل. مثاله في الفاء قوله تعالى : ﴿ اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أي فضرب فانفجرت. وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا. ومثاله في الواو قوله :

فما كان بين الخير لو جاء سالما ❁ أبو حـــجر إلا ليالٍ قلائـــل

اي بين الخير وبيني. وقولهم : راكب الناقة طليحان أي والناقة. ومنه قوله تعالى : ﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾ أي والبرد. وبعد تشارك الفاء والواو في ذلك انفردت الواو بعطف معطوف محذوف هو عامل لمعمول مذكور نحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ أي وليسكن زوجك. وقوله تعالى : ﴿ والذين تبوؤ الدار والإيمان ﴾ أي واِلفوا الإيمان. ونحو قولهم : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تَمرة أي ولا كل سوداء. وإنّما يجعل العطف في تلك الأمثلة على الموجود دفعا لوهم محذور وهو رفع الأمر للاسم الظاهر في الأول وكون الإيمان متبوأ في الثاني والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث. (ص)

وحذف متبوع بدا هنا استبح ❁ وعطفك الفعل على الفعل يصح

(ش) يعني أنّ المعطوف عليه قد يكون محذوفا. وذلك جائز في الواو والفاء إذا كان ظاهرا للسامع. وذلك نحو قول بعضهم : وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال : مرحبا بك والتقدير مرحبا بك وأهلا وسهلا. ثم اعلم أنّ العطف لا يختصّ بالاسم بل الفعل يجوز عطفه على الفعل بشرط اتّحاد زمانيهما سواء اتّحد نوعهما نحو قوله تعالى : ﴿ لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ﴾. أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾. فظهر من ذلك بطلان زعم من زعم أنّه لا يعطف فعل على فعل ولو سُلم جوازه لم يتصور له مثال. (ص)

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ❁ وعكسا استعمل تجده سهلا

(ش) يعني أنّه يجوز عطف الفعل على الاسم وعكسه إذا كان ذلك الاسم المعطوف عليه أو المعطوف اسما مشبها للفعل بأن كان اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة. مثال الاول قوله تعالى : ﴿ أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ﴾. وقوله تعالى : ﴿ فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ﴾ فيقبضن معطوف على صافات، وأثرن معطوف على المغيرات. وذلك لاتّحاد المتعاطفين في التأويل، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه لأن صافات حال والأصل في الحال الإفراد فيقبضن مؤوّل بقابضات. وفي الثاني بالعكس لأن المعطوف عليه صلة، وحقّها أن تكون جُملة، فالمغيرات مؤوّل باللاتي أغرن. ومثال الثاني قول الشاعر :

يا رب بيضاءَ من العَــوَاهج ❁ أمّ صبيّ قــد حَبى أو دارِج

فقوله : أو دارج عطف على حبى.

★ ★ ★

﴿ البدل ﴾

(ش) وهو لغة العوض. واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله : (ص)

التّابع المقصود بالحكم بلا ۞ واسطة هو المسمّى بدلا

(ش) قوله : التابع جنس يشمل التوابع كلّها. وقوله : المقصود بالحكم مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات. وقوله : بلا واسطة مخرج لهما. والتسمية بالبدل اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين. (ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ۞ عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(ش) يعني أنّ البدل على أربعة أنواع. الأوّل المطابق. وسمي ببدل الكلّ من الكلّ وهو بدل الشيء من الشيء مما يطابق معناه نحو : أكرم أخاك زيدا. والثاني بدل بعض من كلّ وهو بدل البعض من الكلّ قليلا كان أو كثيرا نحو : قبّل زيدا يده. والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجْمال نَحو : نفعني زيد علمه. والرابع بدل الْمباين وهو الْمراد بقوله : أو كمعطوف ببل وسيأتي : (ص)

وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ۞ ودون قصد غلط به سلب

(ش) هذا البدل المباين الذي هو كمعطوف ببل على ثلاثة أقسام لأن المبدل منه إمّا أن يكون مقصودا أولا. فإن كان المبدل منه غير المقصود ألبتة وإنّما سبق اللسان اليه فهو البدل الغلط اي بدل سببه غلط. وإن كان مقصودا فإن

تبيّن بعد ذكره فساد قصده فهو بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا. وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فهو بدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء. واشار المصنف إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله : (ص)

كـــزره خالدا وقبّـــله اليدا ❁ واعرفه حقّه وخذ نبلا مدى

(ش) فقوله : خالدا، بدل من الهاء في زره بدل كل من كل. وقوله : اليد، بدل من الهاء في قبّله بدل بعض من كل. وقوله : حقّه، بدل اشتمال من الهاء في اعرفه. وقوله : مدى، بدل مباين من نبلا وهو محتمل لأقسامه الثلاثة. (ص)

ومن ضمير الحاضر الظّاهر لا ❁ تبـــدله إلاّ ما إحاطة جـــلا

أو اقتـــضى بعضا أو اشتمالا ❁ كـــأنّك ابتـــهاجك استمالا

(ش) يعني أنه لا يجوز جعل الاسم الظاهر بدلا من ضمير الحاضر وهو ضمير المتكلم أو المخاطب إلا في ثلاثة مواضع. الأوّل أن يكون البدل بدل كل أظهر الإحاطة والشمول نحو قول الشاعر :

فما برحَتْ أقدامنا في مكاننا ❁ ثلاثـــتنا حتّى أزيروا المنائيا

فقوله : ثلاثتنا، بدل من نا في مكاننا. الثاني أن يكون بدل بعض نحو قول الشاعر :

أوعـــدني بالسّجن والأداهم ❁ رجلي فـــرجلي شثنة المناسم

فقوله : رجلي بدل من ياء المتكلم في أوعدني. الثالث أن يكون بدل اشتمال كقول المصنف : أنّك ابتهاجك استمال. فابتهاجك بدل من الكاف في

أنّك. ويفهم من ذلك جواز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب. ولا يجوز إبدال مضمر من مضمر ولا من ظاهر. (ص)

وبدل المضمّن الـــهمز يـــلي ❁ همزا كمن ذا أسعيد أم علي

(ش) يعني أنّه إذا كان المبدل منه مضمنا معنى هَمزة الاستفهام وجب في البدل أن يلي هَمزة الاستفهام نحو قولك : من ذا أسعيد أم علي، وكم مالك أعشرون أم ثلاثون، وما صنعت أخيرا أم شرا، وكيف جئت أراكبا أم ماشيا. (ص)

ويبدل الفعل من الفعل كمن ❁ يصل إلينا يستعن بـــما يعن

(ش) يعني أنّه كما يجوز جعل الاسم بدلا من الاسم كذلك يجوز جعل الفعل بدلا من الفعل. مثال ذلك بدل كل نحو قوله :

متى تأتـــنا تُلمِم بنا في ديارنا ❁ تجد حَطبا جَزلا ونارا تأجّجا

فقوله : تلمم، بدل من تأتي. ومثال ذلك بدل اشتمال نحو قوله تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب ويخلد فيه مهانا ﴾. ومثال المصنف.

★ ★ ★

﴿ النداء ﴾

(ش) هو لغة الدعاء. واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدّر. (ص)

وللمنادى النّاء أوكالنّاء يا ❁ وأي وآ كذا ايا ثمّ هيا

والهمز للدّاني ووا لمن ندب ❁ أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

(ش) حروف النداء سبعة : يا وأي وآ وايا وهيا والهمزة ووا. والمنادى إمّا بعيد أو قريب أو مندوب. فالموضوع لنداء البعيد أو من يحكم بحكمه لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه هو يا وأي وآ وايا وهيا. والموضوع لنداء القريب الهمزة. والموضوع لنداء المندوب وا أو يا. واذا حصل اللبس باستعمال يا في المندوب لم يجز بل يجب فيه استعمال وا. (ص)

وغير مندوب ومضمر وما ❁ جا مستغاثا قد يعرّى فاعلما

(ش) يعني أنّ حروف النداء تحذف كثيرا نحو قوله تعالى : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ اي يا يوسف. وقوله تعالى : ﴿ سنفرغ لكم أيّها الثقلان ﴾ أي يا أيها. ثم جواز حذفها في غير المنادى المندوب والمضمر والمستغاث. أمّا فيها فلا يجوز. (ص)

وذاك في اسم الجنس والمشار له ❁ قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله

(ش) يعني أنّ حذف حروف الندء قليل إذا كان المنادى اسم جنس أو اسم اشارة. ومع قلة ذلك فيهما قد سمع من العرب من ذلك ما لا يمكن رد جميعه. فمن ذلك في اسم الجنس قولهم : أطرِق كَرَا ، وافتَدِ مخنوق ، واَصبِح ليلُ. وفي الحديث : ثوبى حجر. وفي الإشارة قوله :

اذا هَمَلَت عينى لها قال صاحبى ❁ بمثلكَ هذا لوعة وغرام

وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ أى يا هؤلاء. ولذلك قال المصنف : من يمنعه فانصر عاذله. (ص)

وابن المعــرّف المنادى المفردا ۞ على الذى فى رفعه قد عهدا

(ش) يعني أنّه إذا اجتمع في المنادى أمران وهما التعريف والإفراد وجب بناؤه على الضمّ أو ما ينوب عنه عند رفعه. والمراد بالتعريف ما يعمّ التعريف قبل النداء وبعده. فالمعرّف قبل النداء هو العلم. والمعرف بعد النداء هو ما كان تعريفه عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة. والمراد بالإفراد هنا ضد الإضافة أو شبهها. فالمراد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجى والمثنى والمجموع. ﴿ أمثلة المفرد العلم ﴾ يازيد اقبل، يازيدان اذهبا، يازيدون قوموا، ياهندات نمن، يامعديكرب كل. ﴿ أمثلة النكرة المقصودة ﴾ يامسلم أعنّى، يامسلمان أعينانى، يامسلمون أعينونى، يامسلمات أعنّنى .(ص)

وانو انضمام ما بنوا قبل النّد ۞ وليجر مجرى ذى بناء جدّدا

(ش) إذا كان لفظ المنادى مبنيا قبل النداء قدّر بناؤه على الضم بعد النداء وأجري مجرى ذى بناء جديد في كونه في محل نصب وفي جواز رفع تابعه ونصبه تقول : يا سيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو : يازيد العالم بالرفع والنصب. (ص)

والــمفرد المنكور والمضاف ۞ وشبهه انصب عادما خــلافا

(ش) يجب نصب الْمنادى في ثلاثة أحوال. الأوّل إذا كان نكرة غير مقصودة مفردا كقول الواعظ : يا غافلا والموت يطلبه. وقول الأعمى : يارجلا خذ بيدى. الثانى إذا كان مضافا سواء كانت الإضافة محضة نحو : يا ابن زيد، يا عبد الله، أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه، ياصاحب الثوب الأحْمر.

الثالث إذا كان شبيها بالْمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تَمام معناه نَحو : يا طالعا جبلا، يا حسناوجهه، يا رفيقا بالعباد، يا ثلاثة وثلاثين فيمن سمى بذلك. (ص)

ونحو زيد ضمّ وافتحنّ من ❁ نحو أزيد بن سعيد لاتهن

(ش) يعني أنّه إذا كان المنادى مفردا علما موصوفا بابن متّصل به مضاف إلى علم جاز فيه الضم والفتح نحو قولك : يا زيد بن سعيد. (ص)

والضمّ إن لَم يل الإبن علما ❁ أو يل الإبن علم قد حتما

(ش) يعني أنّه إذا فقدت الشروط المذكورة وهي كون المنادى علما وكون الإبن متّصلا به وكونه مضافا إلى علم وجب بناؤه على الضم. مثال فقد الشرط الأوّل : يا رجل ابن عمرو. ومثال فقد الشرط الثاني : يا زيد الفاضل ابن عمرو. ومثال فقد الشرط الثالث : يا زيد ابن التاجر. فالمنادى في هذه الأمثلة يجب بناؤه على الضم لفقد الشروط المذكورة. (ص)

واضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا ❁ ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا

(ش) يعني أنّ المنادى الذي يجب بناؤه على الضم يجوز تنوينه في الشعر للضرورة. وإذا نوّن جاز رفعه ونصبه فقد ورد السماع بهما. فمن الرفع قوله :

سلام الله يا مطر عليها ❁ وليس عليك يا مطر السّلام

ومن النصب قوله :

ضربَتْ صدرها إليّ وقالت ❁ يا عديّا لقد وقَتْك الأواقي

(ص)

وباضطرار خصّ جَمع يا وأل ۞ إلاّ مع الله ومحكيّ الْجمل

(ش) يعني أنّه لا يجوز نداء ما فيه أل بحرف من حروف النداء. وإنّما جاء ذلك في ضرورة الشعر نحو قوله :

عباس يا الملك المتوج والذي ۞ عرفت له بيت العلا عدنان

ويستثنى من ذلك لفظ الجلالة والجملة التي سمى بها فإنّه يجوز فيهما الجمع بين حرف النداء وبين أل فتقول ياالله ويالمنطلق زيد. (ص)

والأكثر اللّهمّ بالتّعويض ۞ وشذّ يا اللّهمّ في قريض

(ش) يعني أنّ الأكثر في نداء اسم الله أن يحذف حرف النداء ويقال فيه اللهم بتعويض الميم المشدّدة عن حرف النداء. ولما كانت الميم عوضا عن حرف النداء شذّ قول الشاعر :

إنّي إذا ما حدث ألمّا ۞ أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّا

حيث جمع بين يا والميم.

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

(ص)

تابع ذي الضّم المضاف دون أل ۞ الزمه نصبا كأزيد ذا الحيل

(ش) يجب نصب تابع المنادى المبني على الضم بشرطين وهما أن يكون مضافا وأن لا يدخل عليه أل سواء كان نعتا نحو : يازيد ذا الحيل، أو عطف بيان نحو : يازيد عائد الكلب، أو توكيدا نحو يازيد نفسه ويا تميم كله. (ص)

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا ۞ كمستقلّ نسقا وبدلا

(ش) يعني أنّ التابع الذي لَمْ يستكمل الشرطين الْمتقدم ذكرهُما يَجوز رفعه ونصبه. وذلك بأن يكون مضافا مقرونا بأل نحو : يازيد الحسن الوجه، أو مفردا مقرونا بأل نحو : يا زيد الحسن، أو مفردا غير مقرون بأل نحو : يازيد بشر، ويا تميم أجْمعون أو أجْمعين. فالنصب يكون اتباعا للمحل. والرفع يكون اتباعا للّفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة. وأمّا البدل وعطف النسق فإنّهما يجعلان كالمنادى المستقل نحو قولك : يازيد بشر. وكذا يازيد وبشر. ونحو قولك : يازيد أبا عبدالله. وكذا قولك : يازيد وأبا عبدالله. (ص)

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ۞ ففيه وجهان ورفع ينتقى

(ش) يعني أنّ المعطوف على المنادى عطف نسق مصحوبا بأل جاز فيه الرفع والنصب. والمختار عند سيبويه والخليل والمازني والمصنف الرفع لما فيه من مشاكلة الحركة فتقول مثلا : يازيد والعباس، ياخالد والمطلب. (ص)

وأيّها مصحوب أل بعد صفة ۞ يلزم بالرّفع لدى ذي المعرفة

(ش) تقدّم أنّ جَمع يا وأخواتها وأل مُمتنع. وأنّ ذلك مختصّ بالضرورة. وأخبر المصنف هنا أنّك إذا أردت نداء ما فيه أل توصّلت بأيّها فتقول مثلا : ياأيّها العالم، ياأيّها الناس، ياأيّها الإخوان وغير ذلك. والاسم المرفوع بعد

أيّها صفة له. فمعنى قول المصنف أنّه إذا نوديت أيّ فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها هاالتنبيه وتلزم حينئذ اسما منصوبا بأل مرفوعا على أنّه صفة لها فيكون قول المصنف : أيّها مبتدأ. ومصحوب مفعول مقدّم ليلزم. وصفة حال. ويلزم خبر المبتدأ. وبالرفع متعلق بكائنا محذوفا حال ثانية. (ص)

وأيّ هــذا أيّها الــذي ورد ❁ ووصف أيّ بسوى هذا يرد

(ش) يعني أنّه ورد أيضا عن العرب وصف أيّ باسم الإشارة وباسم الموصول المقرون بأل فيقال : أيّهذا، وأيّها الذي. شاهد الأوّل قوله :

ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه ❁ لشيء نَحته عن يديه المقادر

وشاهد الثاني قوله تعالى : ﴿ ياأيّها الذي نزّل عليه الذكر إنّك لمجنون ﴾ ولا يجوز وصف أيّ بغير الثلاثة المذكورة أعني مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل. (ص)

وذو إشارة كأيّ في الــصّفة ❁ إن كان تركها يفيت المعرفة

(ش) إذا نودي اسم الاشارة ولم يعرف المشار اليه بدون ذكر صفته وجب في صفته ما وجب في صفة أيّ من لزومها ولزوم رفعها ولزوم كونها بأل نحو : يا ذا الرجل، ويا ذا الذي قام. أمّا إذا عرف المشار اليه بدون ذكر الصفة فلا يلزم شيء من ذلك. ويَجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم. (ص)

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ❁ ثان وضمّ وافتح أوّلا تصب

(ش) إذا كان المنادى مفردا مكرّرا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وجب نصب الثاني وجاز في الأوّل الضم والفتح. وذلك نحو : يا سعد سعد الأوس،

ويا تَيم تَيم عدى، ويازيد زيد اليعملات. وإذا ضم الأوّل فلأنّه مفرد معرفة وانتصاب الثاني لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني. وإذا فتح فلأنّه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني. والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه. وهذا مذهب سيبويه. ويكون نصب الثاني حينئذ على التوكيد أو لأنّه منادىً مضاف إلى محذوف دلّ عليه الآخر. والثاني مضاف إلى الآخر ويكون نصبه حينئذ على الأوجه الخمسة المذكورة. وهذا مذهب المبرد. أو لأنّ الاسمين ركبا تركيب خمسة عشرة ففتحها فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلم. وصرّح المصنف في الكافية بأنّ الضم أمثل الوجهين. ولا يشترط عند البصريين أن يكون الاسم المذكور علما بل اسم الجنس والوصف مثله نحو : يا رجل رجل قوم، ويا صاحب صاحب زيد.

★ ★ ★

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

(ص)

واجعل منادى صحّ إن يضف ليا ❁ كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

(ش) إذا أضيف منادى صحيح الآخر إلى ياء المتكلم جاز فيه خمسة أوجه. الأوّل حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبدِ. الثاني إثبات الياء ساكنة نحو يا عبدِيْ. الثالث قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو : يا عبدا. الرابع

حذف الألف المنقلبة عن الياء والإجزاء بالفتحة نحو : يا عبد. الخامس إثبات الياء مفتوحة نحو يا عبديَ. (ص)

وفتح أوكسر وحذف اليا استمرّ ۞ في يا ابن أمّ يا ابن عمّ لا مفر

(ش) يعني أنّه إذا نودي ابن امي وابنة امي وابن عمي وابنة عمي اطّرد فيه الاستعمال بحذف الياء وإبقاء الكسرة وقلبها ألفا مع حذفها وإبقاء الفتحة فيقال : يا ابن أم، أو ابنة أم بكسر الميم وفتحها فيه. ويقال يا ابن عم، أو يا ابنة عم بكسر الميم وفتحها فيه أيضا. وذلك لكثرة الاستعمال. (ص)

وفي النّدا أبت أمّت عـــرض ۞ واكسر أو افتح ومن اليا التّا عوض

(ش) يعني أنّ الأب والامّ المضافين إلى ياء المتكلم إذا نوديا قيل فيهما : ياأبي ويأمي. وقد يعوّض عن ياء المتكلم تاء، فإذا عوضت عنها التاء جاز فيها الكسر والفتح فيقال : ياأبت ويأمت. ولكون التاء عوضا عن الياء لا تكادان تجتمعان إلا في ضرورة الشعر كقوله :

يـــا أَبَتِي لازِلْتَ فينا فـــإنّما ۞ لنا أمل في العيش ما دمْتَ عائشا

وقول الآخر :

يـــا أَبَـــتَا عَلَّـــكَ أَوْ عَسَاكَ ۞

حيث جَمع التاء والألف لكنه أهون من الجمع بين التاء والياء لزوال صورة المعوض عنه.

★ ★ ★

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

(ص)

وفل بعض ما يَخصّ بالــنّدا ❁ لؤمان نؤمان كذا واطّــردا

في سبّ الأنثى وزن ياخباث ❁ والأمــر هكذا من الثّــلاثي

(ش) يعني أنّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء. فمن ذلك فل للمذكر وفلة للمؤنث وهما كنايتان عن العلم نحو زيد وهند، فهما بِمعنى فلان وفلانة فإنّهما لا يستعملان في غير النداء وهما مبنيان على الضم. ومن ذلك لؤمان وملأم وملأمان بِمعنى عظيم اللؤم. ومن ذلك نومان بِمعنى كثير النوم. ومن ذلك ما هو على وزن خباث من كل ما هو مصوغ لسبّ الأنثى فإنّه مختص بالنداء مبنيا على الكسر. وأمّا قوله :

أطوّف ما أطوّف ثــمّ آوي ❁ إلى بيت قــعيــدته لــكاع

فضرورة. ويطّرد على وزن فَعَال اسم فعل الأمر من الفعل الثلاثي نحو : نزال وتراك من نزل وترك. (ص)

وشاع في سبّ الذّكور فُعَلُ ❁ ولا تقس وجرّ في الشعر فل

(ش) يعني أنّ من ألفاظ المختصة بالنداء ما هو على وزن فُعَلُ بضم الفاء وفتح العين وهو مصوغ لسبّ الذكور. واستعماله شائع في كلام العرب نحو قولهم : يا فُسَق، يا غُدَر، يا لُكع. وهو مع كثرته مقصور على السماع. وتقدّم أنّ فل مختص بالنداء. فما ورد في قول الشاعر مجرورا وهو :

تــدافُع الشّيب ولــم تقتّل ❁ في لُجّة أمسك فلانا عَنْ فُلِ

فضرورة.

★ ★ ★

﴿ الإستغاثة ﴾

(ص)

إذا استغيث اسم منادى خفضا ❁ باللّام مفتوحا كيا للمرتضى

(ش) الاستغاثة هو نداء من يخلِّص من شدّة أو يعين على دفعها. ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا يا. ويَمتنع حذفها. فإذا نودي اسم للإستغاثة جرّ باللام المفتوحة نحو : يا لَلْمُرْتَضَى، ويا لَزيد. وهذا الاسم يسمّى مستغاثا.

(ص)

وافتح مع المعطوف إن كرّرت يا ❁ وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ش) يعني أنّه إذا عطفت على المستغاث مستغاثا آخر وكرّرت معه يا وجب فتح اللام الداخلة على هذا المستغاث المعطوف نحو قولك : يا لَزيدٍ، ويا لَخالدٍ. وإن لم تكرّر يا مع المعطوف وجب كسر اللام على الأصل في اللام الجارة نحو قوله : يا لَلكهول ولِلشبّان للعجب. (ص)

ولام ما استغيث عاقبت ألف ❁ ومثله اسم ذو تعــجّب ألف

(ش) يعني أن لام المستغاث ناوبتها ألف لاحقة بآخره، فكما تقول : يالزيد تقول أيضا يا زيدا. ومن شواهد ذلك قوله :

يا يــزيدا لآمــل نيل عــز ❁ وغــنى بــعد فاقة وهــوان

ومن أجل ذلك، لا يجوز الجمع بينهما. ومثل المستغاث المتعجب منه فيجرّ بلام مفتوحة كما يجرّ بها المستغاث وتعاقبها فيه ألف كما تعاقبها في المستغاث نحو قولك : يا للدّاهية، ويا للعجب، ويا عجبا لزيد.

★ ★ ★

﴿ الندبة ﴾

(ش) هي بضم النون لغة مصدر ندب الميتَ إذا ناح عليه وعدد خصاله. وعرفا نداء المتفجّع عليه أو المتوجّع منه بوا أو يا. (ص)

ما للمنادى اجعل لمندوب وما ❁ نكّـــر لم يندب ولاما أبـــهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر ❁ كبئر زمـــزم يلي وامن حفر

(ش) كل حكم للمنادى مِمّا تقدّم ذكره في بابه يكون للمندوب. وهو المنادى الذي نودي للتفجع عليه أي إظهار الحزن عليه نحو : وازيداه، أو للتوجّع منه نحو : واظهراه. ولا يكون المندوب إلا معرفة فلا يجوز جعل النكرة مندوبا نحو وارجلاه. وكذا لا يجوز جعل المبهم مندوبا كاسم الاشارة والاسم الموصول فلا يجوز ندبهما إلا الموصول الخالي من أل. فإذا ندب وصل بصلة مشتهرة اشتهارا يعيّنه ويرفع عنه الإبهام نحو : وامن حفر بئر زمزماه. (ص)

ومنتهى المندوب صله بالألف ❁ متلوّها إن كان مثلها حذف

كـــذاك تنوين الذي به كمل ❁ من صلة أو غيرها نلت الأمل

(ش) يعني أنّه يَجوز وصل آخر الْمندوب بالألف الْمسمّاة بألف الندبة نَحو قولك : وازيداه، واعمراه، فحينئذ يكون المندوب المفرد مبنيا على ضم مقدّر في آخره لاشتغاله بحركة المناسبة. وإن كان آخره ألفا حذفت لأجل ألف الندبة نحو : واموساه بألف واحدة. وأجاز الكوفيون قلبها ياء قياسا فقالوا : واموسياه. واعلم أن المراد بآخر المندوب ما هو يعمّ الآخر حقيقة كما في وازيداه والآخر مجازا. وذلك إذا كان المندوب مضافا أو شبيها بالمضاف. فحينئذ يكون منوّنا نحو : غلام زيد وقام زيد مسمّى به. فإذا ندبته وألحقت بآخر المضاف اليه أوشبهه ألف الندبة حذفت تنوينه نحو : واغلام زيداه، واقام زيداه، خلافا للكوفيين فإنّهم قالوا : واغلام زيدنيه. وأمّا إذا كان المندوب مفردا فلا يوجد فيه تنوين لبنائه على الضم. (ص)

والشّكل حتما أوله مُجانسا ❁ إن يــكن الفتح بوهم لابسا

(ش) يعني أنّ آخر المندوب إذا كان مُحرّكا بالكسر أو الضم واتّصل به ألف الندبة ولو حرّك بالفتحة أوقعْتَ في اللبس قلبت الألف حرفا مجانسا لتلك الحركة. فإن كانت كسرة قلبت ياء. وإن كانت ضمة قلبت واوا. فتقول في ندبة غلام مضاف إلى ضمير المخاطبة : واغلامَكِيه. وفي ندبته مضافا إلى ضمير الغائب : واغلامهوه. إذ لو قلت : واغلامكاه لالْتبس بالمذكر. ولوقلت : واغلامهاه لالْتبس بالغائبة. (ص)

وواقفا زد هاء سكت إن ترد ❁ وإن تشا فالْمدّ والْها لاتــزد

(ش) يعني أنّه إذا وقفت على المندوب جاز لك زيادة هاء سكت في آخره بعد حرف المد كما تقدّم من الأمثلة، وجاز لك أن لا تزيد في آخره حرف

مد ولاهاء سكت بل جعلته كالمنادى الخالي من الندبة. وأفهم قول المصنف : وواقفا، أنّ هاء السكت لا تثبت وصلا إلا في الضرورة. (ص)

وقـــائل واعبـــديا واعبـــدا ۞ من في النّدا اليا ذا سكون أبدى

(ش) يعني أنّه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم فمن أثبت الياء ساكنة في النداء أثبتها في الندبة مفتوحة بعدها ألف أو حذفها لالتقائها ساكنة مع الألف فيقول في ندبة عبدى مثلا : واعبديا. وأمّا من حذفها في النداء وأبقى الكسرة أو قلبها ألفا ثابتة أو محذوفة مع بقاء الفتحة فإنّه يقول في ندبة المثال المذكور : واعبدا لا غير.

★ ★ ★

﴿ الترخيم ﴾

(ش) الترخيم لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أي سهل لين. وفي الإصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص كما أشار إليه المصنف بقوله : (ص)

ترخيما احذف آخر المنادى ۞ كـــيا سعا فيمن دعا سعادا

(ش) قوله : ترخيما مفعول مطلق لاحذف على حد قولك : أقعده جلوسا. يعني أنّ الترخيم هو حذف آخر المنادى. مثاله قولك : يا سعاد. فإذا رخّمته قلت : ياسعا بحذف الدال. واعلم أنّ الترخيم على نوعين : ترخيم التصغير كسويد في ترخيم أسود وسيأتي بيانه في باب التصغير وترخيم المنادى وهو المراد بهذا الباب. (ص)

وجـوّزنه مطلقا في كلّ مـا ❁ أنّث بالْها والذي قد رخّـما
بـحذفها وفّره بعد واحظلا ❁ ترخيم ما من هذه الْها قد خلا
إلاّ الـرّباعيّ فما فوق العلم ❁ دون إضـافة وإسـناد متمّ

(ش) يعني أنّ المنادى إذا كان مؤنثا بالهاء فإنّه يجوز ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما أو غيره ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي. وذلك بحذف الهاء نحو قوله :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ❁ وإن كنْتِ قد أزمعْتِ صرمي فأجملي

وقوله :

جاري لا تستنكري عذيري ❁

وقوله يا شا ادجُني. إذا حذفت الهاء لم يحذف معها شيء وإن كان ليّنا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول في عَقَنباه : ياعقنبا. وإذا كان المنادى غير مؤنث بالهاء ففي جواز ترخيمه أربعة شروط. الأوّل أن يكون رباعيا فصاعدا. الثاني أن يكون علما. الثالث أن يكون ذا إضافة. الرابع أن لا يكون ذا اسناد. فمتى اختلّ شرط من هذه الشروط الأربعة لم يجز ترخيمه. مثال المكمل للشروط الأربعة عثمان وجعفر فتقول في ترخيمه : ياعثم وياجعف. (ص)

ومع اللآخر احذف الذي تلا ❁ إن زِيْـدَ لينا ساكنا مكمّلا
أربعة فصاعدا والـخلف في ❁ واو وياء بـهما فتح قـفي

(ش) يعني أنّه يجب في ترخيم ما استكمل الشروط الأربعة المذكورة مع حذف آخره حذف ما قبله إن كان حرف لين زائدا ساكنا رابعا فصاعدا

فتقول في ترخيم يا منصور : يا منص، وفي ترخيم يا مسكين : يا مسك، وفي ترخيم ياعثمان : ياعثم. فإن كان حرف لين لكنّه أصلي لم يحذف فلا تقول في ترخيم يا مختار : يامخت. وإن كان متحركا لم يحذف أيضا فلا تقول في ترخيم يا هَبّيخ ويا قنوَّر : ياهَبَي بياء واحدة ساكنة وياقَنَو بواو واحدة ساكنة بل تقول ياهبيّ بياء مشدّدة ويا قنوّ بواو مشدّدة. وإن لم يكن رابعا فصاعدا لم يحذف أيضا فلا تقول في ترخيم يا عماد : يا عمَ، ولا في ترخيم يا ثَمود : يا ثَمُ، ولا في ترخيم يا سعيد : ياسعِ. واختلف النحاة في واو وياء استكملا للشروط المتقدّمة لكن وقعا بعد فتحة نحو فرعون وغُرْنَيْق فذهب الفرّاء والجرمى إلى أنهما تحذفان مع ما بعدهما كما إذا وقعا بعد حركة تجانسهما فيقال : يا فِرْعَ، ويا غُرْنَ. قال المصنف في شرح الكافية : وغيرُهما لا يُجيز ذلك بل يجب أن يقال : يا فِرْعو ويا غرني. (ص)

والعجز احذف من مركب وقل ۞ ترخيم جُملة وذا عمرو نقل

(ش) يعني أنّ ترخيم المركب تركيب مزج بحذف عجزه أي الجزء الأخير منه فيقال في ترخيم معديكرب وسيبويه وبعلبك : يا معدي ويا سيب ويا بعل، وكذا المركب العددي فيقال في خمسة عشر علما يا خمسة. وأمّا العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة نحو تأبّط شرّا أو برق نحرُه فإنه لم يرد عن العرب ترخيمه إلا قليلا. ونقل ذلك عنهم سيبويه. وأكثر النحويين لا يجيزون ذلك كما قال المصنف : (ص)

وإن نويت بعد حذف ما حذف ۞ فالباقي استعمل بِما فيه ألف

واجعله إن لم تنو محذوفا كما ۞ لو كان بالآخر وضعا تُـمِّما

فقل على الأوّل في ثـــمود يا ❁ ثـــمو ويا ثَمي على الثّاني بيا

(ش) يعني أن للمرخّم بعد حذف آخره لغتين : الأولى لغة من ينتظر الْحرفَ وهي أن يُنوى المحذوفُ ويجعل الباقي كما لو لم يحذف آخره فتقول : يا حَارِ بالكسر ويا جَعْفَ بالفتح ويا مَنْصُ بالضم ويا قِمَطْ بالسكون في ترخيم حَارِث وجعفر ومنصور وقِمَطر. الثانية لغة من لا ينتظر الحرف وهي أن لا يُنوى المحذوف وأن يجعل الباقي كالإسم التامّ الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخرُه من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقّه لوكان آخرا في الوضع فتقول : يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لوكانت أسماءً تامّة لم يحذف منها شيء. وتقول في ترخيم ثَمود يا ثَمو بواو ساكنة على اللغة الأولى ويا ثَمي بقلب الواو ياء على اللغة الثانية والضمة كسرةً لأنّك تعامله معاملة الإسم التام ولا يوجد اسمٌ معرب آخرُه واو قبلها ضمة إلاّ ويجب قلبُ الواو ياء والضمةِ كسرةً (ص)

والتـــزم الأوّل في كمُسْلِمة ❁ وجوّز الوجهين في كمَسْلَمة

(ش) يعني أنّه يجب التزام لغة من ينتظر في موضعين. الأوّل ما يوهم تقديرُ تَمامه تذكيرَ مؤنث. وذلك نحو يا مُسلمة بضم الميم الأولى ويا حفصة، فلوقلت في ترخيمهما : يا مسلم، ويا حفص بضم آخرهما بتقدير تَمامهما لالتبسا بمذكّرهما فيجب فتح آخرهماحذراً من ذلك. والثاني ما يلزم من تقدير تَمامه عدم النظر كطيلسان مسمّى به في لغة من كسر لامه فإنّه يجب في ترخيمه أن تقول : ياطيلس بفتح آخره. ولا يجوز ضمه لأنّه ليس في الكلام ما هو على وزن فَيعِل بكسرالعين صحيح العين إلاّ ما ندر من نحو صيقِل

اسم امرأة ونحو عذاب بَيْئِس في قراءة بعضهم ولا مَا هو على وزن فيعَل بفتح العين معتل العين بل التُزِم في الصحيح الفتحُ كضيغم وفي المعتل الكسرُ كسيّد. وأمّا ما ليس فيه أحد المحذورين المذكورين، فإنّه يجوز فيه الوجهان كمَسْلمة بفتح الميم الأولى اسم رجل وكحمزة وطلحة، إذ لا يسمى بِمَسْلَم بفتح الميم الأولى إلاّ نادرا كما لا يسمّى بحمزٍ ولا بطلح فلا التباس. (ص)

ولاضطرار رخّموا دون ندا ❁ ما للنّدا يصلح نَحو أحـــمدا

(ش) يعنى أنّ الترخيم في غير النداء جائز بشروط ثلاثة. الأوّل الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في غير الضرورة. الثاني أن يكون الاسم صالحا للندا نحو أحمد فلا يجوز نحو الغلام. الثالث أن يكون إمّا زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا يشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا. ومثال ذلك قول الشاعر :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ❁ طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والخَصر

★ ★ ★

﴿ الإختصاص ﴾

(ص)

الإختصاص كـــنداء دون يا ❁ كأيّـــها الفتى بإثـــر ارجونيا

(ش) الإختصاص قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر جار على صورة النداء لفظا توسّعا ولكنه يفارقه في ثَمانية أحكام. الأوّل أنه يكون بدون يا وغيرها من بقية حروف النداء لفظا ونية. الثاني أنه لا يقع في أوّل

الكلام بل في أثنائه. الثالث أن يكون المقدّم اسما بِمعناه. الرابع أنّه يقلّ كونه علما. الخامس أنه ينصب مع كونه مفردا. والسادس أنّه يكون بأل قياسا. السابع أن أيّا توصف في النداء بالاسم الإشارة وهنا لا توصف به. الثامن أنّه لا خلاف في وجوب رفع تابعه بخلاف تابع النداء، فإنّ المازني يجيز نصبه ومَثّله المصنف بقوله : أرجوني أيّها الفتى. (ص)

وقد يرى ذا دون أيّ تلو أل ❁ كمثل نحن العرب أسخى من بذل

(ش) يعني أنّه قد يجيء الإختصاص بدون أيّ لكنه معرّف بأل أو بالإضافة لما فيه أل. الأوّل نحو قول المصنف : نحن العرب أسخى من بذل. والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة ».

★ ★ ★

قد تَمّ الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث

وأوّله التحذير والإغراء

فهرس كتاب تسهيل المسالك إلى ألفية ابن مالك
الجزء الثاني للقسم الثاني من المعلمين

التنازع في العمل ٣
المفعول المطلق ٦
المفعول له ١١
المفعول فيه ١٣
المفعول معه ١٦
الإستثناء ١٩
الحال ٢٦
التمييز ٣٧
حروف الجر ٤٠
الإضافة ٥٠
المضاف إلى ياء المتكلم ٦٣
إعمال المصدر ٦٤
إعمال اسم الفاعل ٦٧
أبنية المصادر ٧١
أبنية أسماء الفاعلين ٧٦
الصفة المشبهة ٧٨
التعجب ٨٠
نعم وبئس ٨١

أفعل التفضيل..... ٨٧
النعت ٩١
التوكيد ٩٦
العطف ١٠١
عطف النسق ١٠٣
البدل ١١٣
النداء ١١٥
فصل تابع ذي الضم الخ ١١٩
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ١٢٢
أسماء لازمت النداء ١٢٤
الإستغاثة ١٢٥
الندبة ١٢٦
الترخيم ١٢٨
الإختصاص ١٣٢
فهرس الكتاب ١٣٤